

مِصْرُ وَالسِّيَادَةُ عَلَى السُّودَانِ

الوضع التاريخي للمسألة

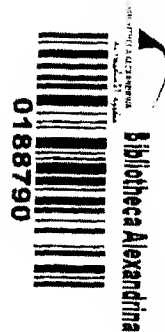
دكتور محمد فؤاد شكرى

B. A (Hons) ; M. A; Ph D. (Liverpool).

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

الناشر

دار الفكر العربى



مِصْرُ وَالسِّيَادَةُ عَلَى السُّودَانِ

الوضع التاريخي للمسألة

دكتور محمد فؤاد شكرني

B. A (Hons) & M. A, Ph D. (Liverpool).

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول

الناشر

دار الفكر العربي

الفهرس

صفحة

١	تصدير وتقدير
٣	مصر والسيادة على السودان (الوضع التاريخي للسألة)
	الوثائق :
	(١) وفاق مبهم في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين الباب العالي ودول
٥	بريطانيا واستريا وبروسيا والروسيا
١٦	(٢) عقد مقرد ملصق بالاتفاق المبهم في لوندرة في ١٥ يولييه ١٨٤٠
٢٢	(٣) كتاب وزيرى مقدم الى محمد على باشا في ١٣ فبراير ١٨٤١
	(٤) صورة الخط الشريف الهمايونى الماسخ محمد على ولاية مصر
٢٨	بطريق التوارث (١٣ فبراير ١٨٤١)
٣٧	(٥) فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ (بخصوص السودان)
٤٧	(٦) لائحة مؤتمر لوندرة (١٣ مارس سنة ١٨٤١)
٥٢	(٧) لائحة الباب العالي للدول (١٥ ابريل ١٨٤١)
٥٦	(٨) لائحة مؤتمر لوندرة (١٠ مايو ١٨٤١)
٦٨	(٩) فرمان ملوكى مرسل لمحمد على في مايو ١٨٤١
	(١٠) صورة رسمية عن فرمان الذى أرسله الباب العالي الى محمد
٧٠	على باشا في أول يونيه ١٨٤١
١٠٠	(١١) جواب محمد على الى الصدر الأعظم (٢٥ يونيه ١٨٤١)
١٠٣	(١٢) فرمان (الورائة الصليبية) الى سمو اسماعيل باشا (٢٧ مايو ١٨٦٦)
١٠٥	(١٣) فرمان الشامل (٢٧ يونيه ١٨٧٣)
	(١٤) خط شريف مرسل الى سمو اسماعيل باشا بخصوص مرمى
١١١	زيلع (يولييه ١٨٧٥)
	(١٥) صورة لخطاب الامير محمد بن عبد الشكور سلطان هرر الى
١١٣	محمد رؤوف باشا (أكتوبر ١٨٧٥)

— ب —

- (١٦) معاهدة (الخديو اسماعيل) مع بريطانيا العظمى بخصوص
سواحل الصومال (٧ سبتمبر ١٨٧٧) ١١٤
(١٧) معاهدة الرقيق مع بريطانيا العظمى (٤ أغسطس ١٨٧٧) ١١٧
(١٨) صورة ذيل لمعاهدة الرقيق المبرمة في (٤ أغسطس ١٨٧٧) ١٢١
(١٩) وفاق بين حكومة جلالة ملكة إنجلترا وحكومة الجناب العالي خديو
مصر بشأن إدارة السوادن في المستقبل (١٩ يناير سنة ١٨٩٩) ١٢٣
واتفاق ١٠ يولية ١٨٩٩ .
مصادر البحث .

الخرائط التوضيحية :

- (١) الخريطة الملحقة بالقرمان الشاهاني الصادر بتولية ساكن الجنان محمد
على باشا في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .
(٢) خريطة تبين السودان الشرق و بونغوص و مصوغ و ساحل البحر الأحمر
الجنوبي و الساحل السومالي و هرر و الحبشة .
(٣) خريطة تبين السودان المصري الجنوبي و خط سير حملة مرشان و تقسيم
أفريقية الوسطى .

تصدير و تقدير

كثير الحديث في هذه الأيام عن السودان وعلاقة مصر به وموقفها إزاءه وقد رأيت أن أتناول هذا الموضوع من الناحية التاريخية البحتة على الطريقة العلية الحديثة التي تستند إلى الحقائق الثابتة ولما كان الموضوع منشعب النواحي والمجال لا يحتمل الأاطالة فلم يكن هناك معدى عن قصر الحديث على مسألة السيادة وإزالة ما علق بالأذهان عن مساوىء الحكم المصرى فى السودان إذ أن الشواهد التاريخية المستقاة من الوثائق الرسمية لا تنفى ذلك فحسب بل إنها لتدل دلالة واضحة على أن حكم المصريين للقطر السودانى كان حكما عادلا مستنيرا يهدف إلى رفاهية السودانيين والسير بهم قدما فى طريق التقدم والحضارة وليس فى ذلك ما يدعو إلى العجب لأن السياسة الرشيدة التى رسم محمد على الكبير خطوطها الأساسية منذ البداية كانت تعتبر مصر والسودان قطرا واحدا داخلا ضمن نطاق مشترك .

على أنه لا يسعنى إلا أن أعترف بأن هذا البحث على إيجازه ما كان فى استطاعتى أن أنجزه لولا المساعدة القيمة التى لقيتها من إخوانى الأساتذة عبد المقصود العنانى المدرس الأول للواد الإجتماعية بمدرسة الحلبية الثانوية وسيد محمد خليل المدرس بالقبة الثانوية وعبد الرحمن عبد التواب مفتش الآثار العربية واحمد محمد عيسى بمكتبة جامعة فؤاد الأول وفؤاد بطرس زكى ليسانسيه فى التاريخ من كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول - فلهم جميعا خالص شكرى وتقديرى ؟

المؤلف

القاهرة — ديسمبر ١٩٤٦

مِصْرُ وَالسِّيَادَةُ عَلَى السُّودَانِ

مصر والسيادة على السودان

الوضع التاريخي للمسألة

يربط نهر النيل بين القطرين المصرى والسودانى منذ أزمنة سحيقة ، ولا جدال فى أن تتبع ما نشأ بينهما من مختلف العلاقات أمر له أهميته غير أن الذى يعنينا الآن إنما هو الوقوف على حقيقة ناحية واحدة من تلك العلاقات فى فترة معينة ونقصد بذلك طبيعة الصلة التى ربطت بين هذين القطرين منذ الفتح المصرى لبلاد السودان فى أوائل القرن التاسع عشر إلى أن عقد الوفاق الثنائى المشهور بين مصر وبريطانيا فى آخر القرن نفسه . وسنتناول بالبحث مسألتين على جانب كبير من الأهمية هما إظهار ما تستند إليه مصر من حقوق تاريخية فى تحديد ما يجب أن يكون عليه « وضع » هذه الأقطار السودانية فى ظل سيادة شرعية كاملة وبيان نوع الحكم الذى أقامه المصريون فى السودان . على أنه مما يجدر ذكره منذ البداية أن هاتين المسألتين مرتبطتان كل الارتباط بحيث لا يمكن التفريق بينهما بحال من الأحوال إذ أن نوع الحكم الذى درج المصريون على تطبيقه فى هذه الأقطار طوال تلك المدة يفسر طبيعة « السيادة » التى كانت لهم من أيام الفتح الأولى والتي لم تتعرض قط دولة من الدول فى أية مرحلة من مراحل هذا التاريخ الحافل لمناقشتها أو التشكيك فيها ، بل إن هناك من الوثائق التاريخية ما يقطع بأن حقوق السيادة هذه كان معترفاً بها إعترافاً تاماً من جانب الدول العظمى الأوربية وفى مقدمتها إنجلترا تلك الدولة التى اشتركت مع المصريين فى استرجاع السودان عقب حوادث الثورة المهدية ثم أبرمت مع مصر وفاق الحكم الثنائى . وفضلاً عن ذلك فإن الحديث عن نوع الحكم الذى أقامه المصريون فى السودان من شأنه أن يقضى على فكرة ظلت مهيمنة على العقول ردحا من الزمن ، ومؤداها أن المصريين كان رأيهم من بداية الأمر إستغلال السودان فلم يعملوا لما فيه خير السودانين ورفاهيتهم منذ عهد محمد على إلى قيام الثورة

المهدية بل إن تلك الثورة لم تكن في عرف أصحاب هذا الرأي إلا نتيجة سوء الإدارة المصرية وتعسفها .

وأما حقوق السيادة ذاتها فقسمان ، قسم يتعلق بالسودان الأوسط ونعني به تلك الأقاليم التي يخترقها نهر النيل وتقع على جانبيه وتغذى أرضها وروافده وهي النوبة وسنار وكردفان ودارفور وجهات النيل العليا حول بحر الجبل إلى جنوبي غندكورو ، وقسم آخر يتعلق بالسودان الشرقي أي بتلك الأقاليم الممتدة على شاطئ البحر الأحمر الغربي بما فيها أرض الحبشة وهررو الساحل الصومالي إلى رأس غردافوى . وتستند مصر في سيادتها على جميع هذه الجهات إلى ما يخوله الفتح من سلطان أو إلى ما استمدته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانية وانتقال أسباب السيادة إليها بفضل ما كانت تصدره تركيا من فرمانات وافقت عليها الدول ؛ وزيادة على ذلك فإن الفتح ذاته إنما كان نتيجة استصدار فرمان من الباب العالي في بادئ الأمر . وبفضل هذا كله أضحت حقوق مصر في السيادة على السودان بأجمعه جزءا لا يتجزأ من تلك الحقوق التي كفلتها لمصر موافقة الدول على ذلك الوضع الممتاز الذي تمتعت به منذ صدرت في عام ١٨٤١ تلك فرمانات التي منحت أسرة محمد على حكم مصر بالوراثة بل إن هذه الحقوق ما لبثت أن تأيدت عند ما استصدر إسماعيل العظيم فرمان الوراثة الصليية في ٢٧ مايو ١٨٦٦ (١٢ محرم ١٢٨٣) وقد تقرر في هذا فرمان « أن تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع لها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائم مقامتي سواكن ومصوع إلى أكبر (أولاده) المذكور بطريق الأثر . وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد (ذريته) . . . » وقبل ذلك كان الولاية من أسرة محمد على يمنحون حكم السودان مدة حياتهم فحسب ومن ذلك الحين بدا كأنما السيادة على القطرين قد توحدت نهائيا وأصبحت ممثلة في شخص الحاكم المصري وحده مع الاحتفاظ بضرورة تبعيته للسلطان العثماني . وبحكم هذه التبعية وموافقة الدول على فرمانات الوراثة أضحت متعذرا عليه أن ينزل عن شيء من حقوق السيادة على أي إقليم من هذه الأقاليم من تلقاء نفسه دون تبصير يحد بذلك من تركيا وموافقة من الدول على هذا التنازل .

— ٥ —

— ١ —

بدأ محمد علي يفكر جديدا في فتح السودان قبل أن يرسل حملته اليه
بمسنوات ولم يكند يتم إستعدادده الحربى حتى أرسل يستأذن محمود الثانى فى فتح
هذه الأقطار فوافق السلطان العثمانى على أن يضم محمد علي ما يشاء من أراضي
السودان على أن يكون ذلك باسم السلطان (١) فأخضع جيشه برياسة ولده
إسماعيل البلاد النوبية وسنار وكردفان باسم محمود الثانى وقدم الرعاء والرؤساء
السودانيون خضوعهم وولاءهم للسلطان العثمانى، وكان من أشهرهم بادی بن طبل
ملك سنار الذى أفسم يمين الولاء بين يدى إسماعيل لسلطان تركيا وأعلن تنازله
عن مملكة سنار رسميا للسلطان (٢) وهكذا دخلت هذه البلاد منذ اللحظة
الأولى تحت السيادة العثمانية كما أن الباشا المصرى صار يقوم بأعباء الحكم فيها
على أنها ملحقات تابعة لباشويته أو ولايته تحت السيادة العثمانية . وتأكيذا لهذه
السيادة أصدر الباب العالى أمرا إلى محمد علي بتعيين ابنه إسماعيل حاكما على
سنار فى يوليو ١٨٢٢ (٣) . على أنه مما يجب التنبيه اليه أن تقليد الحكم صدر
رأسا من محمد علي باعتباره صاحب الولاية على مصر ويدخل فى نطاق هذه
الولاية ما تستطيع مصر أن تضمه اليها من ممتلكات جديدة . وعند ما زحف
محمد بك الدفتردار صهر محمد علي بجيش آخر على كردفان كتب إلى حاكمها
المقدم مسلم أنه إنما أوفد من قبل باشا مصر حتى يطلب اليه باسم « سلطان
المسلمين أن يعترف بالسيادة شأنه فى ذلك شأن جميع الأمراء المسلمين » (٤) .
فلهارفض المقدم حاربه الدفتردار وانتصر عليه فى معركة بارا الحاسمة وضمت
السكردفان إلى الممتلكات المصرية . وكان الدفتردار ثانى الحكمدارين بعد إسماعيل

Robinson. (Conquest) p 47

(١)

Mengin t.II p 213.

(٢)

Driault, p. 274.

(٣)

Calalvene t.II p. 215

(٤)

وصدر تعيينه في منصب الحكمادارية من القاهرة في فبراير ١٨٢٣ (٥) ثم عين الباشا سائر الحكمدارين الذين ولوا هذا المنصب بعد ذلك وظل خلفاء محمد على ينصبون الحكمدارين ويعزلونهم .

وقد بدأ تنظيم شؤون الحكم والإدارة في السودان منذ أيام الفتح الأولى وإستشرش محمد على بقواعد معينة تفسر بوضوح معنى « السيادة » التي صارت من حق مصر على هذه البلاد ومعنى « إنضمام » السودان إلى مصر في نطاق ممتلكات الباشا ، كما أن البحث في هذه القواعد من شأنه أن يزيل من عالم الوجود تلك الأقصوصة القديمة التي أراد مروجوها أن يلصقوا تهمة الاستغلال وإهمال رفاة السودانيين بالحكم المصري في السودان . على أن هذه القواعد التي وضعت في أيام محمد على ظل يرتكز عليها كل تنظيم لشؤون الحكم والإدارة من ذلك الحين إلى وقت قيام الثورة المهدية . ولعل أهم أسس هذا التنظيم الجديد أن الباشا لمعتبر مصر والسودان قطرا واحدا مندجا حتى أصبح شأن السودان في الوضع الجديد شأن أية مديرية من تلك المديريات التي يربط بينها جميعا وجودها في نطاق الباشوية المصرية ؛ وكان لهذا الاعتبار آثار بعيدة في تكوين السودان الحديث وخروجه من حلقة ذلك الظلام الذي انتشر في عهود الفوضى السابقة إلى نور التقدم والعمران وبدء السير بخطى ثابتة وبالقدر الذي كان متلائما مع أحوال شعوبه في طريق الحضارة والمدنية . ذلك بأن الباشا كان يريد للسودان ما أراده لمصر ذاتها من حيث قيام الحكومة المصلحة التي تسهر على أمن الناس وراحتهم وتوفير لهم سبل العيش وبخاصة عن طريق إنعاش الانتاج المحلي في الزراعة والصناعة ، وكذلك بتنمية التجارة ولبس أدل على ذلك من أن الباشا كتب إلى حكمادار السودان خورشيد أغا في يوليو ١٨٣٥ حتى «يقوم بحولات متواصلة في فيافي البلاد السودانية ليلا ونهارا ويسوس كافة الأهالي سياسة طيبة » ، كما أمره « بأن يجعل نصب عينيه الاهتمام بنشر ألوية العمران

وتحقيق رفاهية الأهالي لا فرق بين هذه البلاد في ذلك وبين الأقاليم المصرية حتى يستحق (خورشيد) زيادة العطف عليه « من جانب محمد علي (٦) بل لقد جعل الباشا مكافأته لرجال حكومته في السودان على قدر ما يبذلون من الجهد في سبيل عمران البلاد وإقامة الحكومة المصلحة ؛ ولما كان خورشيد أغانفسه وعهده من أكثر العهود ازدهارا في السودان - قد حقق آمال محمد علي حتى استحق الثناء والمكافأة فقد أنعم عليه الباشا برتبة الميرميران الرفيعة الشأن وأبلغه هذا الأنعام في رسالة جاء فيها ما يوضح الأغراض التي كان يتوخاها محمد علي من الحكم في السودان . قال الباشا مخاطبا حكامه في الخرطوم « اعلم أن توجيه همتك إلى العناية بسكان هذه الأقاليم التي كلفناك بتنظيم أمورها تنظيمًا حسنًا وبإدارة شؤونها إدارة طيبة قد إقتضانا أن نكافئك بمكافأة طيبة إظهارًا لاجتهادنا » (٧) ولم يكن هذا غريبًا فان محمد علي الذي نظر إلى المصريين أنفسهم كما ينظر الأب إلى أبنائه وأقام في مصر نوعًا من الحكومة الأبوية - الباترياركية - دأبها تعويد المصريين الاضطلاع بشؤونهم وتدريبهم على ممارسة شؤون الحكم في النهاية ، نقول إن محمد علي كان ينظر إلى السودانيين كذلك نظرة الأب إلى أبنائه وأنشأ في السودان حكومة أبوية على غرار ما أنشأه في مصر . وآية ذلك أنه انتهز فرصة زيارته المشهورة للسودان لجمع علماء السودانيين ومشايخهم ورؤساءهم الذين جاءوا لتقديم فروض الطاعة والولاء له وهو ما يزال في فاستغارو من إقليم فازوغلي وخطبهم خطبة قيمة يتضح منها إهتمام العاهل العظيم برعاية هذه البلاد وعزمه على تعليم « صفوة » من أبنائها حتى يستطيعوا النهوض بأوطانهم نوع الحكومة الأبوية التي أوجدها محمد علي في السودان . قال الباشا مامعناه « لاجدال في أن كل شعب من الشعوب يمر بدور الطفولة الذي تمر به الآن . ولسكن عناية المولى جل شأنه تبعث إلى كل

(٦) عابدين - المعية دفتر ٦٦ تركى رقم ٦٨ أمر من محمد علي الى خورشيد باشا في ٢٨

ربيع أول ١٢٥١ (٢٢-٧-١٨٣٥)

(٧) عابدين - المعية دفتر ٦٦ الوثيقة السابقة .

أمة مصلحا يسير بها قدما في طريق الرقي والحضارة، ولقد كان من حظي أن يقع على الاختيار لأداء هذا الواجب النبيل نحوكم . وإني لشديد الرجاء في أن أستطيع إصلاح أحوالكم المحزنة إذا عقدتم العزم على العمل بما أبدى لكم من نصح وإرشاد . إن بلادكم فسيحة الأرجاء بديعة المناظر خصيبة التربة تقع في قارة من قارات الدنيا الخمس يسمونها أفريقية وليس بين سكان هذا الجزء العظيم من اجزاء الكرة الأرضية من حرم السعادة غيركم سواء كان هذا الحرمان من حيث المسأكل والمشرب أو من حيث السلع التي تنتجها الصناعة وتعرضها التجارة . أنظروا إلى مصر فهي قطر صغير إذا قيس إلى بلادكم لا يزيد طوله على ثلاثمائة وستين ميلا وعرضه على ما تبتين وتسعين، حتى أن أراضي جزيرة سنار وحدها لتفوق مصر من حيث المساحة عشر مرات ولسكن الرجال الذين يعملون لا بد وأن يحققوا أغراضهم وجميع العالم يعرف ما عليه مصر من رخاء وانتعاش » (٨) ثم شرح الباشا لمستمعية الفوائد العظيمة التي عادت على الأمم الأخرى بفضل ما أحرزته من تقدم إجتماعي وعرض أن يصحب معه في عودته إلى مصر عددا من ابنائهم يقوم على تربيتهم وتعليمهم في مدارسهم . وارتاح المشايخ لذلك أيما ارتياح وقال شيخ الجزيرة وكان شديد الحرص على إظهار ولائه وطاعته إنه لما كان من غير ولد فقد قرر أن يذهب إلى مصر ابن أخ له . وقال رفاعة رافع الطهطاوي تعليقا على ذلك كله (٩) « وبما يدل على حسن مقاصد المرحوم محمد علي أنه في عودته من البلاد السودانية استصحب معه عدة غلمان من أبناء وجوه السودان إلى مصر وأدخلهم في المدارس المصرية ليتعلموا مبادئ العلوم ثم نقلهم إلى مكتب الزراعة ثم

(٨) الوثائق النمساوية - عثرنا ضمن هذه الوثائق على ترجمة كاملة لجرنال رحلة محمد علي كما صدر في عدد الوقائع المصرية بالاسكندرية في ٦ صفر ١٢٥٥ (٢١ ابريل ١٨٣٩) وقام بهذه الترجمة (فيشر هوسر) Wichérhauser من موظفي القنصلية النمساوية بالاسكندرية - مرفق بالوثيقة رقم ٣٣٦ ن رسالة البارون شتورمر (Stürmer) الى ترانخ من السلطنة في ١٥ مايو ١٨٣٩ (مجلد رقم ٥٠ من تقارير السلطنة) (٩) رفاعة . ص ٢٦٣

إلى مدرسة الألسن وكان القصد من ذلك أن يتذوقوا طعم المعارف التمدينية لينشروها في بلادهم » وكان الباشا قبل هذه الزيارة بعشرة أعوام تقريبا وعقب الفتح بفترة قصيرة قد تحدث عن هذه الحكومة الأبوية التي أرادها للسودان فجاء في جريدة الوقائع المصرية العبارة التالية « ولعمري إن الناس القاطنين في أراضى السودان الواسعة المعروفة عند من رآها خالون من العلم عارون عن معرفة النفع والضرر فصار عوا الوحوش حالة ومع هذا فإنه لم يتفق لهم في كل الزمان الذى عاشوا فيه حتى الآن أن يحظوا بمرب ما ولا أدركوا أسباب المعيشة اللارمة والصنایع والحرف (إلى أن قال) فمن تم لاح في ضمير سعادة الخديوى أن يريهم طريق حكمه يكون سببا لتربيتهم » (١٠) وعمد محمد على - كما فعل في مصر - إلى تدريب أهل السودان على القيام بندبر شؤونهم فأنترك العناصر الوطنية في الحكم والادارة (١١) وكان ذلك من القواعد الهامة التي ظل يأخذ بها الولاة المصريون في حكومة هذه الأقطار التي اندمجت في الأقاليم المصرية . فقد نظمت الفتوح الجديدة على نمط يشبه في خطوطه الرئيسية التنظيم الإدارى في مصر ذاتها (١٢) وأبقى محمد على الرؤساء الوطنيين و « المسكوك » - جمع مك - في أعمالهم ولقى الفقهاء والعلماء كل احترام وتبجيل وأصغى الحكماء رايون لأقوالهم وسألوهم الرأى والنصيحة في كثير من الأحيان وكان (١٣) الشيخ عبد القادر ود الزين صاحب حظوة كبيرة عند محو بك وخورشيد باشا بنوع خاص ، وكان الشيخ إدريس عدلان عضد حكومة الخرطوم في إقليم فازوغلى (١٤) وحسن خليفة شيخ العبادلة يتمتع بالسلطان والنفوذ في بربر (١٥) وولى القضاء في عهد محو بك الفقيه عبد الدافع وأرسل

-
- (١٠) الوقائع المصرية عدد ١٢ في ٦ رمضان ١٢٤٤ (١٢ مارس ١٨٢٩)
 Lepsius- p 167. (١١)
 Cadalvene II.264. (١٢)
 (١٣) شقير : ج ٣ صفحات ١٨ ، ١٩ .
 (١٤) تاريخ مدينة سار ص ٣٣
 Lepsius. 146. (١٥)

الباشا من القاهرة في كل مناسبة ^(١٦) الشيلان والبنشات لأهدائها إلى « مشايخ
عرب السودان » ولألباسهم إياها ^(١٧) حتى صار ذلك تقليدا عند مجيء كل
حكمदार جديد إلى الخرطوم . كتب خالد باشا خسرو عقب وصوله الخرطوم
في يناير ١٨٤٦ « إن الشيوخ الذين يحملون النيشانات وغيرهم من كبار الشيوخ
قد حضروا لمقابلته على نحو العادة التي سار عليها شيوخ الأقطار السودانية
ولما كان من العادة المتبعة في هذه البلاد إلباس الخلع للشيوخ في ظل الجنب
الحديوى ووفقا لما جرت عليه العادة فدألس الخلع للشيوخ الذين حضروا
لمقابلته » ^(١٨) ومنح الباشا المسكوك والزعماء المرتبات والعطايا كالمملك كنبال
ابن ملك الشايقية جاو بش الذي اذعن للأمبر إسماعيل وساهم في معارك الفتح
الأولى إلى جانب المصريين ^(١٩) . وقرب الحكماداريون الملك كنبال واعتمد
عليه احمد باشا أبو ودان في تأديب بعض الأشقياء في شندى بعد ذلك عام
١٨٣٩ ^(٢٠) ، وحصل مك (أو ملك) بربر نصر الدين على مرتبة ثابتة من
محمد علي وقدم نصر الدين في زيارة إلى الباشا في مصر فأمر محمد علي بزيادة
مرتبه وأحاطه بكل ضروب الحفاوة والتكريم ^(٢١) وحرص الباشا على احترام
شعور أهل البلاد وأساليب حياتهم الدينية والثقافية فبجل فقهاءهم وأجرى
عليهم الأرزاق واحترم ثقافة السودانيين وكانت دينية إسلامية فلم يشأ أن
يحدث بها تحويرا أو يدخل عليها تقييدا بل طفق يمنح الهبات لتعمير دور العلم

(١٦) تاريخ مدينة سنار ص ٢٩ .

(١٧) عابدين - المعية دفتر ٧٩ تركى أمر رقم ٥٥٢ في ٢٤ رمضان ١٢٥٢ (١٢-١-١٨٣٧)

(١٨) عابدين - محفظة ١٩ وثيقة ٧٤ من خالد خسرو الى الجناب العالي . الخرطوم في ٩
صفر ١٢٦٢ (٦-٢-١٨٤٦) .

(١٩) عابدين - المعية دفتر ٢٦ تركى ٠ أمر رقم ٣١٦ في ٢٨ ذى القعدة ١٢٤٣ (١١-٦
١٨٢٨ -

(٢٠) عابدين - المعية دفتر ٤٢ تركى ٠ أمر رقم ٣٦١ في ٢٣ شعبان ١٢٤٦ (٦-٢-١٨٣١)

(٢١) عابدين - المعية دفتر ١٨٩ تركى ٠ مكانة رقم ١٨٩ في غرة جمادى الآخرة ١٢٥٢
(١٣-٩-١٨٣٦) .

القائمة وهي المساجد واطمان الأهلون إلى رغبة الحكومة هذه فأكثروا من التماس المنح والعطايا لترميم المساجد القديمة وبناء عدد من المساجد الجديدة في دنقلة (٢٢) وكسلا (٢٣) والأبيض (٢٤) والخرطوم (٢٥) وسنار (٢٦) وفازو على ومروى وحلفاية وبربر (٢٧) وغيرها وحصل فقهاء عديدون في مختلف أنحاء البلاد على رواتب ثابتة من الحكومة ؛ ومن أكثرهم شهرة الفقيه إبراهيم عيسى فقد سمح له الباشا بإنشاء مسجد في قرية كترنج بمديرية الخرطوم ورتب له « راتبا شهريا » في اثناء وجوده بالسودان عام ١٨٣٨ وعند ما أراد إقبال التلاميذ طلب الفقيه زيادة مرتبه فأجابه محمد علي إلى طلبه ١٨٤٤ (٢٨) ثم عاد بعد سنوات فطلب بناء حجرات جديدة « لسكنى الفقراء وعمل سور للجامع » فأجيب كذلك إلى طلبه (١٨٤٧) (٢٩) وقد ظل هذا المسجد قائما إلى أيام النور المهدي . وزيادة على ذلك فإن الباشا كان يشجع السودانين على الحجى للدراسة بالأزهر الشريف ووافق على إنشاء رواق السنارية (٣٠)

وكان لهذه السياسة الأبوية الحكيمة أبلغ الأثر في إستمالة السودانين إلى تأييد الحكومة وآية ذلك ما كتبه الشيخ اسماعيل بن عبد الله أحد الفقهاء المتصوفين عندما جاء محمد لزيرة السودان وشاهد الفقيه العلماء والفقهاء

(٢٢) عابدين - المعية دفتر ٣٧٧ تركى . مكاتبة رقم ٦٤٩ في ٣ ربيع الثانى ١٢٦٠ (٢٢ - ٤ - ١١٤٤)

(٢٣) عابدين - المعية دفتر ١٩٠٤ (أوامر عربى) في ٣ القعدة ١٢٧٩

(٢٤) عابدين - المعية دفتر ١٠٧١ وارد عرضحات الدواوين م

(٢٥) عابدين - المعية دفتر ١٠٧١ (عربى) رقم ١٥ في ٢٣ صفر ١٢٨١ .

(٢٦) عابدين - المعية دفتر ٥٢٩ تركى . رقم ٢ في ١٨ جادى الاولى ١٢٨١ .

(٢٧) عابدين - المعية دفتر ١٠٧٢ وارد عرضحات رقم ٢ غرة جادى الآخرة ١٢٨٢ ثم دهر رقم ١٣٦٦ في ١٩ جماد أول ١٢٨٢ . ثم دفتر ٥٢٩ تركى أوامر ودرائض رقم ٨ في ١٦ القعدة ١٢٨١ .

(٢٨) عابدين - المعية دهر ٣٧٩ تركى رقم ٣٤٣٢ في ١٤ القعدة ١٢٦٠ (٢٥ - ١١ - ١٨٤٤)

(٢٩) عابدين - المعية دفتر ٤٠٨ تركى رقم ١١٠ في ٨ ربيع أول ١٢٦٣ (٢٤ - ٤ - ١٨٤٧)

(٣٠) عابدين - المعية دفتر ٤١١ تركى رقم ٣٤٨ في ١٦ صفر ١٢٦٣ (١٣ - ٢ - ١٨٤٧) .

والشيوخ يهرعون لمقابلة الباشا في الخرطوم وفي غيرها من المدن كتب الشيخ رسالة بعث بها إلى محمد علي وهي تظهر مدى ما بلغته حكومته الأيوبية في السودان من نجاح عظيم، قال الشيخ « وإن سألت عن حالي فأني صاحب طريقة ودرس منقطع على باب الله فالحمد لله منذ قدموا أولادك بأرض السودان حصلت لنا الراحة والأكرام التام وكل ذلك بسبب إقبالك وإكرامك لأهل الدين وحفظ حرمهم ويرجون الله سبحانه وتعالى ثواب ذلك كله راجع لك ومنذ ملكك على بلاد السودان لم تخرج عن خاطرنا متوجهين لك بالدعاء في سائر الأوقات في الصباح والمساء وإن شاء الله ببركة الدعاء يبلغك مقصودك وشرف عليكم كفاية السلام عليكم ورضى الله تعالى وبركاته » وإذا عرفنا مقدار ما كان للفقهاء والعلماء من مكانة في نفوس الشعب وأثر بالغ في توجيهه أدركنا مقدار اطمئنان السودانيين إلى هذه الحكومة الأيوبية الرشيدة التي أوجدها محمد علي .

وقد اقتضى إنشاء الحكومة الأيوبية أن يفرض الباشا وهو بالقاهرة رقابة صارمة على الحكام والمديرين في الأقاليم السودانية . فهو يعمل دائما على إنصاف الأهاليين من أى إعتداء يقع عليهم من الحكام فقد انصف للشيخ بشير أحد مشايخ بربر من خورشيد أغا الحكمدار^(٣١) كما انتصف «للسلطان تيمية شيخ مشايخ كردفان» من رستم بك مدير السكردفان^(٣٢) وأرغم اثنين من السكشاف وكنا قد وليا الحكم في السكردفان على إرجاع ما اختلساه من الأموال^(٣٣) وكان جزاء مثل هذين المختلسين الفصل والنفي^(٣٤). ولا مرأ في أن بعض الحكام - كما هو الحال في كل زمان ومكان - اهتموا بجمع الثروة ؛ غير أنه كان من بينهم كثيرون^(٣٥) صلت سيرتهم وانتظمت الأمور على أيديهم

(٣١) عابدين - المعية دفتر ٢٦ تركى رقم ١٢٥ في ٢٨ شعبان ١٢٤٢ (٢٧-٣-١٨٢٧) .

(٣٢) عابدين - المعية دفتر ٥١ تركى رقم ١٣ في ١٢ جمادى الأولى ١٢٤٨ (٢٠-١٠-١٨٣١) .

(٣٣) عابدين - المعية دفتر ٧٧٠ تركى رقم ٢٤٦ في ٤ ربيع الثاني ١٢٤٦ (٢٢-٩-١٨٣٥) .

(٣٤) عابدين - المعية محفظة ٣ وثيقة رقم ١١٤ في ٢٢ شوال ١٢٥١ (١٠-٢-١٨٤٦) .

(٣٥) Werne (Feldzug) p 102, also Werne (Expedition) pp, 28-31 (٣٥)

كاحمد باشا أبو ودان ذلك الرجل الذى وصفه معاصر أجنبى بأنه كان كفتاً قديراً استطاع أن يدفع الرعب إلى قلوب موظفيه (٣٦) وكذلك مصطفى بك أحد حكام السكردفان ومن الذين شغلوا منصب وكيل الحكمدارية بالخرطوم (٣٧) أما السودانيون أنفسهم فقد امتدح مؤرخهم صاحب (تاريخ ملوك الفوننج بالسودان وأقاليمه إلى حكم محمد سعيد باشا) كبار الحكمدارين وبخاصة أمثال خورشيد باشا واحمد باشا أبو ودان كما ذكر عن الموظفين الذين جاءوا مع أولهما إلى السودان أنهم « كانوا جماعة كلهم أصحاب عقل ورأى سديد » (٣٨) ولما كان محمد على يعتبر مصر والسودان بلداً واحداً فقد اتبع فى السودان نفس السياسة الاقتصادية التى اتبعها فى مصر ومدارها عمار القطرين معا، وبنى خطته الاقتصادية فى السودان على نفس القواعد التى بنى عليها خطته الاقتصادية فى مصر وكان غرضه أن تسد البلاد حاجاتها بنفسها ومن إنتاجها الداخلى أى الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتى ؛ وقد استلزم ذلك أن يكفى السودان حاجاته بنفسه . على أنه لما كانت هذه البلاد فى نظر الباشا تؤلف وحدة كاملة مع مصر فقد توسع محمد على فى تطبيق مبدأ الاكتفاء الذاتى بحيث يمكنه أن يسد حاجة مصر مما يفيض من موارد السودان وإعطاء السودان من موارد مصر الفائضة ما قد يكون فى حاجة اليه ؛ وفضلا عن ذلك فأن الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتى يتطلب تعمير السودان وتحسين أحوال أهله مما يستدعى تنمية موارده بأعاش الزراعة وإدخال الصناعة وتشجيع التجارة وإستثمار جميع موارد البلاد على خير وجه وكذلك تنظيم الضرائب ونشر ألوية الأمن وإقرار النظام . وقد عنى الباشا بالزراعة لأن العناية بها تؤدى على حد قوله إلى « عمار البلاد وترقية حال أهلها » (٣٩) فازدهرت الزراعة على جانبي النيل وإستزعى إزدهارها

Werne (Feldzug) pp21, 28 - 29. (٣٦)

Russeger. 123. (٣٧)

(٣٨) تاريخ ملوك السودان ص ١٣٢ .

(٣٩) عابدين - المية دفتر ١٩ تركى ، أمر ٣٥٤ فى ٢٨ جمادى الثانية ١٢٤١ (٧ - ٢ -

(١٨٢٦)

أنظار السائحين الذين تجولوا في هذه الربوع فتحدث الرحالة الإنجليزى هو سكنس Hoskins عن وفرة الغلات الزراعية في إقليم بربر ونجاح زراعة النيلة وقصب السكر في دنقله (٤٠)، ووصف الرحالة الألماني بوكلمسكاو Puckler Muskau حالة الرخاء التي شاهدها وبخاصة في دنقلة ومروى وكثرة عدد السواقي المنتشرة في هذه الجهات حتى لقد قدر ما يوجد منها في مديرية دنقلة وحدها بحوالى أربعة أو خمسة آلاف ساقية (٤١). وقد نجم عن إنتعاش الزراعة رخاء ظاهر أثار إعجاب بوكلمسكاو في القرى الواقعة على جانبي النيل في إقليم دنقله استبدلت المنازل بالأكوخ الحقيمة وكان من رأى بوكلمسكاو أن مظاهر الرخاء هذه دليل واضح على وجود قدر من الثروة لدى الأهالى وعلى أنهم أصبحوا أكثر إطمئنانا على ما يملكون وتأيدت «حقوق الملكية» وأدى ذلك إلى الإستقرار في القرى والساكنين ولم يحدث شيء من هذا كله على حد قول بوكلمسكاو إلا بفضل ما أسدته من خدمات تلك الحكومة الرشيدة التي أقامها محمد على في السودان (٤٢) وكما عني الباشا بأمور الزراعة أراد أن يدخل عددا من الصناعات التي يمكن أن تعتمد في إنتاجها على محصولات البلاد فأنشأ بالسودان بعض المصانع لتجهيز النيلة وصنع الصابون والسكر ونحو ذلك وأدى وجود هذه الصناعات إلى إرتفاع شأن بعض المدن مثل بربر ومروى ودنقلة والخندي وغيرها (٤٣)؛ بل لقد أسست مدن جديدة بسبب هذا النشاط الصناعي مثل مدينة محمد على (٤٤) والكاملين (٤٥) ثم

-
- (٤٠) Hoskins. 51—54, 162—163
 (٤١) Puckler—Muskau. 172, 181.
 (٤٢) Puckler—Muskau. 164.
 (٤٣) Bowring. 204-205; Hoskins. 162—163
 (٤٤) Staat—Archiv, Turquie. No. 328 Const. 25.3.39. Enclos.
 L' Echo d'Orient—Smyrna, 16.3.1839.
 (٤٥) Lepsius. 163—165.

الخرطوم التي أصبحت بعد زمن قصير من تأسيسها عاصمة السودان الجديدة^(٤٦) ومركز التجارة الرئيسى فى السودان . وكان اهتمام محمد على بالتجارة كبيراً فنشطت تجارة القوافل وبذل الباشا كل جهد حتى ينشئ صلات تجارية كبيرة مع الحبشة^(٤٧) من جهة وحتى يقنع سلطان دارفور بفتح بلاده للتجارة من جهة أخرى^(٤٨) ، كما أنه أنشأ صلات ودية مع سلطان واڊاى لنشجيع تجارة القوافل^(٤٩)

وكان من أثر هذا النشاط الاقتصادى زيادة الاستقرار ثم بداية عهد من الرخاء ظهر فى تحسن أحوال الأهلىن وإقبالهم على العمل والإنتاج وكان من المنتظر أن يتحمل السودان جميع النفقات اللازمة لدفع عملة الحكم والإدارة وظن كثيرون أن الإيرادات التى حصلت عليها حكومة الباشا من السودان كانت كافية لتغطية هذه النفقات إلى جانب إمداد الخزانة المصرية فى القاهرة بالأموال الجسيمة^(٥٠) ووصف آخرون حكومة الباشا بأنها كانت حكومة نهمة تترهه لا تبغى سوى استغلال البلاد إلى أقصى حدود الاستغلال على أن المعاصرين الذين راقبوا الأمور عن كسب يكاد إجماعهم ينعقد على أن إيرادات السودان ما كانت تكفى لسد النفقات التى استلزمها ذلك النشاط العمرانى الواسع فيقول فرن Weine إن خورشيد باشا كان يشكو دائماً من خلو خزانة الحكومة من الأموال كما ذكر أن الأموال كانت تأتية بانتظام من القاهرة^(٥١)؛ ويقول روبل Riippell إن إيرادات السودان لم تكن كافية قط لتغطية نفقاته^(٥٢)؛ أما الرحالة الانجليزى آثر هلرويد Holroyd فيؤكد أن نفقات

Aff. Etr Egypte. (18). No. 70 Caire 16 12.1846. Barrot (٤٦)
à Guizot.

Shukry. 85 (Note 2) . (٤٧)

Driault. Doc No.41. Alex. 30.9.1817. p 82. also Ensor p 147 (٤٨)

Tounsey. (Ouaday) 218 (٤٩)

Hamont. 591. (٥٠)

Werne. (Expedition) 29. (٥١)

Ruppell. 24 . (٥٢)

السودان كانت تزيد على إيراداته بحوالى أربعة عشر ألف من الجنيهات الإنجليزية^(٥٣) وقد تحملت مصر هذه النفقات الجسيمة في سبيل تعمير السودان ورفاهية أهله ذلك بأن الباشا يعتبر السودان كما سلف القول أحد الأقاليم المصرية فاشتملت حسابات الدولة على جميع ما كان يحصله الباشا من السودان أو ينفقه من مال على هذه الأقطار ، وفي الميزانيات المصرية القليلة التي أمكن معرفة شيء عنها يتعلق بذلك العهد كان المتحصل من السودان وما ينفق عليه يدرج ضمن أبواب الإيرادات والمصروفات العامة^(٥٤) زد على ذلك أن قانون السياسة العامة الذى أصدره الباشا فى يوليو ١٨٣٧ لتنظيم مصالح وإدارات الدولة أدخل ضمن حسابات جميع المديريات فى مصر حسابات الأقطار السودانية^(٥٥) فلم يكن للسودان « مالية » أو ميزانية خاصة فى وقت من الأوقات بل إن مصر والسودان من هذه الناحية كانا يؤلفان فى نظر محمد على وحدة مالية كاملة .

على أن محمد على لم يغفل فى نشاطه السياسى أمر السودان فقد ظل هذا القطر يحتل مكانا ملحوظا فى مشروعاته السياسية الكبرى لأن الباشا ما كان يريد أن يتقرر مستقبل مصر دون أن يلقى السودان نصيبه من العناية فاختط الباشا لنفسه خطة واضحة لتهيئة الأسباب التى تكفل استمتاع البلدين مصر والسودان بالاستقرار السياسى لما كان فى هذا الاستقرار من ضمانات تصون النهضة المصرية الجديدة من جهة ، وتؤمن السودانين على أموالهم وأرواحهم من جهة أخرى فلا ينزلون إلى حياة الفوضى السياسية والتأخر الاجتماعى والاقتصادى

Bowring 210,

(٥٣)

(٥٤) راجع ميزانيات : ١٨٢٩ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٥ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٦ .

(٥٥) خليل صبحى : ج ٥ ص ٤٥ ، أمين سامى : ج ٢ ص ٣٢٠ جرس حنين : ١٨ ، ١٩ .

تلك الحياة التي سبقت لإنشاء الحكومة الأبوية في بلادهم . وكان محمد علي يهدف إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وإعلان استقلاله ولكنه أدرك منذ بداية الأمر أنه من المستحيل عليه تنفيذ هذه الرغبة إذا اعترضت الدول سبيله ولذلك كان هدفه التالي أن ينقل مصر من مجرد مقاطعة من مقاطعات الدولة إلى باشوية يقوم فيها الحكم الوراثي وإن كانت لا تزال داخلية في نطاق الإمبراطورية العثمانية^(٥٦) . وقد ظهرت هذه الرغبة على وجه الخصوص إبان الحرب السورية الأولى^(٥٧) ثم نجدت في الأعوام التالية ، وعلى ذلك فإن الباشا كان يتوقع تغييرا وفد وطد العزم على أن يكون هذا التغيير عند حدوثه في صالح مصر وفي صالح السودان كذلك ؛ وعند ما توترت العلاقات بين الباشا والسلطان في عام ١٨٣٨ عول الباشا على إعلان استقلاله نهائيا^(٥٨) ولكن الدول التي حالت بينه وبين اتخاذ مثل هذه الخطوة من قبل كانت ما تزال آخذة بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية فاتفقت كلها على الوقوف في وجه محمد علي بكل الوسائل^(٥٩) . لذلك قرأى الباشا على أن يتريت في الأمر وأن يعطى الدول فسحة من الوقت عليها تصل إلى حل حاسم مع تركيا ؛ واعتزم زيارة السودان وكان يؤمل أن تسفر مفاوضات الدول مع الباب العالي في أثناء غيبته عن حصوله على الحكم الوراثي في مصر حتى لا يضطر إلى امتشاق الحسام ضد تركيا^(٦٠) . وكانت الأسباب التي دعت محمد علي لزيارة السودان كثيرة

Shukry. 5. (٥٦)

F.O, 78 226. No.1. Palmerston to Campbell. 4.2.1833. (٥٧)

Cottaui. III Doc.51 Medem à Nesselrode. Alex 28 6.1838 (٥٨)

(pp 131- 131), also Doc. 45 Medem à Nesselro le Alex 30. 5. 1838, bb 118—120.

Ibid. Doc. 69. Alex. 16.8.38. also Doc. 69 bis. Resumé.. (٥٩)
etc. p. 181.

Ibid. Doc. 73 Medem, à Nesselrode. Alex. 6.9.38. Annexe (٦٠)

No 1. Copie de Resumé de la declaraton faite par S A
le Vice-Roi à M. le Comte Medem. Alex 4.9.38 p 303.

فقد جاء الوقت بعد مضي خمسة عشر عاما تقريبا من الفتح أن يزور الباشا إقليما يعتبره من الأقاليم المصرية التي كان من رأيه زيارتها للتفتيش على شؤونها، وفضلا عن ذلك فأن التفكير فيما يجب أن يكون عليه « الوضع » في هذه الأقطار عند الفصل النهائي في المسألة المصرية كان على ما يبدو من أسباب هذه الرحلة التاريخية ذلك بأن الباشا يستمد حقوق السيادة على السودان من تبعية باشويته مباشرة للسلطان العثماني ؛ فقد أذن له محمود الثاني بالفتح وأدار محمد علي شؤون الحكم في السودان بوصفه واليا على مصر فكان من الطبيعي أن يعنى به وهو مقدم على الاستقلال والانفصال بمصر إذ كان يريد أن يقف بنفسه على أحوال الأقطار السودانية وأن يمهّد الوسائل لدعم حقوق السيادة عليها في نطاق جديد فلا تظل مستمدة من التبعية للسلطان العثماني ، وإنما تستند إلى حق الفتح وحده وكان لا بد من الوصول إلى هذه النتيجة من تقرير حقيقة مبدئية هي أن هذه البلاد عند زحف الجيوش المصرية عليها كانت في حالة « خلو » أى أنه لم تسكن بها وقتذاك دولة تستمتع بكل أسباب السيادة في أرجائها فإذا قضى الباشا على قلوب الهمج الذين اغتصبوا الملك كملوك الفونج في سنار ، وضم إلى ممتلكاته إقليم كردفان فلم يعد فيها بين السناريين من الشرق والفوريين - أصحاب سلطنة دارفور - من الغرب ، ثم كبح جماح الشائقية وغيرهم من البدو الضاربين في صحارى السودان ووديانه ^(٦١) ، نقول إنه إذا قضى الباشا على كل هؤلاء فأن ذلك لا يعنى أنه قضى على حكومات أو دول ذات حقوق في السيادة على هذه الجهات .

وقد فطن قناصل الدول في مصر إلى أهمية رحلة الباشا إلى السودان فعزوها إلى أسباب جمّة كان أظهرها أن الباشا يريد أن يأتي بالذهب من هذه البلاد البعيدة حتى يتخذ منه أداة لاقناع السلطان بأجابة مطالبه وتحقيق رغباته بطريقة سلمية تنطوى على إغداق العطايا والهدايا على السلطان ورجاله ، أو بطريقة

قهرية تنطوى على أن يستكمل الباشا استعداداته العسكرية قبل أن يشتبك مع أعدائه (٦٢) في حرب فاصلة . ورغم كل هذا الاهتمام من جانب القناصل فقد ظل موضوع السيادة بعيدا عن تفكيرهم فلم يذكر أحد منهم شيئا عنه مع كثرة ما كتبوا عن أسباب الرحلة وما نقلوا إلى حكوماتهم من أخبارها، وظل الحال كذلك حتى رجع الباشا نفسه إلى القاهرة بعد حوالي خمسة شهور ونشر « جرنال الرحلة الى السودان » بعد أسابيع قليلة من عودته ؛ وقد أدى نشر هذا الجرنال الى إلقاء شيء من الضوء على أهمية الرحلة وحقيقة الدوافع التي دعت الباشا إلى القيام بها ، وأدرك القناصل ذلك فكتب القنصل النمساوى لاورين Laurin من القاهرة الى حكومته في ١٩ ابريل ١٨٣٩ مامعناه إن الباشا قد نشر جرنال الرحلة الى السودان وأن إصدار هذا الجرنال يدعو إلى الاهتمام إذ قيل للقنصل إنه يشتمل على ذكر جميع ما يريد محمد علي أن يثبتته لنفسه من الحقوق السيادة على السودان ، أى على بلاد كانت « تخلو » عند « فتحها » من أى موئل لهذه السيادة ؛ ثم استمر لاورين يقول إن فكرة تأسيس مملكة تضم بلاد السودان التي تقطنها شعوب لم تخضع لسلطان أحد عليها لم تسكن قبل رحلة الباشا إلى فازوغلى إلا مجرد آمال ، أما الآن فقد أصبحت هذه الفكرة منذ عودته الى القاهرة عقيدة ثابتة يدين بها كما يدرك أهميتها أولئك الذين ينظرون بشيء من الألمعان الى ما يبيديه الباشا من رغائب وميول كانت تتحقق بطريقة تدريجية منتظمة ، بل إن الوقت الذي يعلن فيه محمد علي عما وصل اليه من نتائج بفضل ذكائه ومثابرته جد قريب ، ويبدو أن نشر جرنال الرحلة لم يكن إلا بمثابة تمهيد لإنشاء مملكة السودان الحديثة . (٦٣)

(٦٢) Cattai. III. Doc. 66. Medem à Nesselrode. 6. 8. 38. p 171.
 Staat- Archiv. Turquie (50) . No. 335 Lit. A-B. Const. (٦٣)
 8.5.39. Adj. Capie d'un Rapport de M. Laurin à L'Internonce
 Caire 19.4.39

ولذلك فلم تسكد تنتهى أزمة الحكم السياسية الكبرى بمعاهدة لندن.
(١٥ يوليو سنة ١٨٤٠) التى تضمنت تلك القواعد التى وضعت لتسوية المسألة
المصرية على أساس إعطاء الحكم الوراثى فى مصر لأسرة محمد على بعد أن
أقرت الدول هذا المبدأ نهائيا فى مذكراتها المشتركة إلى الباب العالى فى ٣٠
يناير ١٨٤١ (٦٤) حتى أظهر محمد على حرصه الشديد على أن تشمل هذه التسوية
السودان ، فأصدر الباب العالى فى ١٣ فبراير ١٨٤١ (٢١ ذى القعدة ١٢٥٦)
فرمانين منفصلين أحدهما بأعطاء محمد على الحكم الوراثى فى مصر والآخر
بأعطائه حكم السودان مدة حياته فحسب . وقد جاء فى فرمان السودان مانصه
« لوزيرى محمد على باشا وإلى مصر المعهودة إليه مجددا ولاية مقاطعات النوبة
ودارفور وكردفان وسنار ان سدتنا الملكية كما توضح فى فرماننا السلطانى
السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود
معينة ، وقد قلدناكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة ودارفور
وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن
بغير حق التسوارث » (٦٥) ومن الواضح أن محمد على لم يستطع الاستئثار
بالسيادة على السودان على أساس المبادئ التى أذيعت عقب عودته من رحلة
السودان وذكرها القنصل النمساوى لاورين . ومرد ذلك إلى أن الباشا لم يستطع
إعلان إستقلاله وانفصاله عن تركيا نتيجة لتدخل الدول فلم يكن ثمة مناص
من أن تستمر حقوق السيادة المصرية على السودان مستمدة من التبعية للسلطان
العثمانى ؛ أضف إلى ذلك أن الحكم فى السودان كان لمدى الحياة فحسب ولم يكن
وراثيا على نحو ما تقرر بشأن مصر ؛ هذا إلى أن اشتراك الدول العظمى
الأوربية فى وضع الأسس التى قامت عليها تسوية المسألة المصرية برمتها

Cocheris II, 18—25

(٦٤)

Driault. (L' Egypte) pp. 279-280. Firman Impérial Du 13 (٦٥)

Fevrier 1841.

وتصديقها على المبادئ التي تضمنتها فرمانات التي أصدرها الباب العالي إلى محمد علي كان من شأنه أن يجعل أى تغيير في هذه المبادئ متعذرا بغير موافقة الدول . ولما كان من قواعد الاتفاق أن تخرج الشام وكريت وبلاد العرب من حوزة محمد علي ويبقى السودان له فقد أصبح فرمان السودان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١ جزءا من أجزاء التسوية يسرى عليه ما يسرى على سائر اجزائها من أحكام دولية ويتعذر لذلك الغاء هذا فرمان من جانب واحد دون موافقة الدول (٦٦) .

على أنه مما يجدر ذكره أن فرمان السودان أدخل سلطنة دارفور ضمن المقاطعات التي قلد الباب العالي محمد علي ولايتها والواقع أن دار فور ظلت سلطنة مستقلة ؛ ويعلل المؤرخون ذكرها في فرمان السودان بأن الباشا كان يفكر جديا في فتح هذه البلاد في تلك الآونة ؛ وليس في ذلك ما يبعث على الدهشة سيما وأن الباشا عندما سير جيوشه إلى السودان في بادىء الأمر كان يعتزم ضم دارفور إلى أملاكه (٦٧) . وآية ذلك أن التعليمات والأوامر التي أصدرها إلى كل من الأمير إسماعيل وإبراهيم باشا والدفتردار كانت تتضمن ضرورة إخضاع هذه السلطنة (٦٨) غير أن محمد علي ما لبث أن أرسل إلى قواده ما يلغى تلك التعليمات والأوامر بدافع الرغبة في توطيد دعائم الفتح الجديد في أقطار شاسعة قبل الأقدام على غزو أقليم آخر لم يكن الباشا أو غيره من المعاصرين يعرف عن أحواله غير النزر اليسير (٦٩) ؛ أضف إلى ذلك أن الباشا قد شغله ما وقع من أحداث في مقاطعات الدولة العثمانية في أوروبا وكريت

(٦٦) Cocheris, 32-33.

(٦٧) Driault (La Formation) p 227.

(٦٨) عابدين - المعية دفتر ٧ تركى مكاتبة رقم ٣٠٠ القاهرة في ١٩ الحجة ١٢٢٦ ،

ثم مكاتبة رقم ٢٣ في ٣ صفر ١٢٢٧

(٦٩) عابدين - المعية دفتر ٧ تركى . مكاتبة رقم ٢٩١ في ٥ ذى الحجة ١٢٣٦ من

محمد علي الى ابراهيم .

والمورة، وجزر بحر إيجة إذ كلفه الباب العالي بأخضاع الثوار في كريت^(٧٠) والجزر ثم في بلاد المورة، وقد تجددت رغبة الباشا بعد انقضاء هذه الحوادث في فتح دارفور. ولما كان قد انقضى زمن على ذلك التصريح الأول الذي حصل عليه من الباب العالي عند ما اعتزم فتح السودان فقد بذل الباشا جهده في الآستانة عام ١٨٣٠ حتى حصل ما يشبه أن يكون تجديداً للتصريح الأول بفتح دارفور^(٧١). ولسكن الحروب السورية صرفت محمد علي عن الفتح وإلى وقت صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ لم يكن الباشا قد أخضع هذه البلاد، وفي الأعوام التالية كان يرجو أن تتاح له فرصة إخضاع دارفور إما عنوة بطريق الحرب وإما بوسيلة سلمية عن طريق السياسة إذ أن الباشا كان يؤيد منذ مدة طويلة أباً مدين أحد المطالبين بعرش دارفور^(٧٢). ولسكن شيئاً من ذلك كله لم يتحقق وظلت دارفور سلطنة مستقلة.

ولعله مما يلفت النظر أن فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ كان خاصاً بالسودان الأوسط فلم يذكر فيه شيء عن السودان الشرقي ونعني به ذلك الجزء من الأراضي الواقع على ساحل البحر الأحمر ممتداً من شمالي سواكن إلى بوغاز باب المنذب بما فيه مصوع والحبشة، وسبب هذا لأغفال أن ذلك الجزء كان له « وضع » خاص فلم يكن داخلاً في نطاق الولاية المصرية، كما أنه حتى وقت صدور فرمان ولعدة سنوات بعد ذلك كان يتبع ولاية أوباشوية جدة، ولم

(٧٠) عابدين - المعية . دفتر ٧ تركي مكتوبة رقم ٣٠٠ في ١٩ الحجة ١٢٣٦ ، ودفتر ١٠ تركي رقم ٢٣ في ١٣ صفر ١٢٣٧ ، ثم انظر أيضا :

Driault. (La Formation) p 226.

Aff. Etr. Egypte(1) No 20 Caire 26.4.30. Huder à Polignac (٧١)

Staat. Archiv.Turquie(64).No.595 Conat, 13.4.43, Enclos, (٧٢)

Laurin Caire 1.3.43

يستطيع محمد علي إلا في أواخر عهده أن ينال حكم سواكن ومصوع مدة حياته فحسب ، ولكن باشا جدة لم يلبث أن استرد هذه الجهات عند تولية عباس الأول فظلت سواكن ومصوع من الأقاليم التابعة لولاية جدة حتى استصدر الخديو إسماعيل في عام ١٨٦٥ فرمانا بأيلولتهما إلى حكمه (٧٣). فكان هذا العمل فاتحة الخطوات التي اتخذت في السنوات التالية لتقرير مسألة السيادة المصرية في عهد الخديو العظيم على السودان الشرقي بأجمعه على طول ساحل البحر الأحمر إلى ما وراء باب المندب والساحل الصومالي حتى رأس حافون أيضا ، ومن الضروري لأدراك قيمة الحقوق التي استند إليها الخديو إسماعيل في تقرير هذه السيادة أن نعرف ما كان بين مصر وسواكن من علاقات أيام محمد علي ؛ فقد استطاع العثمانيون في أوائل القرن السادس عشر أن يبسطوا نفوذهم على ساحل البحر الأحمر الأفريقي إلى مضيق باب المندب (٧٤) ثم عينوا من أواسط القرن نفسه حاكما تركيا على مصوع وآخر على سواكن ووضع الحاكمان تحت إشراف وإلى جدة (٧٥) وأبقوا أحد الزعماء الوطنيين للمعاونة في أعمال الحكومة بمصوع وآخر مثله بسواكن (٧٦). وحتى أواخر القرن التاسع عشر ظل الأتراك متمسكين بحقوق السيادة على شاطئ البحر الأحمر الغربي بأجمعه (٧٧)؛ وكان لتمسكهم هذا آثار خطيرة لأن الولاية القضائية التي كانت لسواكن ومصوع شملت بلاد الحبشة إلى جانب ما يتاخم حدودها

(٧٣) Corresp Resp Abyss. No 333 Mossowa 20 3. 1862
Cameron to Russell.

Ibid No 184 Mossowa 9 7. 1854. Plowden to Clarendon . (٧٤)

Staat-Archiv-General. Consulat. 1840-1860 No 1240 Alex (٧٥)
28 10 1851

Corresp Resp Abyss. Enclos. No 3 Memo. on Trade of (٧٦)
Abyssinia 20. 8. 74. p 8, also Combes 338-9; Junker 52.

F.O. 78/3186. Turkey (Egypt) No 60 Alex 3. 6. 1870 Stanton (٧٧)
to Clarendon

الشمالية والجنوبية من أقاليم ممتدة إلى باب المندب (٧٨) . وعند ما ثار الوهابيون ضد السلطان العثماني وتعرضت للضياع حقوق السيادة العثمانية على الحجاز كلف محمود الثاني واليه في مصر أن يخمد هذه الثورة ، واستطاع ابراهيم بن محمد على أن يحرز عدة انتصارات مهدت لتأييد السيادة العثمانية على تلك البقاع وفي أثناء هذا الكفاح نصب الباب العالي القائد المتمعر على ولاية جسده تم عاد فعينه على هذه الولاية مكافأة له على انتصاره في أوائل شوال ١٢٣٥ (يوليو ١٨٢٠) (٧٩) ولما كانت ولاية جدة تشمل كذلك على نحو ما أوضحنا - إقليمي سواكن ومصوع مع ما يتبع « قضاءهما » من أصقاع ممتدة على طول ساحل البحر الأحمر الأفريقي ومن هذه الأصقاع الحبشة ، فقد أصبح ابراهيم باشا يلقب من ذلك الحين بمتصرف جدة والحبش أو والي إيالة الحبش ومتصرف سنبلج جدة أو شيخ الحرم المكي وحاكم الحبش ومتصرف جدة ووالي جدة والملاحقات (٨٠) . وهكذا صار لمصر في جهات السودان الشرقي المتاخمة لساحل البحر الأحمر نوع من السيادة ، ولكن هذه السيادة كانت غير مباشرة فضلا عن أنها كانت سيادة إسمية . وسبب ذلك أن العثمانيين في تلك الآونة لم يكن لهم أى نفوذ في هذه المناطق ولم يستطيعوا استمالة الحكام الوطنيين في سواكن ومصوع إلى الاعتراف بسيادتهم إلا بفضل ما كانوا يدفعونه من رواتب لهم وظل نفوذ الحكم التركي في جزيرة مصوع لا يتعدى هذه الجزيرة (٨١) .

Corresp. Resp. Abyss. Mossowa 16.8. 48 Plowden to (٧٨)
Palmerston p 17.

Recueil de Firmans. (Nahoum). p 105. (٧٩)

Tbid. pp 96, 126, 135, 175, 228, etc. (٨٠)

Corresp Resp. Abyss. Plowden to Addington 23.8.47 (٨١)

Russell (Nubia) 170 (٨٢)

ولسكن محمد على أراد أن يجعل من هذه السيادة الاسمية حقيقة واقعة فأخذ يفسر جدياً في فتح الحبشة منذ تقلد ولده ابراهيم ولاية جدة وكان من الأغراض التي توخاها في فتح السودان التمهيد لضم بلاد الحبشة إلى ممتلكاته^(٨٣) بحجة أنه يخشى معونة أمراءها^(٨٤) لبكوات المماليك الذين نزحوا إلى السودان بعد مذبحه القلعة ، ولسكن محاولة فتح الحبشة سرعان ما أثارت مخاوف الانجليز وقلقهم إذ كانوا يسعون إلى إنشاء علاقات تجارية ودية مع الأحباش منذ مدة طويلة^(٨٥) ، لذلك بذلت إنجلترا غاية جهدها عن طريق قنصلها في مصر ، وكان إذ ذاك هنري سولت Salt حتى يكف محمد على عن تسيير حملة إلى الحبشة «ذلك البلد المسيحي الذي مازال وحده - كما قالوا - متمسكا بالمسيحية» والذي لا يمكن أن تسلم أوروبا عامة وإنجلترا خاصة بغزوة^(٨٦) . فعدل محمد على عن مهاجمة الحبشة . ولسكنه استعاض عن ذلك بمحاولة فرض سلطانه على ساحل البحر الأحمر ، فأرسل في عام ١٨٢٦ قوة استطاعت أن تحتل جزيرة مصوع^(٨٦) . وكان واضحاً أن الغرض من ذلك إنما هو بسط نفوذ مصر - في ظل التبعية العثمانية - على الحبشة وجميع الساحل الإفريقي للبحر الأحمر^(٨٧) . ولسكن الأتراك رفضوا في هذه الآونة أن يتسع نفوذ محمد على فاضطر الباشا إلى إخلاء مصوع ، ومع هذا . فقد جدد محمد على محاولاته حتى تأذن له تركيا في احتلال سواكن ومصوع وقلقت إنجلترا مرة أخرى بسبب هذه المحاولات فأرسلت

(٨٣) عابدين - المعية دفتر ١ تركي . رقم ٣٤ صورة القائمة المحررة . . . في ٢٧ جمادى

الثانية ١٢٢٥ .

(٨٤) Waddington 9, -92; Russell (Nubia) 107, (٨٤)

F.O.78 95. Turkey (Egypt) Cairo 20.12.1820. Salt to the (٨٥) Secretary

Madden Vol.I. p 331, (٨٦)

Staat—Archiv. General Consulat zu Alex 1848 - 1860 No (٨٧) 1240 Alex 28.10.51

تعليماتها إلى قنصلها في مصر الكولونيل كامبل Campbell في أغسطس ١٨٣٧ حتى « يتهز أول فرصة سانحة فيتناول هذا الموضوع مع باشا مصر ويشعره بأن إنجلترا والهند لا تنظران بعين الرضا إلى تحرك قواته لاحتلال شاطئ البحر الأحمر الأفريقي، وأن مثل هذا العمل من شأنه إثارة المناقشات بينه وبين الحكومة البريطانية » (٨٨) وعلى أثر انتهاء أزمة الحكم السياسية الكبرى أخلى محمد علي بلاد العرب وفقد إبراهيم بذلك ولاية جدة واستعادت تركيا عن طريق الوالي العثماني في الحجاز سيادتها المباشرة على سواكن ومصوع وانتهز الأحباش هذه الفرصة وعملوا من جانبهم على انتزاع حقوق هذه السيادة لأنفسهم سيما وأهم كانوا مستعجلين داخل بلادهم ولم يستطع العثمانيون في وقت من الأوقات فرض سيطرتهم الفعلية عليهم ، فعرض الرأس أوبي Oubie حاكم نيجري على فرنسا أن « ينزل » لها عن خليج أمفيلا على الشاطئ الحبشي ولكن حكومته لويس فيليب رفضت هذا العرض كما رفضت « تنازل » شركة فرنسية كانت قد اشترت من الأحباش في الوقت نفسه مساحة شاسعة من الأراضي حول إيد Eild وتقع في منتصف المسافة بين مصوع وباب المندب . ويرجع ذلك إلى أن حقوق الأحباش في السيادة على ساحل البحر الأحمر كانت موضع شك كبير (٨٩) في عام ١٨٤٠ ، ووجد العثمانيون في السنوات القليلة التالية أنهم إذا ظلوا يرفضون إجابة محمد علي إلى رغبته فإن ممتلكاتهم في مصوع وسواكن وما كان يترتب على بقائها في حوزتهم من حقوق السيادة الواسعة على ساحل البحر الأحمر الأفريقي برمته ما لها حتما إلى الضياع بسبب ما يسيده الروس الأحباش من نشاط ؛ لذلك وافقت تركيا في سبتمبر ١٨٤٦ على إعطاء محمد علي حكومه سواكن ومصوع مدى حياته . وكان من رأى بلودن Plowden قنصل

F O. 78/3185. Turkey (Egypt). Draft No 15. F.O. 4.8.37 (٨٨) to Colonel Campbell.

Douin. t III. 1^{re} Partie. p 234-235.

(٨٩)

انجلترا في مصوع أن حكومة هذه الجهات أعطيت لباشوية مصر لنأييد سيادة الباب العالي ونفوذه في الحبشة وغيرها من البلدان المتاخمة لها (٩٠) فقد حضر اسماعيل حتى افندى للاضطلاع بشؤون الإدارة في سواكن ومصوع من قبل محمد علي في مارس ١٨٤٧ كما حضر إلياس أغا على رأس الجند وصرح ثانيهما للقنصل الفرنسي في مصوع بأن الباشا قد كلفه القيام بكشف الجهات الواقعة على طول الشاطئ الأفريقي كشفاً دقيقاً حتى بوغاز باب المندب (٩١). وبدأ اسماعيل حتى يعد إحصاء تقريريًا للقبائل المنتشرة بين سواكن وبربره على الساحل الصومالي توطئة - كما قال - لامتلاك جميع الشاطئ الأفريقي حتى رأس غردفوى باسم محمد علي (٩٢). وفي الوقت نفسه كان محمد علي يتخذ العدة لإرسال حملة تقوم من سواكن (٩٣) ومصوع لا لغزو الحبشة فحسب بل ولامتلاك جميع الأراضي الواقعة على ساحل البحر الأحمر التي فتحها قديماً السلطان سليم الأول، وإزاء هذا النشاط الجديد وهو نشاط يهدد الحبشة رأت إنجلترا أن توجه نظر الباب العالي إلى ما ينطوي عليه إعطاء حكومة سواكن ومصوع لمحمد علي من «تعد» على الحبشة من شأنه أن يعطل ما تريده إنجلترا من إنشاء علاقات تجارية معها (٩٤). وأمام الأمر الواقع لم تتعرض إنجلترا لحقوق السيادة ذاتها على ساحل البحر الأحمر ولكن محمد علي لم يلبث أن مرض مرضه الخطير بعد ذلك فتعطل مشروع الغزو الذي كانت تجرى الاستعدادات

Corresp. Resp. Abyss. Mossowa 16.9.48 Plowden to (٩٠)
Palmerston. p 18.

Aff. Etr. Memoires et Documents. (Massawa t. II) (٩١)
Degoutin au Ministre 15.3.1847 1.4.1847. Douin. p 238

Aff. Etr. Mem. et Doc. (Massawa. t. II) Degoutin au Ministre (٩٢)
15 10. 1847.

Douin. 239.

(٩٣)

Corresp. Resp. Abyss. Mossowa. 16 8 48. p 18

(٩٤)

— ٢٨ —

لإنجازه ، ثم اعتزل الباشا الحكم واعتلى أريكة الولاية إبراهيم باشا وسكنه ما لبث أن توفي بعد قليل خلفه عباس باشا الأول . وفي عهده عادت سواكن ومصوع إلى تركيا في الشهور الأولى من عام ١٨٤٩ ، وفي يونيو من العام نفسه تسلمت تركيا إدارتهما نهائياً (٩٥)

— ٤ —

وكان من أثر نشاط السياسة المصرية في عهد محمد علي أن أيدت حقوق السيادة العثمانية على ساحل البحر الأحمر الأفريقي من حدود الباشوية المصرية شمالاً إلى رأس غردفوى جنوباً بما في ذلك حقوق السيادة على بلاد الحبشة ورسم محمد علي لخلفائه خطة واضحة لإدخال الأقاليم الأفريقية المطلة على البحر الأحمر تحت الإدارة المصرية ، وعلاوة على ذلك فقد استطاع أن يحدد معنى السيادة على السودان الأوسط على نحو يكفل حقوق مصر من الناحية الدولية في ممارسة شؤون الإدارة والحكم في السودان . غير أن التمسك بالسودانيين الأوسط والشرقي كان يتطلب جهداً عظيماً لأن السودان الأوسط بلاد واسعة يستدعي حكمها حكماً صالحاً سهراً شديداً وعناية فائقة ، ولأن البقاء في سواكن ومصوع كان يدعو إلى بذل جهد شاق ومال وفير لتعزيز السيادة المصرية العثمانية على طول الساحل الأفريقي حتى رأس غردفوى . ومنذ تبوأ عباس عرش الولاية شعر بجسامة هذه المهمة الملقة على عاتق مصر تلك البلاد التي خرجت من نضالها الطويل مع الباب العالي منهكة القوى قليلة الموارد وفي أشد الحاجة إلى الاستجمام حتى تستعيد نشاطها وتصلح أحوالها . فاتخذ عباس

Blue Book (Abyssinia) Enclos. No 100 Lieut. Adams to (٩٥)
the Political Agent at Aden. 7. 6.1849. also. Corresp. Resp.
Abyss. Cairo 18. 3. 49. p 25.

حيال السودان بشطريه الشرقى والأوسط خطة تتفق مع قدرة مصر على تحمل عبء الحكم والإدارة فى هذه الأقطار الشاسعة من جهة ومع مصلحة السودان والسودانيين أنفسهم من جهة أخرى فقد رأى عباس أن مصرع وسوا كن تبعدان كمثيرا عن المركزين الرئيسيين للإدارة والحكومة فى القاهرة والخرطوم ومن الصعوبة بمكان إرسال النجيدات إلى هذه الأماكن البعيدة بسرعة ، فضلا عن أنه كان يخشى حدوث احتكاك بين السلطات المصرية وقناصل الدول وعمالها هناك وفى بلاد الحبشة (٩٦). أضف إلى ذلك أن الأحباش - كما قال القنصل الفرنسى ساباتييه Sabatier فى القاهرة - كانوا يشعرون فى قرارة نفوسهم بأن لهم حقوقا قديمة على جميع ممتلكات مصر الواقعة إلى الجنوب من أسوان (٩٧) . وعلى ذلك فقد عمل عباس على تجنب الاحتكاك مع الأحباش فى منطقة مصوع بكل وسيلة (٩٨) وذلك بأرجاع مصوع وسوا كن إلى تركيا ، وكان كل ما عنى به بعد ذلك الاهتمام بتوطيد الحكومة فى السودان الأوسط والمحافظة على أملاك السودانين وتأمينهم على أرواحهم وتذليل سبل العيش لهم بمنسج الأحباش من الاعتداء عليهم فى الأقاليم السودانية الشرقية (٩٩)

وعلى خلاف ما حدث فى أيام محمد على لم يصدر السلطان فرمانا منفصلا يعطى الحكم فى السودان لوالى مصر بل اكتفى بأن يذكر فى فرمان الولاية الصادر إلى عباس فى بداية المحرم ١٢٦٥ (٢٧ نوفمبر ١٨٤٨) أن تكون

(٩٦) Aff. Etr. Egypte (20) No 40 Cairo 15.12 1848.

(٩٧) Aff Etr. Egypte (26). No. 113 Alex 28.7 1855.

(٩٨) عابدين - مخطوطة ١٩ وثيقة ١٠٠ عريضة مرفوعة من مأمور ادارة مصوع فى ١٥ ربيع اول ١٢٦٠ (٨ - ٢ - ١٨٤٩) .

(٩٩) Staat Archiv. (Gen Cons. Zu Alex. 1848 - 1860) No 430
Cairo 16.4. 1851. Enclos. Report No 7. El Mucheref in
Berber 10.3 51. Reitz to Huber.

لعباس حكومة مصر «مع توابعها» على أن يكون ذلك بالشروط التي وردت في فرمان المرسل آنفا إلى محمد علي باشا (١٠٠) ذلك فرمان الذي رتب نظام الحكم الوراثي في مصر دون أن يذكر السودان ، ولم يكن يقصد بذلك أن يصبح الحكم في السودان وراثياً بل ظل تقليداً للحكم فيه «لمدى الحياة» فحسب ويتجدد هذا التقليد عند إعتلاء باشا مصر أريكة الولاية . وقد أوضح هذه الحقيقة هو بر Huber القنصل النمساوى بالقاهرة إذ قال في رسالة بعث بها إلى حكومته في ٦ يناير ١٨٥٢ إن حكومة السودان «ليست حقاً وراثياً من حقوق أسرة محمد علي فإن إدارة أقاليم سنار ملحقة بإدارة الباشا في مصر والباشا هو الذي يعين الحاكم في الخرطوم» (١٠١)

وقد سلك عباس في حكم السودان نفس السبيل الذي سلكه جده من قبل فبقى الحكم على ما كان عليه أيام محمد علي من حيث أساليب الإدارة (١٠٢) والاهتمام برفاهية السودانيين ؛ ومع أن كثيرين أخذوا على عباس أنه أكثر من تعيين الحكمدارين وعزلهم فإن أسباباً كثيرة كانت تدعوه إلى ذلك (١٠٣) هذا فضلاً عن أن أولئك الحكمدارين كانوا بشهادة السودانيين أنفسهم (١٠٤) وبشهادة المعاصرين الأجانب أمثال قناصل النمسا في الخرطوم وغيرهم رجالاً أكفاء امتازوا بالجد وحسن تصرف الأمور والاستماع لشكايات الأهالي ، واشتهر فريق كبير منهم إن لم يكونوا جميعاً بالأمانة والاستقامة (١٠٥) . وانتهز

Recueil de Firmans (Nahoum) p 248. (١٠٠)

Staat. Archiv. (Gen. Cons. zu Alex. 1848—1860) No 1479 (١٠١)
Caire 6.1.1852.

Petherick. 128. (١٠٢)

Shukry. 95—96. (١٠٣)

(١٠٤) تاريخ ملوك السودان وأقاليمه إلى حكم الخديوى اسماعيل (مخطوط) .

Staat. Archiv. Ibid. No 904 Alex 17. 8. 52. Enclos. (١٠٥)

Khartoum 52.5. 1852. also Melly vol II PP. 100-102.

عباس فرصة تعيين أحدهم - وهو رستم باشا - حكاماً للسودان فاصدر « نشرة عامة » في ١١ ربيع الأول ١٢٦٨ (٤ يناير ١٨٥٢) إلى جميع المديرين تتضمن المبادئ التي يريد أن يسترشدوا بها في حكومتهم . ومما جاء في هذه النشرة « حيث أن عمران هذه الجهات وتأمين رفاهية وسعادة الرعايا والعباد وحصول الأمن والانضباط العام مرغوب لدى الجميع ومتوقف على حسن الامتزاج والتكاتف والاتفاق والاتحاد وهذا أمر غنى عن الإيضاح والبيان ، فالمأمول والمتنظر منكم أن توجهوا كل مساعيكم وهممكم العالية لبذل لوازم العبودية ودواعي الخدمة والعيرة ... وأن تكونوا جميعاً واحداً وقلباً واحداً في خدمة وسعادة الرعايا الموجودين تحت إدارتكم وفصل دعاويهم وتسوية أمورهم كما يوجبه العدل والقانون وكما يرضى المضمير .. وأن تصرفوا هممكم البالغة لعدم الانحراف عن دائرة الصدق والفلاح والاستقامة . وقد حررنا لكم هذا للاعتبار ولزيادة الغيرة » (١٠٦) وكان عباس يود أن يتفرغ تماماً لشؤون السودان لولا تلك الأزيمة الخطيرة التي أثارها الباب العالي عندما أراد تطبيق التنظيمات الخيرية العثمانية التي صدرت في نوفمبر ١٨٣٩ تطبيقاً كاملاً في مصر حتى ينقل بفضل ذلك هذه البلاد من ولاية ذات نظام وراثي وحكومة داخلية مستقلة إلى مجرد مقاطعات من مقاطعات الإمبراطورية العثمانية (١٠٧). وقد أيدت فرنسا والروسيا والنمسا تركيا في سياستها (١٠٨) فنهقدت الأمور ، ولم يستطع عباس الخروج من هذا المأزق والمحافظة على الوضع الذي كفلته فرمانات لمصر إلا بفضل معاونة إنجلترا له، إذ كان من أثر تفاهمه معها أن نجحت الدبلوماسية الانجليزية

(١٠٦) أمين سامي . المجلد الاول من الجزء الثاني صفحة ٤٦ .

F.O 78 / 875 Turkey (Egypt) 1851. vol.I No 7. Cairo (١٠٧)
24, 3. 51. Murray to Palmerston; also Aff. Etr. Egypte
(29) No 115. Caire 10. 30. 1851.

Abdin. American. Vol I. No 30 Alex. 13. 8. 51. p 17. (١٠٨)

في بطرسبرج وبرلين والقسطنطينية خصوصا في استمالة الدول إلى تأييد عباس في موقفه (١٠٩)؛ فتمكن بذلك من المحافظة على مسند الولاية المصرية فضلا عن تقوية مركز حكومته فيما بعد حتى صار لا يربطه بالباب العالي في أواخر أيامه سوى رابطة السيادة الاسمية (١١٠). بيد أن انشغال عباس بدفع الخطر عن مسند الولاية لم يترك له في الحقيقة متسعاً من الوقت لتنفيذ كل رغباته في الإصلاح أو إحكام الرقابة الفعلية على حكومة الخرطوم (١١١). فقد استطاع إلغاء احتكار تجارة الصمغ والسنن ومنتجات سنار، وألغى نظام العهد (١١٢)؛ ولكن الحكمدارين والمديرين كانوا لا يريدون إبطال الاحتكار، وعمد عبد اللطيف باشا أحد الحكمدارين إلى احتكار الملاحة والتجارة في النيل الأبيض، واستجاب عباس إلى رغبات التجار وقناصل الدول فأعلن حرية الملاحة في النيل الأبيض عام ١٨٥٢ وانتهى الأمر باستدعاء عبد اللطيف.

F.O. 65 / 932. (Russia) No 76. St. Petersburg 15.4.51 (١٠٩)

Bloomfield to Palmerston. also F.O. 244- / 112 (Germany).

Draft No. 133. Berlin. 15.51 Westmoorland to Palmerston, also. F.O. 78 / 856, (Turkey,) also Ibid. vol. 854. From Sir S. Canning.

F O. 78 / 916. Turkey (Egypt). No 18 Cairo 3. 5. 52 (١١٠)

also Staat - Archiv. Turke fasz XII 44 Wien 4 mai 1852

also ibid. Wien 17.5.1852. See also Aff. Etr. Egypte (24)

No 224. Alex 8. 9. 52., also. Abdin. American vol. I

No 30. Alex 13. 8. 51., also ibid No 37. Alex 15. 5

.52; also Ibid vol. II No 8 Edwin de Leon to Dep. of

State, 2. 3. 1854. P 30.

Staat. Archiv. (Gen. Cons. Zu Alex.) No 430. Cairo (١١١)

16. 4. 1851 (Cited).

F.O. 78 / 840 Turkey (Egypt) No 2 Cairo 3.1.50; also (١١٢)

Abdin Amr. vol. I No. 10. Alex. 8.1.50, also Arminjon, 27.

من السودان (١١٣) وكان من أثر ذلك أن نشطت التجارة وبخاصة تجارة الصمغ والعاج كما نشطت تجارة الرقيق (١١٤).

وكان نشاط تجارة الرقيق من الأمور التي مهدت بمرور الزمن لخروج أقاليم شاسعة من سلطان الحكومة (١١٥) فقد ضج السودانيون من «الغزوة» التي كانت تقوم من الخرطوم إذ يرسلها التجار من العرب أو الأوربيين أو الليفانتيين لصيد الرقيق في جهات النيل العليا والجهات الواقعة على حدود المديرية السودانية. فكان النخاسون يدمرون قرى الأهالي ويصادرون مواشيهم ويسترقون رجالهم ونساءهم وأطفالهم؛ (١١٦) وزاد الطين بلة أن ضعف رقابة القاهرة على المديرين والحكام أدى إلى اشتطاطهم في فرض الضرائب وجمعها حتى أضحت عبئا ثقيلا على كواهل الأهالي فنصائحوا بالشكوى من شدة وطأتها وتمنوا إلغاءها أو على الأقل تخفيفها (١١٧).

لذلك لم يكند سعيد يصل إلى أريكة الولاية في منتصف عام ١٨٥٤ حتى وجد مهمته محصورة في مكافحة تجارة الرقيق استجابة لدواعي الانسانية من ناحية، وحفظا لممتلكات الحكومة من الضياع (١١٨) من الناحية الأخرى، كما كان من واجبه أن يعمل على إزالة المساوئ التي كانت متار الشكوى من

(١١٣) عابدين . المعية محفظة ١٩ وثيقة ١٠٢ في ٨ صفر ١٢٦٧ (١٣ - ١٢ - ١٨٥٠) انظر أيضا :

Staat—Archiv. (Gen. Cons. 1848-1860). No 1479 Cairo
6.1.52. also Junker 371.

Brun—Rollet. 324, 322, 306. (١١٤)

Peel 83, Krapf. 473 (١١٥)

Shukry. 110 (١١٦)

Staat. Archiv. Constple. Report. No.1055. Alex. 30.6. (١١٧)
1854, Enclos. Report of Dr.Heuglin. Khartoum, 25. 4
1854.

Staat-Archiv. (Gen. Cons. 1854) Constple. Report. No (١١٨)
1055 (Cited) .

السودانيين والتي توقع شيوخهم ورؤساؤهم أن يخلصوا منها في عهد الحكومة الجديدة (١١٩). إزاء ذلك ألغى سعيد الاحتكار كما اتخذ إجراءات سريعة لإبطال تجارة الرقيق (١٢٠) وعمل على إزالة أسباب الشكوى من جانب السودانيين وفي مارس ١٨٥٥ عين أخاه البرنس حلیم باشا حكامدا على السودان حتى ينفذ الإصلاحات الجديدة (١٢١) ويعد العدة لاستقبال سعيد، إذ كان يعتزم الانسحاب إلى تلك الربوع إذا تخرجت العلاقات بينه وبين الباب العالي، وكان هناك من الأسباب ما يجعل باشا مصر يخشى استحكام الخلاف بينه وبين السلطان في ذلك الحين (١٢٢) أما الباب العالي فكان يرى في إرسال البرنس حلیم إلى الخرطوم خطوة يمهدها سعيد لسفره إلى السودان ومن ثم يعلن استقلاله وانفصاله نهائيا عن تركيا إذا استطاع إلى ذلك سبيلا (١٢٣). وقام سعيد برحلته المشهورة إلى هذه الأقطار في أواخر العام التالي (نوفمبر ١٨٥٧)، وكان يرى من وراء هذه الرحلة إلى القيام بزيارة تفتيشية واسعة حتى يزيل المساوئ التي يشكو منها الأهليون ويتخذ من الإجراءات ما يكفل تحسين أحوالهم؛ كما كان يرى إلى إعادة النظر في تنظيم السودان الإداري (١٢٤) واستمالة الشيوخ والزعماء الوطنيين إلى جانب الحكومة (١٢٥)، والبحث في أنجع الوسائل لمكافحة تجارة الرقيق إذ كان سعيد صادق الرغبة في القضاء على الرق

Staat. Archiv. (Gen. Cons. 1848-1860) No 1664. Enclous. (١١٩)
Report of Dr Heuglin Khartoum. 23.8.1854.

Shukry. 110-111. (١٢٠)

Abdin-Amer. vol II. Alex 1.5.1853, De Leon to Marcy. (١٢١)

Vide Shukry. 18-21. (١٢٢)

Abdin-Amer. vol. II Alex. 1 5 1853 (١٢٣)

(١٢٤) هابدين. الملية دفتر ٥٥٥ تركي تعليمات إلى جميع مديري المديريات الخ. في أول ديسمبر ١٢٧٣.

Staat. Archiv. (Gen. Cons. 1853) No 31-2002. Alex (١٢٥)
18.11.1856.

والنخاسة في ممتلكاته (١٢٦). وفضلا عن ذلك فقد كان يرجو من وجوده بالخرطوم أن يستطيع وضع حد للخلافات بين السلطات المصرية هناك والأحباش الذين ما فتئوا يغيرون على السودانيين في مديريات السودان الشرقية ويعطلون التجارة بين بلادهم والسودان الأوسط (١٢٧). وقد انتهز الشيوخ والزعماء الوطنيون فرصة وجوده بين ظهرانيهم فاحتشدوا في كل مكان لمقابلته وأصغى سعيد بعناية فائقة إلى شكاياتهم ومطالبهم ووعد بزيادة التوسع في إشراك هؤلاء الرؤساء الوطنيين والمكوك في أعمال الحكم والأدارة (١٢٨). على أن سعيدا حقق آمال السودانيين نأصدر وهو في الخرطوم أربعة مراسيم في ٢ يناير ١٨٤٧ (١٢٩) لتخفيف عبء الضرائب وتنظيم جبايتها واستشارة المشايخ والزعماء الوطنيين عند تقدير قيمتها هذا فضلا عن إبطال الفردة، وكان سعيد قد أعلن إلغاء الرق رسميا في بربر، قبل ذلك (١٣٠) ثم عين الباشا طائفة من المكوك والشيوخ بدل جماعة من موظفي الحكومة طردتهم من الخدمة لسوء تدبيرهم (١٣١)، وأدخل تعديلا على نظام الإدارة في السودان على أساس اللامركزية وذلك بأن يصبح كل مدير خاضعا لأشراف حكومة القاهرة مباشرة بدلا من تركيز السلطة جميعها في أيدي الحكمدارين؛ وكان يرجى أن يساعد هذا التنظيم الجديد

F.O. 84, 10.0. (Slave Trade) No 3. Alex 31. 12. 1858 (١٢٦)

Aff. Etr Egypte (27). No 16. Alex 5.11 56. also No. 2 (١٢٧)

Caire 30. 11. 56.

Lesseps. 496

(١٢٨)

(١٢٩) أمين سامى صفحة ٢١٢ :

Abbate 42-44, 45, 46., Lesseps 515-516.

Abbate. P 4

(١٣٠)

Staat-Archiv. (Gen. Cons 1857). No 6-323. Cairo (١٣١)

II. 3. 57.

كما قال القنصل الفرنسي ساباتييه Sabatier على النهوض بأداة الحكم وتحسين
أحوال السودانيين عامة (١٣٢)

وليس من شك في أن هذه الإصلاحات كانت تنسم بطابع الخير وتدل
على تغلغل المبادئ الحرة في نفس صاحبها ولو أتتحت الفرصة أمامها حتى توضع
موضع التنفيذ لعادت بأطيب الثمرات ولساعدت على إنعاش السودان والقضاء
على تجارة الرقيق الشائنة (١٣٣). ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق فقد أثبت التنظيم
الإداري الجديد أنه مصدر ضعف وتقلقل بدلا من أن يكون عاملا مستقررا
وقوة (١٣٤) حتى لقد عادت المركزية القديمة بعد عام واحد من الغائما ونشطت
تجارة الرقيق نشاطا واسع النطاق وعاد النحاسون والجلابون سيرتهم الأولى
تحت سمع الحكومة وبصرها، بل لقد كان مضيقهم في هذه التجارة الشائنة راجعا
الى تشجيع نفر من الحكام أنفسهم أما الجهود التي بذلها قناصل الدول في
القاهرة والخرطوم لوقفها ومنع شرورها (١٣٥) فلم تجد شيئا ولم تغن فتيلاً ولعل
السبب في ذلك كله راجع الى أن سعيد باشا لم يلبث أن شغلته شؤون الحكم
في مصر عند ما تلبدت سحب السياسة في أوروبا عام ١٨٥٩ فقد كان يريد انتهاز
هذه الفرصة السانحة حتى يعلن استقلاله ، فلما لم تسعف الظروف شرع يعمل
على تثبيت دعائم الحكم في مصر والسودان على أساس توسيع الاستقلال
الذاتي وجعل الوراثة صلبية (١٣٦). وبذلك كان من المتعذر عليه أن يتفرغ

Aff. Etr. Egypte (27) No 11 Caire 20.3.57. (١٣٢)

Gilbert 221. (١٣٣)

F.O.78 / 1403. Khartoum 23.7.58, Petherick to Greene. (١٣٤)

F.O.84 / 1060 (S.T.) No 3. Alex 31.12.58, also No 1. (١٣٥)

Alex 16. 10. 58.

Shukry 20-21. (١٣٦)

لمراقبة الأحوال في الأقطار السودانية^(١٣٧). وأفاد تجار الرقيق من هذه الظروف
فما ألفت الشركات التجارية من تجار الرقيق الذين اتخذوا من صيد الفيل والحصول
على العاج ستارا لنشاطهم المردول واستطاعت هذه الشركات أن تحصل من
حكومة الخرطوم الضعيفة على « حقوق » الاتجار في مساحات شاسعة في بحر
الغزال وخنوب دارفور وفي السكردفان، وكذلك في مناطق النيل العليا وبخاصة
ما وراء غندكرو . وعند وفاة سعيد كانت هذه الجهات خارجة تماما عن دائرة
نفوذ الحكومة حتى أن إعادة الحكم المصري إليها كان يقضى اعداد الحملات
لاستردادها عنوة من أيدي تجار الرقيق^(١٣٨).

وكانت مشكلة الرق والنخاسة في السودان من أخطر المشاكل التي واجهت
الولاة المصريين منذ أيام محمد علي . وعند وصول اسماعيل الى منصب الولاية
خرج الأمر من مجرد النفسكير في اختيار أنجع الوسائل لتخفيف ويلات
الإنسانية الى ضرورة اتخاذ علاج حاسم سريع للقضاء على الرق والنخاسة لأن
تجار الرقيق استطاعوا في أواخر عهد سعيد — كما رأينا — أن يتزعموا من
حكومة الخرطوم السيطرة على جهات برمتها حتى تقلص ظل الحكومة وبات
سلطانها مهددا بالزوال إذا ترك النخاسون والجلابون يقوى ساعدهم في المناطق
التي انشأوا بها زراعتهم ومراكزهم المسلحة . ولذلك كان اسماعيل أمام أحد
أمرين إما أن يترك النخاسين والجلابين يصيدون الرقيق ويبيعونه في الأسواق

Aff. Etr Egypte (31) No 6 Alex 9. 4 1863. Enclos (١٣٧)
Khartoum 26 2. 1863

F.O. 84, 1181 (S.T.) No 5 Alex 31 7. 1862. also ibid (١٣٨)
Harnby to Russell 12. 9. 62.

وهذا ما كان يأباه عليه ضميره ، وإما أن يجرّد الحملات ويرسل الجيوش ويتحمل
باهظ النفقات لا من أجل استرجاع هذه الأقاليم التي دخلت في حوزة المصريين
منذ أيام جده العظيم ثم خضعت بعد ذلك لسلطان النخاسين فحسب بل ومن
أجل الاستيلاء على أقطار أخرى جديدة ؛ وهذا ما كان يمليه عليه واجبه كرجل
حكم ودولة ؛ فعليه أن يدعم أركان الحكومة في الخرطوم وفي الأقاليم التي
تألفت منها حكمدارية السودان في التاكة شرقا وكردفان غربا وحول غندكرو
جنوبا ؛ وكان من واجبه أن يضم بلدا نا جديدة فيفتح دارفور ويخضع بحر
الغزال ويمد سلطانه على طول الساحل الأفريقي للبحر الأحمر فيستعيد سواكن
ومصوع ويسيطر نفوذه على أرض البوغوص ويدخل سلطنة هررضين ممتلكاته
ويقيم دعائم الحكم المصري في بلاد الصومال المطلة على خليج عدن ويعيد
بصورة عملية كافة حقوق السيادة التي كانت للدولة العثمانية حتى رأس حافون
ولم يكن الغرض من هذه الفتوح كسب الفخار والمجد الحربي . فقد كان يدفعه
إلى ذلك ما يحيش في صدره من عواطف أنسانية نبيلة^(١٣٩) إذ أجمع السائحون
والرحالون الذين زاروا جهات النيل العليا أيام سعيد وجابوا إقليم بحر الغزال
من أمثال ليبيان Lejean وسبيك Speke وصمويل بيكر Baker وغيرهم على
أنه لا بد من فرض رقابة شديدة على الملاحة في النيل الأبيض وإنشاء مراكز
مسلحة عند ملتقى السوبات بالنيل الأبيض ثم عند غندكرو حتى تستعيد حكومة
الخرطوم نفوذها على هذه الجهات ؛ بل إن الاستيلاء على بحر الغزال وبحر
الجبيل ضرورة لا غنى عنها حتى يمكن القضاء على تجارة الرقيق وفتح هذه الأقاليم
للتجارة المشروعة .^(١٤٠) لذلك عهد الخديوي إلى السير صمويل بيكر أولا ثم

(١٣٩) شكرى . صفحات ٢٠١ — ٢١٤ .

F.O. 78 / 1939. Speke to Secretary of State, London (١٤٠)
28.3.1864.

الى شارلس جورج غوردون ثانيا بمهمة إقامة الحكومة الموطدة في جهات النيل الأعلى وتطهير هذه الجهات من تجار الرقيق ومنذ كملت هذه الجهود بالنجاح نزع تجار الرقيق الى دارفور (١٤١) وكانت سوقا هامة للرقيق من قديم فعدت بسبب وجود أولئك التجار الناقين فيها مركزا يهددون منه حكومة الخرطوم ذاتها ومن أجل ذلك كان إخضاع دارفور من شأنه أن يساعد على إلغاء تجارة الرقيق الشائنة الغاء سريعا وهذا ما رأته حكومة الخديوى (١٤٢) كما كان هذا رأى السير بارتل فريير Sir Bartle Frère أحد كبار الباحثين في موضوع الرق والنخاسة (١٤٣) فسير الخديوى اسماعيل الجيوش على دارفور واحتل المصريون الفاشر عاصمتها في نوفمبر ١٨٧٤ وكان من أثر هذا النشاط الحربى أن أصيب تجار الرقيق في السودان الغربى وفي اقاليم النيل العليا بضربة قاصمة . وكانت الخطوة التالية بعد تعقب النخاسين والجلالين في مواطنهم اغلاق المسالك التى كانت تخرج منها تجارة الرقيق إلى موانئ التصدير في سواكن ومصوع وزلا Zulla على البحر الأحمر وراحتا Raheita عند باب المنسب وتاجورة جنوبها عند الخليج المعروف بهذا الاسم ثم زيلع وبلهار وبربرة الواقعة على خليج عدن . وكانت بلهار وبربرة مينائى سلطنة هرر وبلاد الصومال ذلك بأن الأقاليم الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر كانت مباءات للرق والنخاسة وأصابت سواكن ومصوع شهرة ذائعة كأسواق لتجارة الرقيق وعينما كان يحاوله قناصل الدول فيهما من إقناع الحكام الأتراك بوضع حد لهذه التجارة

Abdin Corresp. franç. 71/3. f. 14530 Darfour 18. 10. (١٤١)
1874.

(١٤٢) الوقائع المصرية . عدد ٥٥٨ هـ . القاهرة ١٩ مارس ١٨٧٤

Parl. Sess. Papers. Class A. No 13 Aden 1. 1. 72. (١٤٣)
Frère to Granville.

الشائنة (١٤٤) بل لقد كانت مصوع حوالى عام ١٨٦٤ أهم سوق لهذه التجارة فى هذا الجزء من القارة الأفريقية. (١٤٥) وكان من رأى المعاصرين أن عودة السيادة المصرية على هذه الجهات من شأنه أن يساعد مساعدة جديدة على مكافحة الرق والنخاسة (١٤٦) وفضلا عن ذلك فقد كان من رأى اسماعيل أن استعادة مصوع تمكنه من انشاء مواصلات سهلة سريعة بين جزئى السودان الأوسط والشرقى وينمى التجارة المستروعة نذيجة لفتح هذه المنافذ الهامة على البحر الأحمر (١٤٧) وكذلك كانت هرر من أسواف الرقيق ذات الأهمية إذ يحضر اليها الجلابون الرقيق من الحبشة وبلاد الجالا والأقاليم المتاخمة لمحيرة فكتوريا وكانت هرر تصدر الرقيق الى الساحل الصومالى لنقله من موانى بربرة وتاجورة وزيلع الى بلاد العرب وكان الرأى السائد أن اخضاع هذه السلطنة يقضى على نشاط نجارة الرقيق ويفتح البلاد للتجارة المستروعة بفضل ما يقيمها المصريون هناك من حكومة منظمة (١٤٨) وكذلك ساءت سمعة زيلع كسوق لتجارة الرقيق على الساحل الصومالى (١٤٩) وكان إسنيلاء اسماعيل على زيلع يساعد كثيرا على مكافحة الرقيق فى الساحل الصومالى. (١٥٠)

-
- Lejean 168 (١٤٤)
Munzinger 127. (١٤٥)
Munzinger 300-301, Rivoyre 24. (١٤٦)
Aff. Etr. Egypte (34) Garnier à Tastu. 21. 10. 1864. (١٤٧)
(١٤٨) انظر الوقائع المصرية رقم ٤٧٦ (٥ - ٣ - ١٨٧٦).
F.O. 78 / 3188. No 113 (Confid) Cairo 11. 11. 75.
F O. 84 / 1305. Jeddah 10. 12 1869. also Parl. Sess. (١٤٩)
Bapers. Class B. Enclos. No 116. Report on the Slave Trade. (1870). p. 93.
Staat-Archiv. (Gen Cons. 1875). No 18 polit. Alex. (١٥٠)
4. 7. 75.

وبدأ اسماعيل في تنفيذ خطته خطوة فخطوة فحصل من الباب العالى على قائم مقاميتي سواكن ومصوع في مايو ١٨٦٥ وبمقتضى فرمان الوراثة الصليبية في مايو من العام التالى صار الحكم وراثيا فيهما بما في ذلك توابعهما والملحقات وكانت هذه تمتد من رأس علبية في الشمال الى راحيتا في الجنوب وأرسل اسماعيل لامتلاك هذه الجهات جعفر مظهر باشا الذى قام بجولة على طول ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب^(١٥١) وفي عام ١٨٦٦ استولت مصر على جميع شاطئ خليج عدن الجنوبي من بربرة الى رأس غردافوى على اعتبار أنها ذات حق في امتلاك هذا الساحل بمقتضى فرمانات الصادرة في عامى ١٨٦٥ و ١٨٦٦^(١٥٢) وفي نوفمبر ١٨٦٧ عين عبد القادر باشا حاكما على سواحل افريقية الشرقية وغادر جمالى باشا السويس الى مصوع في ست بواخر وارسلت قوات عسكرية لتعزيز الحاميات المصرية في سواكن ومصوع، وكان السبب في ذلك خوف اسماعيل من أن تتعرض حقوق السيادة المصرية في هذه البقاع للضياع نتيجة لأرسال الانجليز حملة تأديبية ضد الحبشة^(١٥٣) إذ تطايرت الأشاعات في ذلك الحين بأن الانجليز لا يقصدون من وراء حملتهم تأديب ثيودورس ملك الحبشة على ايداعه السجن القنصل الانجليزى في بلاده وأعضاء البعثة الذين قدموا اليه للوساطة في أمر خلاصه فحسب بل كانوا يريدون الى جانب ذلك كما اتصل بعلم الخديوى - احتلال بعض بلاد ثيودورس إن لم يكن كلها، بل لقد كانوا يهدفون الى الاستيلاء على جزيرة مصوع كذلك على أن يعقب هذا كله احتلال مصر ذاتها.^(١٥٤) ولكن الانجليز ما لبثوا أن أكدوا للخديوى أنهم لا يريدون

(١٥١) هابدين • محفظة ٣ شمس ٧ تمر الحنظ ٤٥ (مصوع وسواكن) بدون تاريخ •

F.O 78/ 3186. (Confid) Printed for The use of F.O 18. (١٥٢)

7. 1871. (١٥٣)

Aff. Etr. Egypte (43). No 3 Suez 17 9.67. No 50 Alex. (١٥٤)

29.9.67. also .Corresp. Resp. Abyss No 839. Cairo.

1. 12. 67.

احتلال الحبشة وانسحبت حملتهم بعد أن حققت الغرض الذى أرسلت من أجله . وفى السنوات القليلة التالية عمل الخديو على تدعيم حقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر الجوبا فأرسل جمالى باشا مع الأسطول المصرى الى مياه بلهار وبربرة (١٨٧٠) وعين ممتاز باشا فى الوقت نفسه حاكما على جميع الشاطئ الأفريقى من السويس الى رأس غردافوى بما فى ذلك بلهار وبربرة (١٨٧٠) . وفى العام التالى (١٨٧١) عين ثرمنزنجير Werner Munzinger حاكما على مصوع واشتملت التعليمات الصادرة اليه على احتلال اقليم بوغوص (أوسنيت) (١٨٧١) بين التاكة ومصوع إذ يساعد ذلك على مكافحة تجارة الرقيق كما يؤدى الى تدعيم السيطرة المصرية على السودان الشرقى (١٨٧١) فاستولى مننجر على اقليم بوغوص فى عام ١٨٧٢ ثم عين فى فبراير ١٨٧٣ حاكما على السودان الشرقى من سواكن فى الشمال الى راحيتا فى الجنوب بما فى ذلك أيضا اقليمى بوغوص والتاكة (١٨٧٨) وقام مننجر برحلة تفتيشية على الساحل الصومالى وقدم عنها تقريراً ضافياً جاء فيه أنه لنشر ألوية السلام فى هذه البقاع وللقضاء على تجارة الرقيق لامتدوحة عن أن تعمل مصر على تأييد سلطانها فى بلاد الصومال حتى رأس غردافوى (١٨٧١) وكان من أثر هذا التقرير أن أرسل الخديو اسماعيل رضوان

F. O. 78 / 3186. Letter from The Political Resident at (١٨٧٠)
Aden 18. 8.1870. Enclosed in Letter from India Office
7. 11.1870. also Sabry 392.

Abdin, Anier. vol VI. No 118. Alex 21.8. 72 P 249. (١٨٧١)

Munzinger 300-1, Myres 55, 158-9, Lejean 56. (١٨٧١)

Abdin. Corres/ Franç. 73/5. f 12203 Ministère de La (١٨٧٨)

Guerre. Caire 9.2.1873 (Stone).

Abdin. Corresp. Franç 73/5. f. 20902. (Berbera-Assab (١٨٧١)

—Aoussa) Par Werner Munzinger (1874)

باشا لمراقبة الساحل الصومالى وبخاصة عند مينائى تاجورة وبربرة (١٦٠) وفى العام التالى (١٨ يوليو ١٨٧٥) حصل اسماعيل من الباب العالى على زيلع وكان من رأى بيردسلى Beardsley الفصل الأمريكى فى مصر أن الاستيلاء على زيلع وضع ساحل البحر الأحمر الأفريقى برمته تحت السيادة المصرية (١٦١) لأن زيلع حتى ذلك الحين كانت تخضع لسيادة تركيا مباشرة؛ ومهد الاستيلاء على زيلع لأرسال القوات المصرية لفتح سلطنة هرر فقد قرر اسماعيل حتى يقضى على أحد أسواق الرقيق الهامة فى افريقية الشرقية أن يرسل محمد رؤوف باشا على رأس حملة لفتح هرر فاتخذت الحملة زيلع قاعدة لأعمالها وغادرتها القوات المصرية فى سبتمبر ١٨٧٥ وفى أقل من شهر دخل رؤوف مدينة هرر (١١ أكتوبر) وكان سلطانها عبد الشكور قد عرض التسليم على رؤوف قبل أن تسقط عاصمة ملكه وأجابه رؤوف إلى رغبته (١٦٢) وتخلى عبد الشكور عن لقب السلطنة وسلم تسليما رسميا مطلقا لحكومة الخديوى وهكذا استندت مصر فى سيادتها على هرر - التى كانت سلطنة مستقلة ولم يكن لتركيا ادعاءات عليها الى حقوق الفتح وتنازل سلطانها رسميا عن ملكه للخديوية المصرية (١٦٣) بل لقد كان كل ما يرجوه عبد الشكور بعد هذا التنازل أن يحصل على الحكم الورائى فى إمارته تحت السيادة المصرية (١٦٤) وهكذا استطاعت مصر حتى عام

Ibid. f. 2 934 Palais d'Abdin 3 10. 74. Ismail a (١٦٠)

Munzinger.

Abdin Amer. vol X No 337 Cairo 17. 7. 75 (١٦١)

(١٦٢) عابدين - محفظة ٣ شمس ٣ مرة الحفظ ٢ الامير محمد بن على بن عبد الشكور أمير هرر إلى رؤوف باشا فى ٥ رمضان ١٢٩٢ (١٠ - ١٨٧٥) .

Staat. Archiv (Gen Cons, 1875) No 39 Pol. Cairo 8. 11. (١٦٣)

75. Enclos. Copie de la Circulaire adressée par le

Ministre des Aff Etr. Egyptien, Cairo 8. 11. 75

(١٦٤) عابدين - محفظة ٣ شمس ٣ . نمره الحفظ ٢ عبد الشكور الى رؤوف باشا فى

٧ رمضان ١٢٩٢ .

١٨٧٥ أن تبسط نفوذها على طول ساحل البحر الأحمر الأفريقي وبفتح هرر
انضم إليها جزء كبير من بلاد الصومال وكان الخديو بفضل هذا التوسع نفسه
في بلاد الصومال يرى أن حقوق السيادة المصرية لا تقف عند رأس غردافوى
أو رأس حافون جنوبيه وإنما تشمل كل ساحل الصومال الشرقى حتى مصب
نهر جوبا^(١٦٥) ولذلك فلم يكبد (غوردون) يقترح وهو على رأس الحكومة في
مديرية أو مأمورية خط الاستواء فتح طريق التجارة المشروعة من منطقة
البحيرات الى الساحل الشرقى كخطوة ضرورية للقضاء على الرق والنجاسة
حتى أرسل الخديوى ما كيلوب باشا M'c Killop مع قوة غادرت السويس
في طريقها الى نهر جوبا فوصلت الى مصب هذا النهر في منتصف أكتوبر
١٨٧٥ وعند ما حال هبوب الرياح بشدة دون إنزال الجنود الى البر تابعت
الحملة سيرها الى قسمايو جنوبى المصب بقليل ولكن ما كيلوب وجد فى قسمايو
حامية من زنجبار تحتل هذه الجهات فاحت سلطان زنجبار بتجريض من
الانجليز على اعتداء المصريين على حقوقه^(١٦٦) وتدخل القنصل الانجليزى فى
مصر لدى السلطات المصرية وإزاء ذلك اضطر الخديو الى اصدار أمره الى
ما كيلوب بالانسحاب من الجوبا فى ديسمبر ١٨٧٥^(١٦٧)

وكان لسياسة التوسع هذه فى السودان الشرقى على طول ساحل البحر
الأحمر وفى بلاد الصومال عدة نتائج ذلك بأن هذا التوسع كان من الاسباب
المباشرة التى أفضت الى قيام الحرب بين الحبشة ومصر كما أفضى الى اثاره مسالة
السيادة برمتها على نحو أدى الى اعتراف انجلترا نهائيا بحقوق مصر فى السيادة
على السودان الشرقى وساحل البحر الأحمر الأفريقى والساحل الصومالى الشمالى

F.O. 78 / 3188 (Confid) No. 116, Cairo. 4. 11. 75 (١٦٥)

Chaillé-Long 313-14 (١٦٦)

F.O. 78/3188, Teleg to Dr Kirk (Zanzibar) 5.12. 75. (١٦٧)

حتى رأس حافون وعند اختتام هذه الصفحة المجيدة من تاريخ البلاد في عهد عاهلها العظيم الخديوى إسماعيل كانت حقوق السيادة قد تأيدت نهائياً على السودان بأجمعه أى بقسميه الأوسط والشرقى لا عن طريق ما كانت تخوله الفرمانات من هذه الحقوق أو بحق الفتح فحسب بل باعتراف الدول كذلك وفى مقدمتها بريطانيا العظمى .

وترجع أسباب الحرب الحبشية فى الأصل إلى عهد محمد على ذلك بأن والى السكبر ظل يحاول منذ ذلك الوقت السيادة لإنشاء الصلات الودية مع الأحباش وما فتئ يعمل جاهداً على فتح طرق التجارة المشروعة مع بلادهم غير أنهم أصروا على مناصبته العداء فأقاموا فى دار ولكتيت بين نهر ستيت أحد فروع العنبره والبتلات ديرة حاجة وضعه عن أسبانيا صاحب حريق شندى الذى ذهب ضحيته غيلة وغدرا الأمير إسماعيل بن محمد على (١٦٨) وظل نمر — كما ظل ابنه من بعده — يغير على السودانين فى الجهات المجاورة بمساعدة الأحباش؛ وحاول عبداً كل من عباس ومحمد سعيد وصع حينئذ هذه الاعتداءات حتى إذا توفى ود نمر وطلب التراب الصفح من إسماعيل أجابهم العاهل العظيم إلى رغبتهم عام ١٨٦٥ . ولكن الأحباش الذين كان ملكهم ثيودورس يبغي أن ينزل بالمصريين والسودانيين هزيمة نكراء ظلوا يغيرون على الحدود ويحرقون القرى وينهبون الماشى والأرزاق ويسترقون السودانيين وساء ثيودورس أن تكون سواكن ومصوع — وهما ميناء الحبشة — فى حوزة الأتراك (١٦٩) . وكان يريد إلى جانب إزالة كل أثر للترك من ساحل البحر الأحمر الشرقى (١٧٠) أن يحتل القلابات ويخضع سنار ذاتها لسلطانها (١٧١)

Robinson (Nimr) p 113

(١٦٨)

Markham. 74.

(١٦٩)

Corresp. Resp Abyss No 265 Emfras 12 11. 56. (١٧٠)
Plowden to Clarendon.

Staat. Archiv. (Gen. Cons. 1856). No. 31 — 2007. (١٧١)
Alex. 18. 11. 56.

وعندما خلفه يوحنا عام ١٨٦٨ زادت العلاقات سوءا لأن يوحنا أراد انتزاع سواكن ومصوع من أيدي المصريين . ولما احتل المصريون بوغوص طلب يوحنا أن تعيد إليه الحكومة المصرية تلك الموانئ والأقاليم التي ادعى أنها كانت ملكا للخبشة من قديم الزمن في التاكة والسودان الشرقي وعلى ساحل البحر الأحمر ، وبذلك تحدى سلطان المصريين على هذه البلاد ونازعهم حقوق سيادتهم عليها (١٧٢). وفي عام ١٨٧٣ أعلن الحبشان أن إقليم البوغوص كان ملكا لهم قبل أن تحتله مصر ثم جددوا إدعاءاتهم على جميع ساحل البحر الأحمر الغربي (١٧٣) وكذلك تكررت إغاراتهم على أقاليم السودان الشرقية وهددوا في عام ١٨٧٥ باجتياز الحدود المصرية والزحف على بوغوص نفسها فكتب القنصل الأمريكي في مصر أن غرض الحبشان من ذلك لم يكن النهب فحسب بل كانوا يهدفون إلى امتلاك البوغوص وإيصال حدودهم إلى ساحل البحر الأحمر (١٧٤). وعندئذ لم يعد هناك مناص من قيام الحرب بين مصر والخبشة لرد اعتداءات الحبشان على حقوق السيادة المصرية ومنعهم من الإغارة على الأهالي في السودان الشرقي واضطر الخديو إسماعيل بعد أن فشل كل ما بذله من المصاعى لتجنب الاصطدام مع الخبشة إلى امتشاق الحسام ضد يوحنا (١٧٥).

وقد أعد الخديو لتأديب يوحنا حملتين إحداهما بقيادة الضابط السويدي الذي التحق بخدمة الحكومة المصرية السكولونيل أرندروب Arendrup وغرضها مهاجمة يوحنا من الشمال ، والثانية بقيادة منزنجر للزحف على إقليم العيسى الواقع بين الخبشة والأملاك المصرية في تاجورا . ولسكن كلتا الحملتين

Abdin. Corresp. franç. 9/1. f. 12980. Résumé de (١٧٢)
Barrot Bey (1873).

Staat-Archiv. Rapports de Constple. 1873. (XII (١٧٣)
99). No. 8 — c. Cons. 24. 1. 73.

Abdin-Amer. vol XI. No. 364. Cairo 29. 9. 75. (١٧٤)

Staat Archiv. (Gen Cons. 1875) No. 26 Pol. Alex (١٧٥)
41. 8 75 ; also Abdin Corresp. franç. 9 / 1. f. 202908. Extrait !
d'une lettre. (15. 9. 75).

أخفقتا في المهمة التي وكلت إليهما فانهزم أرندروب في موقعة جندت في ١٨ نوفمبر ١٨٧٥ بينما قتل منزجر غيلة قبل ذلك بيومين اثنين وهو في طريقه إلى أرض العيسى^(١٧٦)؛ فاضطر الخديو إلى إرسال حملة أخرى بقيادة راتب باشا في ديسمبر ١٨٧٥ وكانت حملة ناجحة انتصر فيها راتب باشا على الحبشان بعد قتال عنيف في معركة قرع في ٩ مارس ١٨٧٦. وفي ١٣ مارس أرسل يوحنا يعرض الصلح على القائد المنتصر ويدعى أنه ما كان يريد الحرب قط بل إنه يحجل السبب الذي دعا الخديو إلى منازلته^(١٧٧)؛ ثم طلب عقد الهدنة على الفور تمهيداً لسلام دائم مع الحكومة المصرية^(١٧٨) وقد أجيب ملتزمه. وبعد خمسة أيام بدأ يوحنا انسحابه إلى عدوة وانسحب المصريون بدورهم إلى مصوع إثر ذلك وجرت مفاوضات لنسوية العلاقات بين مصر والحبشة. وهكذا خرجت مصر من هذا النضال محتفظة بجميع أقاليمها في السودان الشرقي وبلاد الصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر وتأيدت حقوق السيادة التي كانت لها على هذه الأقاليم بأكملها^(١٧٩).

وكان للسياسة التي اتبعها العاهل العظيم في السودان الشرقي وعلى ساحل البحر الأحمر الأفريقي وانتهت بالحرب الحبشية من جهة وإرسال حملة الجوبا من ناحية أخرى أعظم الأثر في عرض مسألة السيادة برمتها على بساط البحث وكانت إنجلترا أكثر الدول اهتماماً بتحديد دائرة هذه السيادة. ومع أنها حشيت أن يسيطر المصريون سيادتهم على زنجبار فتدخلت لإرغامهم على الانسحاب من الجوبا، إلا أنها ما كانت تتردد قط في الاعتراف بحقوق مصر الكاملة في السيادة على السودان الشرقي وجميع الأقاليم الممتدة على ساحل البحر الأحمر

Shukriy 265 — 266.

(١٧٦)

Abdin. Ainer. vol XII No. 9 Cairo 1. 6. 76. Farman (١٧٧)
to Fish p 32.

Abdin. Corresp. franç. 9/1. f. 12950 Caire 1. 6. 76. (١٧٨)

F. O. 78 / 3189. India Office. News Report from (١٧٩)
Aden 9. 6. 1876.

حتى رأس حافون أى إلى الدرجة العاشرة تقريباً من خطوط العرض الشمالية مع بقاء مصر تابعة لتركيا . وكان يدعو انجلترا وقتذاك إلى الاعتراف بهذه السيادة تقرير الحقوق الشرعية لأصحابها ، وكذلك اعتقاد ساستها أن خضوع هذه الجهات لنفوذ الحكومة الخديوية من شأنه أن يفتح الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن للتجارة المشروعة ويساعد على مكافئ الرق والنخاسة والقضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرماً .

وكان الإنجليز والفرنسيون واليطاليان قد حاولوا قبل أن يبسط إسماعيل نفوذه على السودان الشرقى وساحل البحر الأحمر الإفريق أن ينتزعوا لأنفسهم حقوقاً في هذه الجهات ضاربين عرض الأفق بحقوق السيادة التي كانت لتركيا على أقاليم بعيدة عنها بحيث لا تستطيع أن توطد بها أقدامها . فأنشأت فرنسا قنصليه لها في مصوع عام ١٨٤١ (١٨٠) وحذت انجلترا حذوها بعد سبعة أعوام تقريباً (١٨١) . وفي السنوات التالية استمتع بارونى Barroni الفرنسى وبلودين Plowden الإنجليزى بنفوذ عظيم بين الأهالى في سواكن ومصوع والسودان الشرقى حتى إقليم البوغوص (١٨٢) ؛ واستطاعت فرنسا أن تبسط في الستينات من القرن الماضى نوعاً من «الحماية» على بوغوص (١٨٣) كما حاولت إنجلترا أن تمد نفوذها إلى الأقاليم الواقعة جنوبى مصوع ، فعقدت مع السلطان محمد والى تاجورة معاهدة في أغسطس ١٨٤٠ نالت بمقتضاها جزيرة موسى ، وفي سبتمبر عقدت معاهدة أخرى مع شيخ زيلع نالت بها جزيرة أرباط وذلك على الرغم من أن تاجورة وزيلع كليهما كانتا تابعتين للدولة العثمانية (١٨٤) . وفي مارس ١٨٦٢ اشترى الفرنسيون أبوك Obok من شيخ راحيتا وكانت راحيتا تابعة

Lejean 168.

(١٨٠)

Markham. 59.

(١٨١)

Corresp. Resp. Abyss. No. 386. Dr Beke to

(١٨٢)

Stanely 22. 11. 67 p 733.

Lejean. 145 , Junker 105 et seq.

(١٨٣)

Sabry 393.

(١٨٤)

لتركيا كذلك (١٨٥) وفي عام ١٨٧٠ اشترى الطليان عصب من القبائل المضاربة حول زيلع وهكذا اعتدى المرة بعد المرة على ما كان لتركيا من حقوق السيادة على هذه الأقاليم منذ أزمان بعيدة (١٨٦).

وكانت هذه الإعتداءات المتكررة من الأسباب التي دعت الخديو إسماعيل إلى بذل كل ما وسعه من جهد لصيانة حقوق السيادة الشرعية على السودان الشرق وساحل البحر الأحمر وقد شاهدنا كيف كللت جهوده بالنجاح في السنوات العشر التالية (١٨٦٦ - ١٨٧٦) وكان الخديو يستند إلى ما كانت تخوله إياه فرمانات الصادرة إليه في عامي ١٨٦٥ و ١٨٦٦ من حقوق السيادة على السودان الشرق وعلى طول ساحل البحر الأحمر إلى ما وراء باب المندب وكذلك الشاطئ الصومالي الشمالي بما في ذلك مينائي بلهار وبربره والشاطئ الشرقى إلى رأس غردافوى (١٨٧). وفي ٨ أكتوبر ١٨٦٧ قدم جعفر مظهر باشا تقريراً إلى إسماعيل وضحت فيه بجلاء حقوق السيادة المصرية على الشاطئ الإفريقى الشرقى من السويس إلى رأس غردافوى عدا ميناء زيلع وحده (١٨٨) وفي يونيو ١٨٧٠ بسط تريف باشا هذه الحقوق في رسالة إلى القنصل الإنجليزى بمصر وهو السكولونيل ستانتون Stanton فقال إن سيادة مصر تشمل ساحل البحر الأحمر الغربى بأكمله ثم بلاد الصومال لأن هذه الجهات من «ملحقات سواكن ومصوع» (١٨٩).

وقد سلم الإنجليز فى آخر الأمر بهذه الحقوق الشرعية فذكر سفيرهم فى الآستانة السير هنرى أليوت Elliot عند الحديث عن الوسائل الجديدة فى سبيل القضاء على تجارة الرقيق أن الإعتراف بحقوق مصر - ذات التبعية التركية -

Abdin Corresp. franç. 73 / 1 r 12016 (Memo Sur (١٨٥) Obock).

Shukry 242 (١٨٦)

F. O. 78 / 3186 (Confid) Printed for the Use of (١٨٧)

F. O. (18. 7. 1871); Cocheris 266.

(١٨٨) عابدين - محفظة ٣ شمس ٧ مرة الحفظ ٤ (مصوع وسواكن) بدون تاريخ

F. O. 78 / 3186 No. 60 Alex 3. 6. 70. Copy of a (١٨٩) Desp. from Sherif Pasha 1. 6. 70.

في السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي وشواطئ خليج عدن الجنوبية من شأنه أن يساعد على مكافحة الرق والنخاسة (١٩٠) كما أيد السكولونيل ستانتون للغرض نفسه احتلال بربرة بالقوات المصرية (١٩١) وفي أبريل ١٨٧٦ أظهر الإنجليز استعدادهم للإعتراف بحقوق مصر - مع تبعية تركيا - في السيادة على جميع الشاطئ الصومالي (١٩٢) وكانت إنجلترا بعد حوادث حملة الجوبا والحرب الحبشية تريد أن تحدد بوضوح ما كان لمصر من سلطة شرعية على الساحل الصومالي وتبغى أن توقف هذه السلطة عند رأس غردافوى ؛ ولكنها طلبت ثمناً للإعتراف بهذا الحق أن يفتح الخديو موانئ زيلع وبلهار وبربرة وتاجورة للتجارة الحرة فبدأت من ذلك الحين تلك المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترا تعترف بسيادة مصر على هذه الأقاليم حتى رأس حافون بدلاً من رأس غردافوى . وقد رفض الخديو في بادئ الأمر أن يقف سلطان السيادة المصرية عند رأس غردافوى وقال إن حقوق هذه السيادة تشمل بلاد الصومال حتى نهر الجوبا جنوباً كما رفض أن يعلن أن موانئ زيلع وبلهار وبربرة وتاجورة مفتوحة للتجارة الحرة لأن عدم تحصيل أية رسوم على المتاجر التي ترد إلى هذه الموانئ يسبب له خسارة فادحة بينما تدفع الخزانة المصرية لتركيا جزية سنوية نظير بقاء هذه الموانئ في حوزة مصر (١٩٣) . بيد أن إنجلترا رفضت من جانبها الإعتراف بحقوق السيادة على نهر جوبا . وفي مارس سنة ١٨٧٧ وافقت على أن تشمل السيادة المصرية الإقليم الواقع بين رأس غردافوى ورأس جافون (١٩٤) ؛ كما وافقت على أن يحصل الخديو رسوماً معتدلة في زيلع

F. O. 78/3187. Therapia 13. 11. 1873. Elliot to (١٩٠) Granville.

F. O. 78/3188. Memo. Affairs of the Somali Coast. (١٩١) Calcutta 1875

F. O. 78/3189. No. 127. Cairo 7. 4. 1876. Stanton (١٩٢) to Derby.

F. O. 78/3189. No. 127. Cairo 7. 4. 1876.; No 237. (١٩٣) Alex 8. 8. 1876. Cookson to Derby.

F. O. 78/3189. India Office 28. 3. 1877. To (١٩٤) the Under Secretary of State F. O.

وبربرة وسائر الموانئ على الساحل الصومالى ماعدا بلهار وبربرة اللتين وافق الخديو على إعلان أنهما من الموانئ الحرة (١٩٠) وتعهدت الحكومة المصرية بأن تبذل أقصى جهودها لوقف تجارة الرقيق في الجهات الواقعة بين بربرة ورأس حافون (١٩٦). وطبقاً لهذه القواعد أبرم في ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وإنجلترا اتفاق « بشأن اعتراف حكومة صاحبة الجلالة بحقوق صاحب السمو (الخديو اسماعيل باشا) الشرعية تحت سيادة الباب العالي على الساحل الصومالى حتى رأس غردافوى ، (١٩٧)

وعلى هذا النحو أيد الإنجليز وجهة النظر المصرية التي بسطها شريف باشا في رسالته إلى السكولونيل ستانتون في يونيو ١٨٧٠ وهى أن بلاد الصومال إنما تؤلف جزءاً من الملحقات التي كانت لقائم مقاميتي سواكن ومصوع . ولم يكن اعتراف الإنجليز بذلك في معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ إلا تقريراً لذلك الوضع الدولى الذى كان للسيادة المصرية على جميع أقطار السودان الشرقى التى امتدت على طول ساحل البحر الأحمر الغربى من رأس علبة فى الشمال إلى رأس حافون فى الجنوب وذلك بمقتضى الفرمانات التى صدرت بإعطاء اسماعيل سواكن ومصوع وزيلع فى سنوات ١٨٦٥ و ١٨٦٦ و ١٨٧٥ ، بحكم ما كان للباب العالي من حق السيادة على هذه البقاع جميعها ، وهى حقوق شرعية اعترفت بها الدول ولم تتعرض لمناقشتها فى وقت من الأوقات . فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكم فى السودان الأوسط كان قد أعطى كذلك لمحمد على كجزء من النسوية التى وضعت للمسألة المصرية فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١ ثم أصبح وراثياً بمقتضى فرمان الوراثة الصليبية الذى صدر لإسماعيل فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ « كتوابع وملحقات » لولايته الوراثة لتبين لنا كيف أن حقوق السيادة التى

F. O. 78 / 3189 No. 41. Cairo 21. 2. 1877. Vivian (١٩٠) to Derby.

F.O. 78 / 3189, No. 279. Alex 7. 9. 1877. (١٩٦)

F. O. 78 / 3189. No. 279. Enclos. Convention of (١٩٧) September 7th 1877.

- ٥٢ -

كانت لمصر على السودان بشطريه الشرقى والأوسط إنما هى حقوق شرعية قانونية أقرتها الدول واعترفت بها . وعلى ضوء هذه الاعتبارات تحتل معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٨٧ مكانة ممتازة لأن هذه المعاهدة كانت بمثابة آخر الخطوات التى اتخذت لتأييد هذه الحقوق بصفة نهائية حاسمة .

- ٧ -

وقد ارتبطت المفاوضات التى أسفرت عن إبرام معاهدة ٧ سبتمبر بمفاوضات أخرى كانت تدور فى الوقت نفسه بين إنجلترا ومصر من أجل الاتفاق على الوسائل الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق فى السودان الشرقى والأوسط وفى الأقاليم المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (١٩٨) وكانت إنجلترا منذ عام ١٨٧٣ تضغط على الخديو إسماعيل حتى يعقد معها معاهدة تحدد مدة معينة لإبطال تلك التجارة الشائنة نهائياً فى مصر والسودان ؛ إذ أنه على الرغم من الجهود الجبارة التى كان يبذلها الخديو إسماعيل للقضاء على هذه التجارة ظلت إنجلترا تبغى المزيد من تلك الجهود ذلك بأن الحكومة الإنجليزية كانت تحت ضغط شديد من ناحية الرأى العام فى بلادها نتيجة للنشاط الذى أبدته جمعية مكافحة الرق Anti Slavery Society (١٩٩) وكان الخديو يدرك أنه من المتعذر تحديد وقت معين لإلغاء تجارة الرقيق إلغاء تاماً وأن هذا الإلغاء يقتضى وقتاً ليس بالقصير ؛ ولسكن الحكومة الإنجليزية أصرت على ضرورة إبطال تلك التجارة نهائياً من مصر خلال سبع سنوات ومن السودان والملحقات المصرية خلال اثنتى عشرة سنة وعلى هذا الأساس أبرمت معاهدة إلغاء تجارة الرقيق فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ (٢٠٠)

وكان عقد هذه المعاهدة عملاً خالياً من الحكمة ولم تسكن تستدعيه أية

Shukry, 276.

(١٩٨)

F. O 84 / 1371. Draft (S. T.) No. 6. F. O. 2. 4. (١٩٩)

1870.

Shukry, 275 — 278.

(٢٠٠)

ضرورة إذ كان السبب الذى أشعل ثورة محمد أحمد المهدي (٢٠١) وأدى بطريق غير مباشر إلى ضياع السودان ومنذ البداية كان من رأى غوردون الذى عين حكمداراً على السودان لتنفيذ المعاهدة والقضاء على تجارة الرقيق ومطاردة الجلابين والنخاسين فى ربوع السودان الشاسعة وأرجائه الفسيحة أن الخديو لن يستطيع تنفيذ معاهدته مع إنجلترا (٢٠٢) بل إن غوردون كان يعتقد أن الإنجليز أرغموا الخديو على عقد هذه المعاهدة (٢٠٣) وبعد إبرامها بست سنوات كتب السكولونيل ستewart فى تقريره المشهور أنه من المستحيل أن يتوقع إنسان زوال الرق فى عام ١٨٨٩ وأن مشكلة عويصة كمشكلة تجارة الرقيق من المتعذر معالجتها بعقد المعاهدات (٢٠٤) وكان مبعث الخطر من تلك المعاهدة أن تنتظر مصر إلى اتخاذ إجراءات متطرفة بعيدة عن الحكمة حتى تتمكن من تنفيذ نصوصها وهذا ما حدث فعلاً إذ بدأ غوردون عمله كحكمدار للسودان بمطاردة تجار الرقيق بمطاردة عنيفة لا هوادة فيها وكان من أثر هذه المطاردة أن انتشر العصيان واشتعلت الثورات فى كل مكان وبدأت العمليات العسكرية الواسعة لإخمادها وبخاصة فى دارفور وبحر الغزال والسكردفان ولم يكن غوردون موفقاً فى حكومته هذه المرة على خلاف ما حدث أيام أن كان مأموراً لمديرية خط الاستواء فقد ارتكب عدة أخطاء منها أنه عزل عدداً كبيراً من الموظفين المصريين واستبدل بهم جماعة من الأوربيين إذ عين فى شهر واحد (يوأيو ١٨٧٨) أربعة عشر أوربياً (٢٠٥) مما أدى إلى إشعال ثورة المهدي بعد أقل من ثلاثة أعوام (٢٠٦) وكذلك احتهد فى تسوية سمعة

Biovés. 179

(٢٠١)

F. O. 84/1511 (S. T.) No. 7 (Confid.) Cairo 23. 3. 1878. (٢٠٢)

F. O. 84/1511 (S. T.) No. 8 Cairo 29. 3. 1879 (٢٠٣)

Blue Book. Egypt No. 11 (1883) Report of Colonel Stewart. p 24. (٢٠٤)

F. O. 48/1511 (S. T.) No. 29. Alex 13. 7. 1878. (٢٠٥)

Slatin 55 — 56.

(٢٠٦)

المصريين في السودان فألصق بالموظفين منهم تهمة اللصوصية (٢٠٧) وقرب اليه طائفة من السودانيين أساءوا استخدام السلطة التي خولهم إياها فساموا الأهليين صنوف العذاب وظلوا يتجرون سرّاً في الرقيق (٢٠٨) فتذمر السودانيون من هذه الحكومة وأخذ هذا التذمر يقوى يوماً بعد يوم سيما وقد عمد غوردون إلى تعيين طائفة من الحكام الأوربيين في دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء مما أثار الشعور الديني لدى الأهليين . وقد اشتط هؤلاء الحكام في مطاردة تجار الرقيق فكان هؤلاء التجار قوام التورة في دارفور وبحر الغزال بنوع خاص . ومع أن غوردون قضى بعد جهود شاقة على هذه الثورات بين ١٨٧٧ و ١٨٧٩ إلا أن جنودها لم تنطفئ وظل تجار الرقيق يتربصون بالحكومة الفرص (٢٠٩) وقد واتتهم على عجل إذ عزل إسماعيل العظيم من الخديوية في يونية ١٨٧٩ وغادر غوردون السودان في يوليو فظهر ضعف حكومة الخرطوم على أثر ذلك واضحاً للعيان .

ولعله مما زاد الموقف في السودان حرجاً أن الحكومة الإنجليزية خشيت أن يؤدي عزل إسماعيل وسفر غوردون إلى إهمال معاهدة إلغاء تجارة الرقيق وقلة الاكتراث بتنفيذها فأبدت مخاوفها للخديو محمد توفيق باشا فسارع إلى إرسال تعليمات مشددة إلى محمد رؤوف الذي خلف غوردون في منصب الحكمدارية حتى يبذل كل ماله فيه من جهد في سبيل القضاء على تلك التجارة الشائنة وسلم الخديو صورة من هذه التعليمات إلى السير ادوارد مالت Malet القنصل الإنجليزي في مارس ١٨٨٠ (٢١٠) وفضلاً عن ذلك فقد أبلغ

Hill 349.

(٢٠٧)

Gessi. 193, 202 — 3, 206.

(٢٠٨)

Shukry 312 — 313.

(٢٠٩)

F. O. 48/1572 (S. T.) No. 6. Cairo 20. 3. 1880. (٢١٠)

Enclos. Lettre de S. A le Khedive à S. E. le Gour. Gen. du Soudan 3. Rabi Akhar 1297 (15. 3. 80).

رؤوف أنه بصفته حكاماً للسودان مسؤول أمام الخديو إذا أخفق في مهمته واستعادت تجارة الرقيق نشاطها السابق^(٢١١) وإزاء هذه الأوامر والتحذيرات الصريحة لم يسع رؤوف سوى إبقاء الحكام الأوربيين في مراكزهم وإصدار التعليمات القاطعة إلى جميع المديرين والموظفين حتى يسيروا في سياسة «الإنهاء» في غير تراخ أو إبطاء^(٢١٢) ورغم ذلك فلم يستطع رؤوف التغلب على تجار الرقيق بل لقد عجزت الحكومة عن إنشاء الإدارة القوية الصالحة في السودان. وفي عام ١٨٨١ كانت البلاد تغلي مراجلها سخطاً على سياسة الحكومة في إلغاء الاتجار بالرقيق وعلى فداحة الأعباء المالية التي كانت تثقل كاهل الأهاليين وتشدد الحكومة في جمع الضرائب. لذلك كله لم يكد يظهر محمد أحمد المهدي حتى التف الأهليون حوله ينشدون الراحة النفسية في تعاليم هذا الفقيه كما أقبل تجار الرقيق من كل حذب وصوب يشدون أزره عساه يقود الثورة ضد الحكم المصري في السودان^(٢١٣) أما رؤوف فقد أخفق في إخماد حركة المهدي ولم تستطع الحكومة الخديوية بالقاهرة أن تبعث إليه بالإمدادات اللازمة بسبب ثورة العراقيين في مصر وعدم اهتمام العراقيين بأمر الثورة المستفحلة في السودان فترك رؤوف وشأنه دون أية تعليمات بل ودون أن تأتبه النجدة من القاهرة^(٢١٤). وفي فبراير ١٨٨٢ استدعى رؤوف وفي إبريل من العام نفسه كانت الثورة قد نشبت في سنار^(٢١٥) ثم سقطت الأبيض في أيدي المهديين في يناير ١٨٨٣ وفشلت المحاولات التي بذلتها الحكومة المصرية

F. O. 84 / 1572. (S. T.) No. 4 Cairo 17. 3. 80. (٢١١)
Malet to Granville.

F. O. 84 / 1572. (S. T.) No. 33. Cairo 19. / 10. 80. (٢١٢)
Enclos. Ministère de la Guerre. Trad. d'une lettre par Geigler
pacha 20. 9. 80.

Staat-Archiv. (Gen Cons. 1881.) No. 108. Cairo 17. (٢١٣)
9. 1881. Enclos Khartoum. 15. 8. 81.

Sartorius 47. (٢١٤)

Buchta 20. (٢١٥)

لقمع الثورة في بداية عهد الاحتلال البريطاني فلقى هكس باشا Hicks حتفه وأبىد جيشه في موقعة شيكان (نوفمبر ١٨٨٣) وذلك لعدم اتخاذ الاستعدادات الكافية لنجاح حملته (٢١٦) فقوى سلطان المهديين بعد ذلك واستولوا على دارفور وبحر العزال كما أشعل عثمان دقنة الثورة في السودان الشرقي وأطبق الدراويش على أمين باشا في مديرية خط الاستواء وانقطع اتصاله بالعالم الخارجي ولم يبق من جند الحكومه غير بعض الحاميات الصغيرة المبعثرة هنا وهناك حتى أصبح سلطان الحكومه مهذداً بالزوال وفي هذه الأثناء قررت إنجلترا إخلاء السودان .

وانتخذت إنجلترا حيال السودان في الشهور القليلة الى تلت احتلالها القطر المصرى موقفاً ينطوى على الحيلة والخذر فأرادت قبل كل شيء أن تقف على حقيقة أحواله وتمسكت بما أسمته عدم الرغبة في التدخل في شؤونه (٢١٧) وابتصرت على إبلاغ حكومة الخديو كل ما يأنها من معلومات عن تطور الحوادث في تلك الجهات ؛ ولذلك فلم يكذب يمشى شهر واحد على الاحتلال حتى أوفدت إلى السودان السكولونيل ستوارت Stewart للوقوف على سير الأمور هناك بعد اشتعال ثورة المهدي فقدم ستوارت تقريرين بأبحاثه الأولى من الخرطوم في ٩ فبراير ١٨٨٣ (٢١٨) وقد نال هذا التقرير شهرة واسعة ، والثاني من مصوع عن السودان الشرقي في ٨ أبريل ١٨٨٣ وقد أبلغ القنصل البريطاني العام في مصر السير إدوارد مالت هذين التقريرين إلى شريف باشا في مايو ويوليو من العام نفسه (٢١٩) وفي الوقت ذاته أصدرت الحكومة الإنجليزية تعليماتها إلى

Morley. vol III. p 3.

(٢١٦)

Ibid p III.

(٢١٧)

Blue Book. Egypt No. 11 (1883) Report of Stewart. (٢١٨)
Khartoum. 9. 2. 83.

Blue Book. Egypt No. 22 (1883.) Enclos. in No. (٢١٩)
15. Malet to Cherif Pasha 16. 5. '83., and Cherif to Malet.

سفيرها في الاستانة اللورد دفرين Dufferin في ٣ نوفمبر ١٨٨٢ حتى يضع تقريراً ضافياً عما يراه من ضرور التنظيم اللازم لإنشاء حكمه صالحه موطدة في مصر بعد حوادث الثورة العرابية ولم يكدمص على وصوله أقل من ثلاثة شهور حتى وضع في ٦ فبراير ١٨٨٣ تقريره المشهور وقد تحدث فيه عن السودان (٢٢٠) وفيما عدا ذلك لم تتدخل الحكومة الإنكليزية في شيء يتعلق بملك البلاد .

ومما هو جدير بالملاحظة أن السكولونيل سنيوارت واللورد دفرين لم يكن من رأيهما فيما قدماه من تقارير أن تترك مصر بملكاتها في السودان رغم الثورة المنتشرة في ربوعه وهزائم قواتها العسكرية على أيدي الدراويش . فقد تناول تقرير سنيوارت (تقرير ٩ نوفمبر) الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الثورة وما يلزم من إصلاحات حاسمة سريعة لتوطيد سلطان الحكومة في الأقاليم القليلة التي بقيت في حوزتها ؛ أما اللورد دفرين فكل ما أشار به إنما هو الاعتراف بالامر الواقع وذلك بأن تتخلى مصر عن دارفور وربما عن جزء من كردفان مكتفية بحفظ سلطتها في إقليم الخرطوم وسنار أي الأجزاء التي مارالت حتى ذلك الحين في حوزتها ؛ بل لقد كان دفرين ضد فكرة الإخلاء ويعتبرها أمراً يتعارض مع مصلحة مصر فلا تقبله حكومتها . قال اللورد دفرين : ويميل بعض الناس إلى أن يشيروا على مصر بأن تتخلى عن السودان نهائياً وأن تترك سائر أملاكها في تلك الجهات غير أنه من غير المتوقع أن تقبل سياسة كهذه إذ أن استيلاءها على جهات النيل السفلى يجعلها تميل بطبيعتها إلى الاستيلاء على جميع الجهات التي يخترقها مجراه وإذا أدركنا أن هذه البلاد لو أصاحت تربتها تعطى محصولات وافرة من القطن وقصب السكر لما بقي بعد ذلك محل للعجب من أن مصر

Cairo 20 5. 83 also ibid No. 64 Malet to Granville. Enclos.
Malet to Cherif. Cairo. 21. 7. 83.

(٢٢٠) أنظر الوقائع المصرية (ترجمة النور) أعداد (١٦١٩ — ١٦٥٣)

Dufferin. pp 106 — 225.

لا تميل إلى التخلي عنها . ويقول السير أوكلند كلفن Auckland Colvin دفرين عندما كتب تقريره كان الرأي السائد أن مصر لن توافق على سياسة من قواعدها إخلاء السودان (٢٢١) وقد أدركت الحكومة الإنجليزية هذه الحقيقة ولذلك فإنه عندما قررت الحكومة المصرية إرسال الجنرال هيكس Hicks لقتال المهدي في السودان امتنعت وزارة غلادستون عن التدخل في هذا الشأن (٢٢٢) وذلك على الرغم من أن كلا من الكولونيل ستوارت واللورد دفرين كانا يعتبران إرسال هيكس دون إتمام الاستعدادات اللازمة من عسكرية وغيرها ضرباً من « الجنون » (٢٢٣) وكان من أثر هذه السياسة السلبية - على حد قول كرومر فيما بعد - أن أصيب هيكس وجيشه بالهزيمة التكرار في شيكان (٢٢٤)

على أنه كان من أثر هذه الهزيمة أن نبذ غلادستون تلك السياسة السلبية وتقدم إلى الحكومة المصرية يشير عليها بإخلاء السودان بحيث تنتهي حدودها الجنوبية عند وادي حلفا وكان ذلك في نوفمبر ١٨٨٣ (٢٢٥) وكانت هذه « النصيحة » منشأ الأزمة التي أودت بوزارة شريف باشا . ذلك بأن الوزراء المصريين - كما توقع دفرين من قبل - كانوا مصممين على الاحتفاظ بالخرطوم وفتح الطريق بين سواكن وبربر ، فضلاً عن ذلك فقد كانوا يرون التمسك بسنار ضروريا لإرسال الإمدادات منها إلى الخرطوم (٢٢٦) وأصررت الحكومة الإنجليزية من جانبها على أن تتخلي مصر عن جميع الأراضي الواقعة جنوبي

-
- (٢٢١) Colvin 86.
 Russell (Ruin). p 34. Inclos. in No. 80. Cairo, 18. (٢٢٢)
 8. 83 Malet to Hicks. (٢٢٣)
 Morley vol III. p 111. (٢٢٤)
 Cromer, vol I. p 366. (٢٢٥)
 Fitzmaurice, vol I. 319 — 320.; Russell. op. cit. 89. (٢٢٦)
 quoting No. 92 F. O. 20. 11. 83. Granville to Baring.
 Russell. op. cit. 42. quoting No. 102. Cairo 23. 11 (٢٢٦)
 83. Baring to Granville.

أسوان أو على الأقل وادى حلفا (٢٢٧) ولكن شريف مالبت أن قدم إلى بارنج - القنصل الإنجليزي العام في مصر منذ سبتمبر - مذكرة بوجهة النظر المصرية جاء فيها أن حكومته لا يمكنها أن توافق على التخلي عن أراض لاغنى عنها قط لضمان سلامة مصر وحياتها ؛ وفي مذكرة أخرى بتاريخ ٢ يناير ١٨٨٤ أظهر شريف استعدادده لأن يعيد السودان الشرقي وموانى البحر الأحمر إلى السلطان العثماني وأن يركز كل جهوده للاحتفاظ بوادى النيل حتى الخرطوم جنوباً (٢٢٨) . ولكن دون جدوى . بل إن وزير الخارجية الإنجليزية للورد جرانفيل مالبت أن أبرق إلى السير إلفن بارنج في ٤ يناير بما يفيد استعداد الحكومة الإنجليزية لتعيين وزراء انجليز إذا تعذر وجود مصريين يقبلون تنفيذ أوامر الخديو تحت إرشاد الإنجليز (٢٢٩) وهو أمر غير متوقع في نظر اللورد جرانفيل وعندئذ لم يجد شريف مناصاً من الاستقالة فاستطاع الإنجليز تنفيذ سياسة الإخلاء ووقع اختيارهم على الجنرال غوردون للقيام بهذه المهمة وتم لهم ما أرادوا بعد أن بذل غوردون نفسه حياته ثمناً لذلك (٢٣٠) .

ونجم عن إخلاء السودان أن قوى شأن الدراويش فظفوا يهاجمون الحدود المصرية مهاجمة عنيفة في عهد الخليفة عبدالله التعايشى وعاد الرق في « أملاك » التعايشى سيرته الأولى وازدادت مكافأة الاتجار فى الرقيق صعوبة نظر آ لا انتشار هذه التجارة الشائنة (٢٣١) ولذلك كان من الضروري أن تعمل إنجلترا على استرجاع السودان ومواجهة المسئوليات التى حرصت على تفاديها

Cromer II, 379 — 380. (٢٢٧)

Cromer II, 380 — 381. (٢٢٨)

Blue Book, Egypt No 1. (1884) No 210 Granville (٢٢٩)

o Baring F. O. 4, 1 1884.

Hake pp, XXXVI — XLI. (٢٣٠)

Blue Book Egypt No. 3 (1891) Report on the (٢٣١)

Administration . pp 3, 16.

يوم غادر هيكس باشا القاهرة بحملته المشثومة إلى كردفان (٢٣٢) رغبة في تأمين الحدود المصرية والقضاء على تجارة الرقيق .

وفضلاً عن ذلك فقد كان هناك ما يجعل العمل لاسترجاع السودان أمراً لا محيد عنه إذ استقامت أحوال مصر المالية وصار لها جيش مدرب . على الأساليب الحديثة واطمأن الإنجليز إلى مركزهم في مصر بعد ما أدخلوه على الإدارة المصرية من ضروب الإصلاح حتى أنهم منذ عام ١٨٨٧ تقريباً أخذت نفوسهم تمتلئ ثقة باستقرار الأوضاع القائمة في مصر سيما بعد ما أسفرت عنه بعثة السير درموند وولف Drummond Wolff في تركيا ومصر تلك البعثة التي كانت تهدف إلى عقد اتفاق بشأن حلاء الإنجليز عن القطر المصري ؛ وقد استطاع وولف أن يعقد مع الباب العالي اتفاقين أولهما في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ وثانيهما في ٢٢ مايو ١٨٨٧ على أساس أن إنجلترا لا يسعها أن تترك مصر والسودان نهياً للفوضى ومسرحاً لاحتلال النظام . وكان عهد هذين الاتفاقين بمثابة اعتراف من الباب العالي باستمرار الاحتلال الإنجليزي لمصر مادام الإنجليز لا يطمحون إلى استقرار أحوالها وإلى قيام حكومته منظمة موطدة ترعى شؤونها (٢٣٣) ولم يقلل من قيمة هذين الاتفاقين أن الباب العالي رفض أن يصادق عليهما . ومهما يكن من شيء فقد شرع الإنجليز منذ اطمأنوا إلى استقرار الأوضاع في مصر يعملون على استرجاع السودان سيما وقد أخذت الدول الأخرى تنشط لاقتطاع أجزاء منه . على أنه مما يجدر ذكره في هذا المقام أن التعليلات التي أصدرها اللورد سولسبري Salisbury إلى السير درموند وولف في ٧ أغسطس ١٨٨٥ كانت تشمل الاعتراف ببقاء السيادة العثمانية على مصر كاملة بحكم المعاهدات والاتفاقات الدولية كما كانت تعترف ببقاء هذه السيادة على السودان رغم إخلاله وقد تأيد الاعتراف بالسيادة العثمانية المصرية على

السودان في اتفاق ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ عند ما كان الغرض من هذا الاتفاق
- على حد قول أوكلند كلشن (٢٣٤) - أن تحمل تركيا عبء «تخليم الخليفة
التعايشي» لأنه كان من المنتظر أن تطلب تركيا من مصر أن تقوم بتحمل
هذا العبء بدلا عنها

وقد اعترف درموند وولف في مفاوضاته مع الغازي أحمد مختار باشا
القوميسير العثماني في مصر ببقاء السيادة العثمانية المصرية على السودان (٢٣٥)
وعلى أساس هذا الاعتراف بالحقوق التي استمدتها مصر من القرارات
العثمانية لبسط سيادتها على تلك الأقطار استطاع الإنجليز أن يتبعوا إزاء السودان
سياسة متناقضة. فبينما كانوا يحاولون رد عدوان بعض الدول التي تطمع في
اقتطاع أجزاء من جنوبية زاعمة أن تلك الأصقاع لم تكن ملكا لأحد
res nullius أو أرضاً فضاء يستطيع أن يستحوذ عليها من يشاء، كانوا في
الوقت نفسه يحاولون أن يتخذوا من استمرار حقوق مصر في السيادة على
السودان رغم إخلائه تنكأ بسندون إليها في عقد اتفاقات مع بعض الدول
الأخرى لتقسيم الممتلكات المصرية ذاتها في السودان الشرقي وعلى طول
الساحل الصومالي. وقد كانت هذه السياسة من أهم الأسباب التي دعت الإنجليز
إلى أن يوطدوا العزم على استرجاع السودان ذلك بأن الإيطاليين منذ احتلالهم
عصب شرعوا في الأعوام العشرة التالية بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠ يوسعون دائرة
نفوذهم فاحتلوا مصوع في فبراير ١٨٨٥ وأخذت ممتلكاتهم تمتد على طول الساحل
الصومالي الشرقي حتى مصب نهر جوبا عام ١٨٨٩؛ وقد حدث ذلك كله منذ
يوليو ١٨٨١ رغم احتجاج الحكومة المصرية بأن حقوق السيادة العثمانية
تشمل جميع الساحل الغربي للبحر الأحمر (٢٣٦) ولم يقف الطليان عند هذا
الحد بل إنهم احتلوا بوغوص في السودان الشرقي حتى أصبحوا يهددون

Colvin 150.

Colvin 151.

Cocheris 383 — 384 .

(٢٣٤)

(٢٣٥)

(٢٣٦)

كسلا. غير أن هذا التوسع من جانبهم ما عثم أن أثار اعتراضات شتى من جانب الإنجليز الذين احتجوا بأن كسلا من الأملاك المصرية بل إن السودان بأجمعه ملك لخدّيو مصر وأن ما للباب العالي من حقوق السيادة يشمل الساحل الغربى للبحر الأحمر. ورغم ذلك فقد سلم الإنجليز للطلّيان فى اتفاقات أبرموها معهم فى ٢٤ مارس و ١٩ أبريل ١٨٩١ ثم فى ٢٥ مايو ١٨٩٤ (٢٣٧) باحتلال كسلا مؤقتا دون مساس بما لمصر من حقوق السيادة على هذا الإقليم كما أعطوهم منطقة نفوذ واسعة تشمل هرر وأوجادن وشبه الجزيرة الواقعة عند رأس عردافوى وفى نظير ذلك تبقى للإنجليز الأراضى الممتدة حول مينائى زيلع وبربرة، وكانت إنجلترا قد بدأت تبسط نفوذها على ساحل الصومال الشمالى وتضمه إلى أملاكها منذ ١٨٨٤ فاحتلت زيلع وبربرة ضاربة عرض الأفق بتلك المعاهدة التى عقدها مع الخديوى إسماعيل فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧. وفى يوليو ١٨٩٤ هاجم الطليان كسلا واحتلوها ولكن الأجباش مالبثوا أن هزمهم فى آخر عام ١٨٩٥ وبداية العام الذى يليه كاسحق منليك قوات القائد الإيطالى السكولونيل براتيرى Baratieri فى عدوة فى أول مارس ١٨٩٦ (٢٣٨) وأحاط الدراويش بمراكز الطليان فى كسلا وكرروا الهجوم عليها فرأت الحكومة الإيطالية أن يقوم الإنجليز بعمل عسكري يحول نشاط الأجباش إلى جهات أخرى حتى يخف الضغط الواقع على كسلا (٢٣٩) وقد استجاب الإنجليز لرجاء الحكومة الإيطالية وقرروا فى ١٢ مارس إعادة احتلال دنقله غير أن كرومر عاب على حكومته أنها اتخذت هذا القرار فى عجلة بلغت الغاية فى شدتها، دون تفكير من جانبها فى الصعوبات المالية والعسكرية التى كان من الواجب تذليلها

Journal Officiel. Documents Parlementaires (1894). (٢٣٧)
Annexe No. 658; also Hertslet. The Map of Africa by Treaties
p. 669.

Gleichen. 326 — 27.

(٢٣٨)

Colvin. 261.

(٢٣٩)

قبل أن تعلن الحكومة عزمها على إرسال الحملة إلى السودان (٢٤٠). ولكن صدور هذا القرار كان راجعاً إلى أسباب أخرى؛ فقد اجتمع لدى الإنجليز من الأدلة ما يقطع بأن الأحباش لم يستطيعوا الانتصار في عدوة إلا بفضل الذخائر والأسلحة التي كانت تأتيهم من مصادر روسية وفرنسية (٢٤١) ويرجح أن المصادر الفرنسية أمدت الدراويش أنفسهم بالأسلحة كذلك وكان هناك ما يدل على أن مفاوضات قد بدأت بين الفرنسيين والأحباش عقب الانتصار الباهر الذي أحرزه منليك في عدوة وأن هذه المفاوضات أسفرت عن اتفاق الفريقين على أن يجهز الفرنسيون حملة تزحف من مراكزهم في السودان الغربي صوب السودان الأوسط لترفع العلم المثلث الألوان على ضفاف النيل الأبيض، بينما يزحف الأحباش بدورهم من جهة الشرق حتى يتقابلوا مع الفرنسيين في فاشودة ومن ثم يعمل الفريقان على توطيد سلطانهما في جميع ربوع السودان (٢٤٢) والقضاء على حقوق السيادة المصرية في تلك الأصقاع.

وقد خشيت إنجلترا أن ينفذ الفرنسيون خططهم إذ أنها كانت قد أبرمت في يوليو ١٨٩٠ اتفاقاً مع ألمانيا لتعيين المناطق الاستعمارية لكل من الدولتين على ساحل افريقية الشرقى واحتفظت لنفسها في هذا الاتفاق بجميع حوض النيل الأعلى حتى الحدود المصرية وكانت تعتبر هذه المنطقة أرضاً لا يملكها أحد أو شيئاً لا صاحب له *res nullius* إذ أنه لم يذكر في الاتفاق أن إنجلترا تحتفظ بالمنطقة المشار إليها نيابة عن السلطان العثماني أو الخديو وكلاهما صاحب السيادة الشرعية على هذا الجزء من حوض النيل رغم إخلاء السودان (٢٤٣) وفي ١٤ مايو ١٨٩٤ عقدت إنجلترا معاهدة أخرى مع ولاية السكنفو

Cromer II, 83.

(٢٤٠)

Churchill. 100, 312.

(٢٤١)

Dicey 474.

(٢٤٢)

Freycinet. 398.

(٢٤٣)

البلجيكية تنازلت لها بمقتضاها عن الأراضي الممتدة على شاطئ النيل الأبيض من بحيرة البرت إلى فاشودة دون أن يكون لها حق في هذا التنازل وقد احتجت فرنسا على ذلك وأعلنت أن هذا الاتفاق يناقض المعاهدات الدولية ولذا تعتبره ملغى لوجوده . وفي ١٤ أغسطس ١٨٩٤ استطاعت الحكومة الفرنسية أن تعقد مع ولاية الكونغو اتفاقا نالت بمقتضاه منطقة نفوذ تصل إلى مشارف بحر الغزال وتشمل جزءا من الأقليم الذي تنازلت عنه إنجلترا للحكومة الكونغو (٢٤٤) فارتسكت بهذا العمل نفس الخطأ الذي وقعت فيه إنجلترا وشرعت فرنسا إثر هذا الاتفاق تحاول بسط سلطانها على تلك الأصقاع فأسست مركزاً في زميو Zemio واتخذت العدة لإرسال حملة إلى النيل الأعلى ولم تنجح احتجاجات الإنجليز وتهديداتهم في أثناء فرنسا عن عزمها . وفي ٢٥ يونيو ١٨٩٦ غادر الكابتن مرشان Marchand لوانجو على رأس حملة وجهتها فاشودة فبلغها ورفع عليها العلم الفرنسي في ١٠ يونيو ١٨٩٨ بعد سفر طويل شاق . وفي أغسطس اشتبك مع الدراويش وانتصر عليهم في معركة كبيرة ثم أخذ يفاوض رؤساء الشلوك والدنكا والنوير لأدخال هذه الشعوب تحت الحماية الفرنسية . وفي ٣ سبتمبر ١٨٩٨ عقد معاهدة مع السلطان عبد الفاضل «الملك العظيم» وضعت بمقتضاها بلاد الشلوك الواقعة على شاطئ النيل الأبيض الغربي تحت حماية فرنسا ولم يبق غير التصديق على تلك المعاهدة من جانب الحكومة الفرنسية (٢٤٦) على أن إنجلترا التي قررت احتلال دنقلة منذ مارس ١٨٩٦ كانت قد أرسلت سردار الجيش المصري السير هربرت كيتشنر Kitchener على رأس جيش يتألف من ١٧٦٠٠ جندي - على أقل تقدير - من المصريين والسودانيين و ٨٢٠٠ من البريطانيين (٢٤٧)

Pensa. 331.

(٢٤٤)

Cocheris. 431.

(٢٤٥)

Emily. 138 — 9.

(٢٤٦)

Arthur 231 .

(٢٤٧)

هنا عدا قوات البدو غير النظامية وعددها ٢٥٠٠ وقد بدأت هذه القوات سيرها في مايو ١٨٩٨ وفي أثناء اشتباك مرشان مع الدراويش جنوبي فاشودة كانت دنقلة قد سقطت في قبضة كتشنر (٧ أغسطس) وبعد أسبوعين بدأ الزحف على أم درمان وفي ٢ سبتمبر أصيب الخليفة بهزيمة ساحقة في معركة أم درمان (٢٤٨) وأمر كتشنر بهدم قبة المهدي قبل متابعة الزحف إلى فاشودة حتى أصبح على مقربة منها فأرسل على الفور كتاباً إلى مرشان أبلغه فيه نبأ انتصاره على الدراويش واستيلائه على الخرطوم كما أشار إلى ما وصل إلى عليه عن طريق أحد الدراويش من أن جماعة من الأوربيين قد احتلوا فاشودة. وفي اليوم التالي أجابه مرشان بعد أن هنأه على انتصاره بأن قواته احتلت إقليم بحر الغزال بناء على أوامر حكومته حتى مشرع الرق وإلى ملتقى بحر الغزال ببحر الجبل وكذلك بلاد الشلك على شاطئ النيل الغربي حتى فاشودة التي دخلها يوم ١٠ يوليو الماضي كما نقل إليه خبر المعاهدة التي عقدها مع عبد الفاضل (٢٤٩) وكان مرشان ينبغي من إرسال هذه الأخبار إلى كتشنر تعزيز الادعاءات الفرنسية على فاشودة مسنداً في ذلك إلى حقوق الفتح والمعاهدة مع الوطنيين. ولكن كتشنر أصر على أن فاشودة من الأملاك المصرية وأن أوامر السلطان العثماني وأوامر الخديو تلزمه باحتلالها ولذلك فإنه لا يجد مندوحة من الاحتجاج باسميهما ضد احتلال مرشان لهذا الموقع إذ « أن هذه البلاد كانت دائماً من ممتلكات تركيا وأنه لهذا السبب يطلب إلى مرشان إخلاءها وتسليمها فوراً » ولم يقف كتشنر عند هذا الحد بل هدد مرشان بأنه أشد منه قوة وأعز نفراً وأنه يستطيع إذا شاء — مادام سيد الموقف — أن يرغبه « على الاعتراف بحقوق الباب العالي » (٢٥٠). على أن الإنجليز والفرنسيين في فاشودة استطاعوا تفادي الاصطدام إذ كان مرشان يشعر بأنه لا قدرة له

Arthur 237 ; Churchill 309 — 311.

Emily 151 — 152.

Ibid. p 156.

(٢٤٨)

(٢٤٩)

(٢٥٠)

على الاشتباك بقواته الضئيلة مع جيش كبير كجيش السردار . لذلك نشأت بين الفريقين علاقات احترام وصداقة ورفع العلم المصرى على فاشودة إلى جانب العلم الفرنسى (٢٥١) غير أن العلاقات بين لندن وباريس كانت فى حالة توتر شديد حتى كادت الحرب تنشب بين الدولتين لولا أن فرنسا كانت إذ ذاك على غير استعداد للاشتباك فى قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بأوخم العواقب لذلك أذعن وزير خارجية فرنسا دلكاسيه Delcassé للأمر الواقع وبعد مفاوضات مع اللورد سولسبرى صدرت الأوامر إلى مرشان بالانسحاب من فاشودة وتم ذلك فى ١١ ديسمبر ١٨٩٨ (٢٥٢)

ووجه الأهمية فى حادث فاشودة أن حقوق مصر فى السيادة على السودان قد تأيدت بشكل يقضى على كل ادعاء من جانب الدول التى كان من رأيها محاولة اقتطاع أجزاء منه بحجة أن إخلاء المصريين للسودان بعد اشتعال ثورة المهدي قد ترك هذه البلاد أو على الأقل شطراً كبيراً منها أرضاً خالية لا يملكها أحد *res nullius* وأن لكل واحد عليها الحق فى امتلاكها مادام ذلك فى مقدوره وكانت فرنسا كما مر بنا على رأس الدعاة إلى هذه النظرية والعاملين على نشرها ؛ تلك النظرية التى عبر عنها دلكاسيه بقوله فى إحدى برقيات له إلى سفير دولته فى لندن بتاريخ ٤ أكتوبر ١٨٩٨ (٢٥٣) « إنه لمن العسير عليه أن يعتقد أن فى احتلال فاشودة أى اعتداء على أرض مصرية إذ أن مصر عملاً بنصيحة إنجلترا قد أخلت منذ عهد بعيد مديرياتها السودانية القديمة وبخاصة مديرية خط الاستواء وبحر الغزال » لذلك عمد المصريون فى حادث فاشودة إلى تقرير حقوقهم فى السيادة على السودان كما أصدر البريطانيون من جانبهم كثيراً من التصريحات تعترف بهذه الحقوق على نحو قاطع .

Giffen 34., Churchill 317, 321.

(٢٥١)

Cocheris. 466 — 467 ; Emily 205.

(٢٥٢)

Documents Diplomatiques. No. 24 M. Delcassé à (٢٥٣)

m. de Courcel 4. 10. 1898. p 18 .

قال الوزير المصرى بطرس باشا غالى فى ٩ أكتوبر ١٨٩٨ ردأ على مذكرة من اللورد كرومر « لم يبعد عن نظر حكومة سمو الخديو كما تعرف سعادتكم استرجاع مديريات السودان لأن هذه الأقاليم بالنسبة لمصر هى ينبوع حياتها ولأن مصر لم ترغم على الانسحاب منها إلا بسبب وجود قوات متفوقة على قواتها بيد أن عدم استعادة وادى النيل الذى كلف مصر تضحيات جسيمة يفقد استرجاع السودان كل قيمة ، ولما كانت الحكومة الخديوية تعرف أن مسألة فاشودة موضع مفاوضات سياسية فى الوقت الحاضر بين إنجلترا وفرنسا كلفتنى أن أرجو سعادتكم أن تتوسطوا لدى اللورد سولسبرى كى يتم الإعتراف بحقوق مصر الثابتة وتعاد إليها تلك المديريات جميعها التى كانت تحتلها عند قيام ثورة محمد أحمد (٢٥٤)

وجاء فى كتاب اللورد سولسبرى إلى السفير الإنجليزى فى باريس بتاريخ ٥ أكتوبر ١٨٩٨ « صحيح أن مصر قد تأثرت حقوقها فى امتلاك شاطئ النيل بسبب نجاح المهدي بأضحت هذه الحقوق معطلة مؤقتاً ولكنها منذ انتصار المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع أو مناقشة » وفى حديثه مع كورسل Courcel السفير الفرنسى فى لندن فى ١٢ أكتوبر حرص سولسبرى على أن يبرز بجلاء أن وادى النيل كان وما يزال ملكاً لمصر وأن كل اعتداء على هذه الحقوق من جانب المهدي قد انتهى بفضل هزيمة الدراويش فى أم درمان وفى ٢٢ أكتوبر ألقى اللورد روزبرى خطاباً فى برث Perth جاء فيه « إنما نحن نعمل الآن كى نعيد إلى مصر أرضاً تملكها مصر نفسها طبقاً لتصريحات جميع الحكومات الفرنسية المتعاقبة » وقال اللورد كمبرلى Kimberley فى الحفل الذى أقيم فى ١٤ نوفمبر لتكريم كتشنر قائد الحملة التى استرجعت السودان إن إخلاء فاشوده ليس فيه امتهان لكرامة فرنسا لأن الحكومة الفرنسية نفسها أعلنت « أن هذه الأراضى المتنازع عليها إنما هى ملك لمصر » (٢٥٥)

وقد صدرت هذه التصريحات من جانب الساسة الإنجليز وقت أن كانت
تتخذ العدة لوضع نظام للحكم في الأقطار التي استرجعتها مصر بمعاونة البريطانيين
لإذ لم تكن تسمى أيام قلائل على إخلاء فاشودة حتى كان اللورد كرومر بالنيابة
عن الحكومة الإنجليزية وبارس غالى باشا عن الحكومة المصرية قد وقعا اتفاقاً
بين الحكومتين « بشأن إدارة السودان في المستقبل » وذلك في ١٩ يناير
١٨٩٩ (٢٠٦) وقد انعقد رأى المؤرخين على أن اللورد كرومر كان صاحب
اليد الطولى في عقد هذا الوفاق (٢٠٧) وقد كتب كرومر نفسه أنه عند التفكير
في وضع نظام الحكم في السودان ارتأى أن من الممكن أن يجعل من السودان
بلداً لا هو بالمصري ولا هو بالإنجليز وإنما بين بين، وكان على السير مالمسكولم
ماكيلرايث Malcolm Mc Ilwraith المستشار القضاى منذ ١٨٩٨ أن يترجم
هذه الفكرة السياسية - التي كانت بعيدة عن المنطق كل البعد - إلى لغة
قانونية (٢٠٨) وكان غرض كرومر من وضع نظام الحكم الثنائى في السودان
أو فيما أسماه « الدولة المولدة » التي أوجدها أن يسمح مجالا لاشتراك بريطانيا
في إدارة بلاد ساهمت في استعادة فتحها ولم تكن تستطيع أن تنصل من
مسئولية الإشراف على استقرار النظام فيها بعد أن انتزعت لنفسها منذ
احتلت مصر في عام ١٨٨٢ حق الإشراف على استقرار الأمور في شطر
الوادي الشمالى صاحب السيادة على السودان ، أضف إلى ذلك أنه كان يريجه
أن يرى تركيا تلك الدولة التي لم يغير الإحتلال شيئاً من حقوق سيادتها على
مصر وملحقاتها ومن بينها السودان ذات شأن - ولو من الناحية النظرية
على الأقل - في تدبير الأمور ببلاد لم تبذل أى جهد عندما فتحها

(٢٠٦) مجلس الشيوخ - ملحق رقم ١ (وفاق بين حكومة حلاله ملك الانجليز وحكومة

الحباب العالي خديو مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل . صفحات ٢٢٩ - ٢٣٠

Zetland 238 ; Cocheris 405 - 6.

(٢٠٧)

Law. Intr. p. XIII.

(٢٠٨)

محمد على أولاً ولم تساهم بشيء عندما استرجعها المصريون بمعاونة الإنجليز أخيراً هذا إلى أن عودة الحال إلى ما كانت عليه قبل ثورة المهدي تؤدي إلى سريان الامتيازات الأجنبية في السودان بحكم سريانها في مصر وذلك ما كان القصل البريطاني يريد أن يحول دون وقوعه بكل وسيلة (٢٥٩) إذ كان كرومر شديد الكراهية لنظام الامتيازات التي كانت تحد من سلطة الحكومة وتعطل « إصلاحاته » سيما وأنه عندما أراد تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الحملة المرسلة إلى دنقلة لم يلبث أن وقع الصدام بينه وبين هذا النظام إذ رفض عضوا صندوق الدين الفرنسي والروسي الموافقة على إقراض الحكومة المصرية حاجتها من المال وأيدتهما المحاكم المختلطة في موقفهما إزاء الحكومة المصرية (٢٦٠) لذلك كان من الضروري - على حد قوله - « اختراع وسيلة ما يكون من شأنها اعتبار السودان مصرياً بالقدر الذي يحقق احترام المقتضيات السياسية والعدالة دون أن يقيد بريطانيا في الوقت نفسه بالقيود الذي يمنع الإدارة الحكومية فيه من أن تعرقها النظم الدولية التي كانت تلازم الوضع السياسي المصري (٢٦١) » وقد حقق وفاق الحكم الثنائي في السودان كل ما أراده كرومر على أن كرومر لم يتعرض في هذا الوفاق بشيء البسالة الكبرى مسألة السيادة على السودان ذلك بأنه ما كان يسعه - وهو السياسي الذي اعترف بحقوق تركيا وحقوق مصر في كل مناسبة وفي أثناء حادث فاشودة القريب بوجه خاص - سوى تقرير هذه الحقوق ولهذا كان من المبادئ التي استرشد بها عند وضع الأسس التي قام عليها وفاق الحكم الثنائي « أن من الواجب اعتبار السودان أرضاً عثمانية ولذلك يجب أن يحكم طبقاً للفرمانات الشاهانية على يد الخديو بما له من ساطة بفضل تبعيته للسلطان العثماني » (٢٦٢) ومن

Grabités. 174 — 175 ; Cromer II. 112 — 114.

(٢٥٩)

Colvin 266.

(٢٦٠)

Cromer II. 115.

(٢٦١)

Cromer II. 113 — 114.

(٢٦٢)

— ٧٠ —

أجل ذلك كان كل مانصت عليه من إنجلترا في هذا الوفاق إنما هو المشاركة في إدارة السودان مسندة إلى ما يخولها إياه حق الفتح بل إن هذا الحق نفسه كان مقيداً إذ أن إنجلترا رغم استنادها إليه لم تستطع أن تستمتع بما يخوله الفتح عادة من حقوق السيادة فجاء في حيثيات الوفاق :

« حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الغنخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتها جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي .

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

« وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الأنف ذكره وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

« وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق »

— ١٠ —

وسواء أكان لمصر وبريطانيا أن تبرما هذا الوفاق أو كان هذا الوفاق من الناحيتين القانونية والدولية لاغياً لا وجود له (٢٦٣) فإن حقوق مصر في السيادة على السودان بأجمعه من الأمور المقررة إذ أنها تستند إلى حق الفتح كما تستند إلى فرمانات العثمانية التي صدرت بموافقة الدول من أيام محمد علي

إلى عباس حلمي الثاني (١٨٤١ - ١٨٩٢) وإلى الاتفاقات الدولية التي تعهدت فيها الدول بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ونفت عن نفسها تهمة الطمع في اقتطاع شيء من ممتلكاتها. وليس أدل على وثاقة العلائق بين مصر والسودان من قول رياض باشا «لا ينكر إنسان أن النيل هو مصدر الحياة ذاتها لمصر ولما كان النيل هو السودان فإنه مامن إنسان يستطيع نسكران حقيقة الأواصر التي تربط بين مصر والسودان كما تتحد الروح بالجسد وأن دولة تبسط سلطانها على شاطئ النيل لتقبض بكتلتا يديها على مصر ذاتها، وقد استرشد محمد علي بهذه الحقيقة منذ رسم خطوط السياسة التي أدخلت السودان في نطاق السيادة المصرية ونجح حفيده العظيم الخديو اسماعيل في بسط حقوق هذه السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي والساحل الصومالي حتى رأس حافون ولم يسع الدول الأوروبية على الرغم من اقتطاع أجزاء من السودان لنفسها عقب ثورة محمد أحمد المهدي إلا أن تعترف بهذه الحقوق وتناي بجانبها عن أن تمس بالمصر من سيادة على السودان؟

الوثائق

— ٧٥ —

— ١ —

وفاق

مبرم في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ فيما بين الباب العالي من جهة ودول بريتانيا العظمى وأوستريا وبروسيا وروسيا من جهة أخرى متعلقا بإعادة السلم في الشرق

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد فإنه حيث سأل جلالة السلطان جلالة ملكة بريتانيا العظمى وايرلاندة وجلالة ملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس مساعدتهم ومعاونتهم في حالة المصاعب التي ألت بالباب العالي بسبب الأعمال العدوانية التي أبدأها محمد علي باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية في حقوقها واستقلالية عرش سلطنتها وبناء على ذلك فقد اجتمع جلالة الملوك البادى ذكرهم وبالنظر لشعائر الولاء الكائنة فيما بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ولما هم ميالون اليه من الرغبة في حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها اذ أن في ذلك ما يوجب استتباب السلام في أوروبا وقيامها بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالي بواسطة سفرائهم في الاستانة وتاريخها ٢٧ لوليو سنة ١٨٣٩ ولما كانت رغبتهم جميعا منع سفك الدماء الذي ربما تسببه مداومة الحوادث العدوانية التي اذنت في سوريا بين حكومة الباشا المشار اليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة لذلك قررت الدول المشار اليها والباب العالي قصد الوصول للغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الوفاق بينهم جميعا فعينوا من قبلهم مندوبين مرخصين هم الخ . . . وبعد أن تبادل المرخصون المذكورة الأوراق المؤذنة باتتدابهم لعقد الوفاق فتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها .

(المادة ١)

حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملكة بريتانيا العظمى و جلالة ملك أوستريا وهونكارييا والبوهام و جلالة ملك بروسيا و جلالة قيصر روسيا على ما يجب ربطه من شروط الصلح التي أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها الى محمد علي باشا وهي تلك الشروط المبينة في العقد المملصوق بهذا الوفاق تعهدت الدول المشار اليها بان تنصرف بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما في وسعها لتقنع محمد علي باشا بقبول الصلح المنوه عنه وقد حفظت كل دولة من الدول المشار اليها حقها في أن تنصرف في هذا الامر بما في امكان كل منها اجراؤه من الوسائط دون الوصول الى الغاية المذكورة .

(المادة ٢)

اذا لم يقبل محمد علي باشا اجراء الصلح على الصورة التي يعلنه السباب العالي بها بواسطة جلالة الملوك المشار اليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفق عليه من التدابير وما يقررونه بينهم من الاجراءات كي يتحصلوا على تنفيذ هذا الصلح وحيث أن في هذه الاثناء طلبت الحضرة الفخيمة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام اليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحرا بين مصر وسوريا ومنع ارساليات العساكر والخيول والأسلحة والذخيرة الحربية على اختلاف أنواعها من احدى هاتين المقاطعتين للآخرى بناء على ذلك تعهد جلالة الملوك البادى ذكرهم باصدار أوامرهم الى قواتهم البحرية في البحر المتوسط لاجل هذه الغاية وقد وعد جلالتهم فضلا على ما ذكر بأن يعطى

رؤساء أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائل وباسم المحالفة المنوه عنها كافة
ما يستطيعونه من أنواع المساعدة لرعايا السلطنة السنية الذين يظهرون صدق
أما تهمهم وخضوعهم للمليكمهم .

(المادة ٣)

واذا وجه محمد علي باشا قواته البحرية والبرية نحو الاستانة بعد أن يكون
قد رفض الصلح المذكور فالملوك المشار اليهم متفقون اذا مست الحاجة على
تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته اذا طلب
ذلك منهم بواسطة سفرائهم في الاستانة فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم
لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن
المتفق عليه فغضلا على ذلك أن القوات التي سترسلها الدول المشار اليها للاماكن
المذكورة لاجل الغاية المار ذكرها ستبقى في تلك الاماكن ما دامت الحضرة
السلطانية تريد بقاءها فيها متى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لارم
فتسحب حينئذ كل دولة قواتها فترجع جميعها إلى حيث أتت أما في البحر
الاسود واما في البحر المتوسط .

(المادة ٤)

وقد تقرر بنوع خصوصي أن مساعدة الدول في العمل المذكور في البند
السابق ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية
تحت ملاحظة الدول المشار اليها وقنيا لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد علي
باشا لا تعتبر الا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار اليها
بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها في الظرف المحسكى عنه وحده دون
سواه وعلى ذلك قد اتفقت الدول البادية ذكرها بأن اجراءاتها الآنفه الذكر

فى الظروف المبحوث فىه لا تنفى إصالة القاعدة القديمة التى سنتها السلطنة
السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القديم من الدخول
فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب
هذا الوفاق أنها خلا الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الاجراء
بمقتضى القاعدة المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغير لأنها قاعدة قديمة
إتخذتها السلطنة ، وما دام الباب العالى بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة
واحدة حربية أجنبية فى مضيق خليج القسطنطينية والطونة وقد أقرت جلالة
ملكة بريطانيا العظمى وايرلانده وملك أوستريا وهنكاريا والبوهام وملك
بروسيا وقيصر روسيا باحترام عزم الحضرة السلطانية فيما كان مختصا بالقاعدة
أنفة الذكر وبانباع الاجراء على مقتضاها.

(المادة ٥)

سيمجرى التصديق على هذا الوفاق ويتبادل فى لوندرد فى ظرف شهرين
أو فى أقرب من ذلك أن أمكن وعلى ذلك أمضى المرخصون هذا الوفاق
وأمره بأختامهم .

الامضاءات

بلهرستون . نيومان . بولاو . برناو . شكيب

(عن قاموس الادارة والقضاء : فيليب جلاد . المجلد الخامس)

— ٧٩ —

— ٢ —

عقد

مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم في لوندرة في ١٥ يولية سنة ١٨٢٠ بين
دولة بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا من جهة والدولة العثمانية من
جهة أخرى .

عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط
الصالح الآنية ونقلها اليه .

البند الأول

وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم الى أولاده من
صلبه بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم ووعدت جلالتها أيضا بأن تسمح
لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتوليته قلعتها وبولاية الجهة
الجنوبية من سوريا فيبتدىء من رأس النصار على شطوط البحر المتوسط
وتمتد من هناك رأسا حتى مصب نهر السيسبان والطرف الشمالى من بحيرة
طبرية ثم يمتد طول شاطئ البحيرة المذكورة الغربى ونبع شط نهر الاردن
الايمى وشط نهر الموت العربى ثم تمتد من هناك على خط مسنقيم حتى البحر
الأحمر فنتهى الى رأس خليج العقبة الشمالى وتتبع شط هذا الخليج الغربى
وشط خليج السويس الغربى حتى السويس على أن الحضرة السلطانية فى
عرضها ذلك على محمد علي باشا تقترح عليه شرطا وهو أن يقبل ما عرضه
عليه فى بحر عشرة أيام من اعلانها اليه فى الاسكندرية بواسطة مأمور ترسله
جلالتها يسلمه محمد علي فى الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية
والبحرية بالانجلاء حالا عن بلاد العرب والبلاد المقدسة الواقعة فيها وجزيرة

كندية ومقاطعة أطنه وباقي انحاء الممالك العثمانية غير الداخلة فى التخسوم.
المصرية ولا فى حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه .

البند الثانى

وإذا لم يقبل محمد على باشا شروط الصلح المذكورة فى اثناء العشرة أيام.
المعينة اعلاه فيرجع الباب العالى عما عرضه من تولية الباشا المشار اليه باشاوية
عكا ولكنه يبقى ما سمح به له ولورثائه من صلبه بعده من تولية باشاوية مصر
بشرط أن يقبل بذلك فى ظرف عشرة أيام أخرى أعنى فى بحر عشرين يوما
تبدىء من يوم اعلانه بشروط الصلح وان يسلم لمندوب الباب العالى التعليمات.
اللازمة القاضية على قواد قواته البرية والبحرية بالانجلاء والدخول فى حدود
مصر ومراقبتها .

البند الثالث

أما الخراج السنوى الواجب على محمد على باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية
الفخيمة فيكون بمنااسبة الأراضى التى يتحصل على ولايتها على حسب ما يقبله
من أحد الشرطين السالف ذكرهما .

البند الرابع

وزد على ذلك فانه من المقرر حتميا أن على كلتا الحالتين أعنى حالة قبول
الشروط الأول أو الثانى قبل مضى مهلتى العشرة أيام والعشرين يوما يلتزم محمد
على باشا بأن يسلم الاسطول العثمانى بملاحيه ونجهيزاته الكاملة الى المندوب
العثمانى المكلف باستلامه ويحضر رؤساء الاساطيل المتحالفة هذا التسليم
ومن المقرر أيضا أن ليس لمحمد على باشا فى أى حال من الاحوال أن يحتسب
على الباب العالى قيمة ما أنفقه على الاسطول العثمانى من المصاريف طول مدة

أقامته في المرافئ المصرية ولا أن يخضع هذه المصاريف من الخراج الواجب عليه دفعه .

البند الخامس

ان جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجرى في مصر وباشاوية عكا المحدودة تخومها اعلاه كما هو جار العمل بها في كافة انحاء الممالك العثمانية ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل لمجرد قيام محمد علي باشا تأدية الخراج في أوقاته ان يحصل هو وورثائه من بعده باسم السلطنة السنية وبصفة كونهم مندوبين الحضرة السلطانية الاموال والضرائب في كافة المقاطعات المسلمة ولايتها اليهم ، ومن المعلوم فضلا على ما ذكر بواسطة ما يحصله محمد علي وورثاؤه من بعده من الضرائب والأحوال المذكورة انهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية في المقاطعات المذكورة .

البند السادس

ولما كانت القوات البرية والبحرية التي يسوغ لباشاوتى مصر وعكا اتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية

البند السابع

نعم ان هذا العقد مفرد ولكنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدروجا بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم وسيجرى التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه في لوندريه حال مبادلة التصديق على الوفاق الآنف الذكر . وقد أمضى المرخصون هذا العقد وامروه بأختامهم بلوندريه في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠

بالمستون . نيومان . بولاو . برونو . شكيب

(عن قاموس الادارة والقضاء - المجلد الخامس)

كتاب وزيرى مقدم إلى محمد على باشا

بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

ان الحضرة السلطانية الفخيمة راضيه عن اعتنائكم فى تقديم مواجب
الخضوع الحقيقية والقيام بفرائض الطاعة لسيدها الملوكة فثبتتكم على ولاية
مصر بطريق التوارث وقد اصدرت خطا شريفا حاويا بعض شروط متعلقه
بهذا الشأن مرفوقا بوسام وزيرى وطربوش مرصع بالحجارة الكريمة وكل
ذلك يرسله اليكم سعادة وكيل العدليه حالا السيد مهيب أفندى من قبل جلالة
السلطان المعظم على أن حكمتكم وحسن تدبيركم لا يسمحان لكم قط بأن
تتعدوا حدود الخضوع والأمانه اللذان هما ينبوغ السعادة فى الدارين اما الباب
العالى فله بكم ثقة تامة ولم تكن ست الشروط المحكى عنها بسبب سوء مقاصد
نحو سعادتكم ولكن الاحسان العظيم الذى منحتم بتوليتكم مصر بطريقة
التوارث كان لابد فيه من اقتراح بعض شروط يتقيد بها وما المقصود من
اقتراحها سوى منع المنازعات التى ربما تحدث فى مستقبل مجهول غير معلوم
وضمان سعادة أهالى مصر فلم يبق بعد ذلك سببا لشكوى الباب العالى وقلق
سعادتكم لا عما خصكم شخصيا ولا عما كان من محتضا بعائلتكم لأن أنواع
الخلاف التى دامت زمنا طويلا زالت اليوم والحمد لله بتمامه ولا ريب عندى
بأن ما فطرتم عليه من الحكمة يجعلكم أن تقدروا احسانات الحضرة الفخيمة
السلطانية نحوكم حق قدرها فتبدلون قصارى جهدكم فى سبيل معرفة هذا الجليل
بحيث مع مشيئة الرحمن لا نكون جميعا الاجساد واحدا فلا يقسمنا عن
بعضنا شيء ونشتغل اجلنا فى ظل ظليل الحضرة السلطانية فى خدمة الدين
والسلطنة السنية والوطن والامه وأهنيء نفسى بذلك أنا وجميع وزراء الباب
العالى تهنة صادقة . (فيليب جلاد - قاموس الادارة والقضاء . المجلد الخامس)

—٨٣—

—٤—

صورة

الخط الشريف الهمايوني المانح محمد علي ولاية مصر بطريق التوارث
تحت شروط معلومة

مؤرخ في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٥٦

رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات
أمانتكم وصدق عبوديتكم الشاهانية والمصلحة بآبنا العالى فطول اختاركم
ومالكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان
لنا ريبا بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شؤن ولايتكم
على الحصول من لدنا الشاهانى على حقوق جديدة فى تعطفاتنا الملوكية وثقتنا بكم
فتقدرون فى الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجتهدون ببث هذه المزايا
التي امتزمت بها فى أولادكم وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية
المسينة حدودها فى الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحنكم
فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق النوراث بالشروط الآتى بيانها : متى خلا
منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم
الذكور وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولاده وهلم جرا وإذا انقرضت
ذريتكم الذكور لا يكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أيا كان فى الولاية
المذكورة على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولالقبا أعلى
من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقا فى التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة
زملائه وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايوني الصادر عن كلخانه وكافة
القوانين الادارية الجارى العمل بها أو تلك التي سيجرى العمل بموجبها فى

عما لسكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الايام بين بابنا العالى والدول المتحابية يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها فى ولاية مصر أيضا وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجرى تحصيله باسمنا الملوكى ولكن لا يكون أهالى مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية وربيع الإيرادات الناتجة من الرسوم الجماركية ومن باقى الضرائب التى تتحصل فى الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شئ ويؤدى إلى خزينة بابنا العالى العامرة والثلاثة الأرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والإدارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالى وبأثمان الغلال الملزومة مصر بتقديمها سنويا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة ويبقى هذا الخراج مسنمرا دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبدئ من عام ١٢٥٧ أى يوم ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنهم فى مستقبل الايام تسكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلية ونوع الظروف التى ربما تجدد عليها ولما كان من واجبات بابنا العالى الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة فى تحصيل العشور وباقى الضرائب وكان الوقوف على هذه الاحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة فى تلك الولاية فينظر فى ذلك فيما بعد ويجرى ما يوافق إرادتنا السلطانية ولما كان من اللزوم أن يعين بابنا العالى ترتيبا لسك النقود لمسا فى ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيما بعد خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة إقتضت إرادتى السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى معادلة للنقود المضروبة فى ضرباتنا العامرة بالآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها ويكفى أن يكون لمصر فى أوقات السلم ثمانية عشر ألف نفر من الجنود للحفاظ على داخلية

محصر ولا يجوز أن تتعدى ولا يتكم هذا العدد ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالي كاسوة فوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزداد هذا العدد في زمن الحراب بما يرى موافقا في ذلك الحين على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة فهذه القواعد يجب إتباعها أيضا في مصر بحيث ينتخب من العساكر الجديدة الموجودة في الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليتبدؤا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر وترسل الألفان لهما لأداء مدة خدمتهم وحيث أن خمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنويا فيؤخذ سنويا من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعده المقررة من نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيسقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون إلى هنا ومن أنتم مدة خدمته من الجنود المرسله إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية ومع كون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشه خلاف الأقمشة المستعملة للمبوسات العساكر فلا بأس في ذلك فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية وكذا ملابس الضابطان وعلائم إمتيازهم وملابس الملاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون بمائلة للملابس ورايات وعلائم رجائنا وسفننا وللحكومة المصرية أن تعين ضباط برية وبحرية حتى رتبة الملازم أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لارادتنا الشاهانية ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعدا سفنا حربية إلا بإذتنا الخصوصى وحيث أن الامتياز المعطى بوراثه ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط

موجب لا بطلان هذا الامتياز والغاية للحال وبناء على ذلك قد أصدرنا خطنا
 هذا الشريف الملوكي كي تقدرُوا أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهاني فتعتنون
 كل الإعتناء باتمام الشروط المقررة فيه وتحمون أهالي مصر من كل فعل
 إكراهي وتكفلون أمنيتهم وسعادتهم من الخذر من مخالفة أوامرنا الملوكية
 وأخبار بابنا العالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهوده ولا يتالكسـمـ
 (اسماعيل سرهنك - حقائق الأخبار عن دول البحار الجزء الثاني)
 (فيليب جلاد - قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ٨٧ —

— ٥ —

فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١

الموافق ٢١ ذى القعدة ١٢٥٦ . الصادر لمحمد علي باشا

[بخصوص السودان]

فرمان سلطاني ... لوزيرى محمد علي باشا والى مصر المعهودة إليه مجددا ولاية مقاطعات نوبيا والدارفور وكردفان وسنار . إن سدتنا الملكية كما توضح في فرماننا السلطاني السابق قد ثبتكم على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وخدمة معينة وقد قلدكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولسكن بغير حق التوارث بقوة الاختبار والحكمة التي امتزمت بها تقومون بإدارة هذه المقاطعات وترتيب شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفير الأسباب الآيلة لسعادة الأهاليين وترسلون في كل سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها . وحيث أنه يحدث من وقت لآخر أن تهجم الجود على فرايا المقاطعات المذكورة فبأسرون الفتيان من ذكور وإناث وبيقونهم في قبضة يدهم لقاء رواتب وحبث أن هذه الأمور مما تقضى معها الحال ليس فقط لا نقراض أهالى تلك البلاد وخرابها بل أنها أمور مخالفة للشريعة الحققة المقدسة وكلاهايتين الحالين ليسا أقل فظاعة من أمر آخر كثير الوقوع وهو تشويه الرجال ليقوموا بخنجر الحريم وذلك مما ليس ينطبق على إرادتنا السنية مع مناقضته كل مناقضة لمبادئ العدل الانسانية المنتشرة من يوم جلوسنا المائوس على عرش السلطنة السنية فعليكم مداركة هذه الأمور بما ينبغى من الاعتناء لمنع حدوثها في المستقبل ولا يبرح عن بالكم أن فيما عدا بعض أشخاص توجهوا

إلى مصر على أسطولنا المملوكى فقد عصوت عن جميع الضابطان والعساكر
وباقى المأمورين الموجودين فى مصر . نعم أن بموجب فرماننا السلطانى السابق
تسمية الضابطان المصرية لما فوق رتبة المعاون يستلزم العرض عنها لأعتابنا
المملوكية إلا أنه لا بأس من إرسال بيان باسم من رقيتم من ضباط جنودكم إلى
بابنا العالى كي نرسل لكم فرمانات المؤذنة بتثبيتكم لهم فى رتبهم هذا ما نطق
به إرادتنا السامية فعليكم الاسراع فى الاجراء على ما اقتضاه

(فيليب جلاد - قاموس الإدارة والقضاء)

(المجلد الخامس)

— ٨٩ —

—٦—

لأئحة

مؤتمر لوندرة رقم ١٣ مارس سنة ١٨٤١ المرسلة إلى سفير تركيا
شكيب أفندي رداً على فرمان الصادر بتقليد محمد علي ولاية مصر
وأعلن اليه بواسطة السفير

تشرف الموقعون بامضاءاتهم في ذيله بوصول اللأئحة المؤرخه في ١١
الجارى التى بشرهم شكيب أفندي فيها بإبداء محمد علي شعائر خضوعه وقيام
الحضرة السلطانية الفخيمة بإنجاز وعددها فأرجعنه بشروط معلومه الى مركز
ولايته بطريق التوارث وقد أبلغ السفير العثمانى هذه البشرى لمرخصى الأربع
دول المتحالفة وأعلنهم بالفرمان الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والأئحة التى
قدمها رشيد باشا لوكلاء الأربع دول فى الأستانة مبشرة بانحسام المسألة
المصرية . فيعتبر الموقعون امضاءاتهم فى ذيله كواجب عليهم أن يظهروا للسفير
العثمانى باسم دولهم عظيم سرورهم لهذه البشرى التى مع كونها حسمت المسألة
المصرية بصورة نهائية ما برحت أن ننح عنها بلوغ الدول الموقعة على معاهدة
١٥ يوليو تمام ما قصدته وتمنته من سياستها التى انبعتها فى المسألة المذكورة .
وقد لبت سلفا الأربع دول المذكورة سؤال الباب العالى بأن قررت وجوب
رجوع قناصلها الجنرالالية الى الاسكندرية وقد كلفت فى لأئحتها المؤرخه فى ٥
مارس وكلاؤها فى الأستانة أن يتفقوا مع الباب العالى على تعيين الزمن اللازم
رجوع القناصل فيه الى مصر . أما عما يخص التفصيلات المتعلقة بإدارة مصر
الداخلية وقد ذكرت فى فرمان الصادر فى ١٣ فبراير فجاء للواضعين امضاءاتهم
فيه أدناه تحريرات من الاسكندرية مؤرخه فى ٢٤ من الشهر المرقوم تنبىء بأنه
قد أجريت معظم الأمور المذكورة وبالفعل قد اعترف محمد علي دون ابداء

أى احتجاج وتحفظ بأن جميع العهود والشرائع العثمانية واجبة الاجراء والاتباع في مصر كما هي جارية في سائر الممالك العثمانية وقد خضع لأوامر الباب العالي بشأن نظام سك النقود وطريقته وجمع العساكر وملبوساتهم وانشاء السفن الحربية وإعادة وضع القوات البرية والبحرية التي حدد الباب العالي عددها تحت أوامر الحضرة السلطانية وهو بعبارة ثانية قد أصبح اليوم بأعين الباب العالي في حالة أحد رعاياه متقلداً ولاية هي جزء لاحق بالممالك العثمانية وإذا ذهبنا من هذا المبدأ الذي كانت معاهدة ١٥ يوليو متكلفة بترتيبه لم يعد باق إلا أن تقوم السلطنة السنية بما كان متعلقاً بها وحدها وهو أن تحسم المسائل المتعلقة بالادارة الداخلية لأنها لم تنظم بعد وأن تراعى أمانى محمد على التي عرضها للاعتاب الشاهانية بهذا الشأن للحكم بها على أن حسم المسائل المختصة بالادارة الداخلية هو اليوم من اختصاص الحضرة السلطانية وحدها دون سواها فلتحسمها سديتها الملوكية مع مراعاة ما قد عرضه محمد على لأعتابها من الأمانى بخصوصها ولا يتعرض الموقعون بامضاءاتهم في ذيله للبحث هنا في هذه المسائل لأن ذلك لم يكن من اختصاصهم بل يقتصرون على ذكر المبادئ التي أسسوها في لائحتهم المقدمة للسفير العثماني بتاريخ ٣٠ يناير وهي مبادئ مؤسسة على الشروط المدرجة في العقد المفرد المرفوق بمعاهدة ١٥ يوليو وواجب اتخاذها للإيضاحات الحبية التي ربما ترى وكلاء الأربيع دول لزوماً بتبينها إلى الباب العالي والموقعون بامضاءاتهم فيه أدناه هم على يقين تام بأن ما يبدوه من الملاحظات عن قصد مخلص في حب الصلح إنما تتقبله الحضرة السلطانية بنفس الانعطاف الذي مازالت تتلقى به آراء الدول حتى الآن فانها قدرت هذه الآراء المخلصة المنزهة عن كل غرض حق قدرها واثمت من فيض مرحمتها التي تكفلت حليفاتها به وساعدتها على إنجازه .

(فيليب جلاد - قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

- ٩١ -

- ٧ -

لائحة

الباب العالى للدول مؤرخة في ١٥ أبريل سنة ١٨٤١

إن الحضرة السلطانية الفخيمة تلقت ما تعطف عليها به الدول المتحالفة من النصائح هذه الدفعة أيضا وبمناسبتها قد منحت محمد على إحسانا جليلا هو التكرم منها باعطائه الامتيازات الآنية ولسكنها قد اشترطت عليه الانقياد التام إلى جميع الوثائق والمعاهدات المبرمة والتي سنبرم استقبالا فيما بين الباب العالى والدول المتحالفة . وعلى ذلك فأصبحت ولاية مصر تنتقل بالارث لأولاد محمد على وأولاد أولاده الذكور بصورة أن يتولى الأكبر فالأكبر فيقلدوا من الباب العالى منصب الولاية كل ما خلا هذا المنصب من والى وقد تنزل الباب العالى عن اسديلاته على ربيع إيرادات مصر وسدين فيما بعد قيمة الخراج الواجب على ولاية مصر دفعه وترتيب مقدار طريقه تحصيله بما يناسب حالة إيرادات الولاية المذكورة . عما خص النسميات في الرتب المختلفة في العسكرية المصرية فرخص لمحمد على باشا أن يمنحها من نفسه حتى رتبة الامير الاى فقط أما النسمية لما فاق على هذه الرتبة فيجب عليه أن يعرض بشأنه الى الباب العالى أما ما كان متعلقا بالادارة الداخلية وكان اتباعه واحبا في مصر كاتباعه في سائر الممالك فيظهر أن محمد على لا يريد التكلم بشأنه بما ينبغي من الصراحة مع كونه قد سبق تقرير ذلك في العقد المفرد التابع لمعاهدته المتحالفة ولسكن كي لا يدع الباب العالى سديلا للدول المتحالفة للنبرر منه بأمر من الامور كما لو حدث أن ارتسب محمد على في المستقبل أعمالا مخالفة لنقطة مهمة مسندة على المعاهدة المحكى عنها قد قرر وزراء الباب العالى والحالة على ما ذكر أمرا شديدا لاهمية هو أن تطلب بادىء بدء الايضاحات والتقارير الصريحة بهذا الصدد ولذلك تحرر هذا السعادنكم رجاء إعطاء الايضاحات والتقارير المذكورة من قبلكم خطا (فيليب جلاد - قاموس الادارة والقضاء . المجلد الخامس)

—٩٢—

— ٨ —

لأئحة

مؤتمر لوندرة رقم ١٠ مايو سنة ١٨٤١

يتشرف الموقعون إمضاءاتهم فيه أدناه بأخذ اللائحة المؤرخة في ٢٧ أبريل التي طلب بها سعادة شكيب أفندي سفير الباب العالي مشاركة الدول المحالفة مع حكومة الحضرة السلطانية في إزالة المصاعب الناشئة عن تأويل بعض البنود المدروجة في فرمان ١٣ فبراير الأخير الصادر عن قصد حسم المسائل الشرقية نهائيا أما الاحكام المذكورة : وأولها مسألة النوراث . وثانيها: مسألة تعيين الخراج وتالئها : مسألة الترتيب في الرتب الجهادية . تقررث الثلاث مسائل المذكورة في معاهدة ١٥ يوليو المبرمة في ما بين الباب العالي واستريا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا وقد استعان الموقعون إمضاءاتهم في ذيله على المعاهدة الآنفة الذكر في اللائحتين ٣٠ يناير و ١٣ مارث المقدمتين لسعادة سفير الدولة العثمانية وبناء على ذات هذه المعاهدة تسرع الدول المشار اليها في إعطاء سعادة شكيب أفندي الايضاحات الآتية .

عما خص مسألة النوراث

أولا أن جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما قد كانت أظهرته من الآراء حال بداية الأزيمة المتعلقة بالمسألة الشرقية فتركت لمحمد علي وعائلته ادارة ولاية مصر ما داموا مستحقين هذا الاحسان وقائمين باتمام الشروط المقترحة عليهم دون ذلك بأمانة واذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين طريقة انتقال الولاية المذكورة بالارث من عضو الى آخر من عائلة محمد علي فتقرر

ان يقلد الباب العالى منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته بعد خلو المنصب من الوالى السابق وبناء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير وفضلا عما ذكر قد أعمت الحضرة السلطانية الوالى من التوجه الى الآستانة ليتقلد منصبه وأردف الساب العالى قوله بأن يعنى ابراهيم باشا أيضا من ذلك فيما لو ورث الولاية عن ابيه فيرسل فرمان تقليده الولاية الى مصر وعرف الباب العالى الدول المتحالفة بالطريقة التى اختارتها الحضرة السلطانية بشأن ادارة ولاية مصر الممنوحة لعائلة محمد على وكذلك بمقتضى القاعدة نفسها يجب ان يعتبر كبير العائلة بعد ابراهيم باشا وريثا للولاية هذه قاعدة عمومية ترى الدول المتحالفة انها اكثر فائدة لمصلحة الباب العالى وأكثر موافقة لسنة المملكة العثمانية وتقاليدها ولما اجابت الدول على السؤال الذى طرحه عليها سفير الدولة العثمانية من قبل حكومته كان كأنه محقق لديها ان أمر التنصيب على ولاية مصر إنما هو من اختصاص الحضرة السلطانية دون سواها وان هذا الحق من الواجب اتباعه كلما نقلد وال هذا المنصب وأخيرا أن هذه التولية الصادرة من السدة الملوكية هى التى يتكون منها الحق الذى كان بموجبه لكل وال ان يدير ولاية مصر باسم الحضرة السلطانية السنية لانها أى الولاية المذكورة جزء من الممالك العثمانية ولاصقة بها .

عما خص تعيين الخراج

ثانيا : ان العقد المقرر المرفوق بوفاق ١٥ يوليو مقرر شيئا من قيمة الخراج بل ذكر فيه مبدأ هو أن الخراج يدفع سنويا الى الباب العالى وان يقدر بمنااسبة ما يتولاه محمد على من الاراضى وأنه مشروط على محمد على باشا رفع الخراج المذكور فى أوقاته فيحصل الضرائب والاموال باسم الحضرة السلطانية كمنسوب من طرفها فى ذلك وان الباشا المسمى اليه يتكفل بادرارة مصر

المدنية والعسكرية . واذا ذكر مرخصوا الدول الموقعة امضاءاتهم على وفاق ١٥ يوليو الاحكام المقررة فيه فلا يبدوا رأيا بشأن قيمة الخراج لانهم يرون في ذلك تحاوزا لحدود حقوقهم ولان هذه المسألة مالية فتعلقه بإدارة المملكة العثمانية وهي كما قالوا قبلا في لايحه ١٣ مارث لم تكن داخله ضمن دائرة اختصاصهم ولا هم يقدرّون على ابداء حكم صحيح فيما يمكن للباب العالي تحصيله خراجا من إيرادات مصر لان ليس لديهم احصاءات حقيقية عن الإيرادات المذكورة على انهم يقومون مع ذلك بقدر استطاعتهم بتلبية ما قد طلبه منهم سعادة شكيب افندى بالنيابة عن الباب العالي بالخصوص المذكور فالذى يرويه أن الاوفق لمصلحة الباب العالي استبدال الخراج الواجب على محمد على باشا وكان مفروضا له جانب نسبي من قايم إيرادات مصر بمبلغ معين نظير الخراج المذكور وبذا تكون قد كفلت خزيه الباب العالي ولذا تها إيرادا سنويا معينة وحيث ان الاحوال التي سنتخذ اساسا لتعيين المبلغ المسمى المنوه عنه تحتل التغيير مع مرور الازمان عليها فيوافق والحالة هذه جعل هذا القرار المسمى تحت التنقيح كل ما مضت عليه مدة معلومة .

عما خص ترقى العسكرية

ثالثا : قد ورد النص في الفقرة السادسة من العقد المقرر المرفوق بوافق ١٥ يوليو بما مهاده ان جميع القوات البرية والبحرية التي يمكن ان تقتنيها ولاية مصر هي من حملة قوات المملكة العثمانية فيجب ان تعتبر معدة لخدمة الحكومة العثمانية فينتج من ذلك ان القوة العسكرية التي تستخدمها ولاية مصر هي قوة السلطنة العثمانية وأن ضباطها لا يترقون الا بأمر الحضرة السلطانية وحدها التي تخصها الجنود والاساطيل العثمانية ولما كان هذا المبدأ واجب الاتباع عموما فما عاد الموقعة امضاءاتهم فيها ادناه يعيرون للمصالح التي نشأت بخصوص

الترقيات العسكرية الأهمية طفيفة . وعنده أن من اختصاص الحضرة السلطانية إعطاء والمصير ما تراه مناسبا من التعويضات مع التحفظ على حقوقها في تحديد أو تمديد ما تمنحه لوالها من السلطة حسبما تدلها عليه قوة الاختبار وتستلزمه الحاجة .

وقد اقتصر الموقعون إمضاءاتهم في ذيله على الثلاث مسائل المذكورة أعلاه لأنه ابدوا رأيهم قبل اللوائح الاشتراكية المؤرخه في ٣٠ يناير و ٥ مارس و ١٣ مارس بشأن باقي الشروط المدرجة فهم يثقون عندها ويرون من الواجب الرجوع اليها فيما حوت وهم يعتبرون الخضوع الذى أبداه محمد على انما هو خضوع مطلق ويعتبرون بناء على ذلك أن المسألة التركية المصرية انحسرت ولا يتيسر لهم أن يظنوا بأن محمد على باشا وعائلته يخرجون عن حدود الخضوع والطاعة عرضا عن اظهار امتنانهم وشكرهم بما شملهم من عفو السلطان والاحسان الملوذى الذى منحه اياه الحضرة السلطانية الفخمة بتقليدهم ولاية مصر بطريق التوارث اذ كان خضوعهم وطاعتهم شريطين لازمين لحصولهم على العفو والاحسان البادى ذكرهما . هذه الملحوظات التى يرى الموقعون إمضاءاتهم في ذيله وجوب اعلانها لسعادة شكيب أفندى رجاء عرضها على البلاط الشاهانى لانها تسكلمة للائحتهم الاشتراكية رقم ١٨ مارس .

(فيليب جلاد . قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

فرمان

ملوكى مرسول لمحمد على فى مايو سنة ١٨٤١

حيث أنك تتبت على ولاية مصر بطريق التوارث بشروط فطعية توضحت
فى فرمان سابق فتعلقت ارادتى الملوكية بأن من الواجب عليكم أن تؤدوا سنويا
إلى بابى العالى خراجا قدره ثمانون ألفا من الأكياس من أصل الرسوم الجمركية
والعشور والجزية وباقي إيرادات الولاية المصرية وكى لا يعترض مبلغ الخراج
المذكور تغييراً ما بتغير أسعار النقود فتحسب قيمة الثمانين ألفا من الأكياس
بواقع سعر الريالات ابو طيره الإستانية الدارجة فى مصر وتؤدى قيمة الخراج
أما من عين الريالات المذكورة وأما من قيمتها من نقود أخرى جيدة هذه
أوامرى التى تحرر هذا فرمان على مقتضاها وارسل اليك فتى وقفت على
فواه تبادر بالاجراء على الوجه الموضح فيه فتعتنى بتأدية الخراج المذكور
للخزينة الملوكية فى حالة حلول أجل تأديته .

(فيليب جلاد . قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

صورة

رسمية عن الفرمان الذى أرسله الباب العالى الى محمد على باشا

غرة يونيو سنة ١٨٤١

إن خضوعكم الاخير وتأكيدات خلوصكم وامانتكم التى ابدتموها
لاعتابنا الملوكية وما اظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا
السلطانية وحكومتنا الشاهانية هذا كله ملائنا سرورا فبناء على ذلك وعلى
مالسكم من الاختبار والدراية فى أحوال مصر وأمورها لقيامكم فى ولايتكم
مدة طويلة كان أملنا وطيدا بأنكم قد استحققت احساننا اليكم وثقتنا بكم
ولارب عندنا بأنكم تقدرتون تعطفاتنا السنية حق قدرها وانكم معرفة لهذه
الاحسنات ستثبتون فى أولادكم ما اتصفتم به من تلك الأوصاف الحميدة هذا
وإننا قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهيمونى ولاية مصر بحدودها القديمة
كما هى مرسومة فى الخريطة^(١) التى ارسلها لاكم صدرنا الأعظم محتومة وقد
اضفت على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فافترضنا عليكم فى ذلك
الشروط الآتية : متى خلى منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الاكبر فالأكبر
من أولادكم وأولاد أولادكم وسلسكم من ذكور أما تقليده الولاية فيصدر
دائما من الباب العالى وإذا حدث ان انقرضت ذريتكم الذكور حق لبابنا
العالى أن يعين شخصا آخر للولاية المذكورة وليس فى مثل هذه الحالة
لأولاد بناتكم الذكور حق أو وجه شرعى يسوغ لهم الادعاء بالارث نعم
أنه مسموح لولاية مصر حق توارث الولاية الا أنه فيما خص الرتب والتقدم

(١) انظر خريطة رقم (١) الخريطة الملحقه بالفرمان الشاهاني الصادر بتولية ساكن
البحران محمد على باشا فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ .

فى نفس درجة سائر وزرائنا وبمثابتهم فيعاملهم بابنا العالى كعاملته وزرائه فيحصلون على ذات الالقب المعطاة لسائر ولاية ممالكنا . ان القواعد الموضوعه لامنیه الاشخاص والأموال وصون الشرف والعرض الذاتى هم من المبادئ التى قدستها احكام ونصوص خطنا الشريف الهميونى الصادر عن كاخانة وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التى ستبرم بين الباب العالى والدول المتحاربة يقتضى أن تكون جميعها نافذة بكامل احكامها فى ولاية مصر وكل المنظمات التى سنها أو سيسنها الباب العالى تكون أيضا مرعية الاجراء فى ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحقانية فقط وتتحصل الأموال والضرائب فى الديار المصرية باسمنا الشاهانى وحيث أن المصريين هم رعايا بابنا العالى ومن المقتضى وقايتهم من كل فعل اكرهى فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعها تنبع فى تحصيلها نفس القاعدة العادلة التى تستعملها حكومتنا فإذا حل أجل دفعها وجب التيقظ فى أمر تحصيلها تماما بنسبة الضرائب ورسوم الجمر والعشور وباقى الايرادات المعينة قيمتها فى فرماننا الملوكى الخصوصى الصادر بذلك وحيث أن العادة جارية بأن ترسل مصر سنويا غلالا وبقولا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة فيداوم إرسال عين هذه الخاصلات إلى المدينتين المنورتين ولما كانت حكومتنا السنوية عقدت على تحسين حال مسكوكاتها التى هى روح المعاملات فتجعلها فى حالة تكفل فى المستقبل ثبات قيمتها المسماة الشرعية والمتداولة وعدم تغييرها أذنا كم بموجب فرماننا هذا الملوكى بأن تكون نقودا فى مصر بنقش على الفضية منها والذهبية اسمنا الخاقانى وتكون جميعها مشابهة فى الحياة والقيمة للنقود السلطانية المضروبة فى الاستانة العلية وحيث أن ثمانية عشر ألف رجل يكفون لادارة ولاية مصر الداخلية فلا يسوغ ان تتعدوا هذا المقدار من العساكر لأى سبب كان ولكن لما كانت قوات مصر البرية والبحرية معدة بنوع خصوصى لخدمة الباب العالى فلا بأس من ازدياد هذا العدد فى أوقات الحرب بمانراه حكومتنا السنوية مناسبا وبمقتضى احكام احدى المنظمات الجارى العمل بموجبه تستخدم

العساكر المجموعة جديدا في سائر ممالكنا المحروسة خمس سنوات فإذا مضت يستبدلون بسواهم بناء على ذلك صار من اللازم ان يتبع نفس هذا النظام في ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما كان متعلقا بمدة الخدمة العسكرية واستعمال قصارى العدل في معاملة الجنود . ومن الواجب أن ترسل ولاية مصر أربعة آلاف رجل سنويا إلى الاستانة على انهم يقتضوا أن لا يكون فرق بين النشانات والرايات في كاية مصر وبين ما تستعمل محسنا كرها منها في سائر الممالك العثمانية وأن يلبس ضابطان البحرية المصرية نفس العلامات التي يلبسها ضابطان البحرية الأتراك وأن تكون رايات السفن المصرية مماثلة لنفس السفن التركية ومن ثم لوالى مصر أن يرقى ضباطه البرية والبحرية حتى رتبة أميرالاي أما الترقى لما فوق هذه الرتبة كرتبة الميرلوا والفریق فمن اللازم ضرورى أن تطلبوا رضانا الملوکی وتحصلوا على أوامرنا الشاهانية نشأه وليس لولاية مصر في المستقبل أن ينشئوا ولا سفينة واحدة قبل حصولهم على رضا الباب العالی ورخصة صريحة منه في ذلك وهذه الشروط جميعها مرتبطة كل الارتباط بالامتيار الوراثة فاذا لم ينفذ منها شرط واحد يعطل حينئذ الامتيار الوراثة المذكور ويزول الحال . هكذا اقتضت إرادتنا السامية في كل ماسبق إیراده فلا بد لكم ولأولادكم وذريتكم أن تفقدوا إحساننا الملوکی في هذا الخصوص حق قدره فتبدلون فصارى جهدكم في سبيل تنفيذ الشروط المدروجه في فرماننا الملوکی بغاية الدقة وتجنبون بمزيد الاعتناء بكل ما كان شبيها بالقاومة وتشتغلون بلا انقطاع فيما يؤول لسعادة أهالى مصر وراحتهم وتحمونهم ضد كل مظالم وتكدير وكل ماوقع من المسائل المهمة متعلقة بولاية مصر أطلبوا من بابنا العالی أوامره بشأنها .

(فيليب جلاد : قاموس الإدارة والقضاء المجلد الخامس)

— ١٠٠ —

— ١١ —

جواب

محمد علي الى الصدر الاعظم

بتاريخ ٧ حمادى الاول سنة ١٢٧٦ الموافق ٢٥ يونيو سنة ١٨٤١

تشرفت بورود كتاب دولتكم الذى بشرنى بأنه مرسل من لدى شوراي الدولة مهيب افندى الى ناظر العدالة الموجود بالمأمورية هنا لتسليمه الى خطا شريفا حاويا الشروط الآتية :

اننى تثبت على ولاية مصر مع التفويض بانتمائها الى ذرىتي المذكور من اكبر الى اصغر اولادى فيثبت الباب العالى وراثتهم . ثم قيل ان احكام خط كاخانه الشريف وجميع العهود المبرمة وتلك التى ستمبر مع الدول المتحالفة تنفذ بكاملها فى مصر وكذلك تكون نافذة فى مصر كافة القوانين الادارية المسنونة والى ستسن فى المملكه العثمانية مع مراعاة ماتستلزمه الظروف المحلية من التعديلات فيها . وقيل أيضا ان الضرائب والعشور والاياردات تتحصل فى مصر باسم الحضرة السلطانية الفخيمة بناء على القاعدة العادلة المتبعة فى الباب العالى وان الخراج السنوى المبين فى فرمان ملوكى آخر يؤدى فى اوقات معلومة وان العلال والبقول التى اعتادت الحكومة المصرية على ارساله سنويا الى المدينتين المقدستين (مكة والمدينة) يستمر ارسالها اليها فى اوقاتها . وان ترتيب قيمة النقود وهى مسألة شديدة الأهمية سينظم الباب العالى بطريقة لا يعود يحتمل معها حدث اى تغيير فى قيمتها المسماة وان من الواجب والحالة هذه أن تكون النقود الذهبية والفضية المأذونة ولاية مصر بضرها مشابها بتمام حالتها للنقود المسكوكة فى الضربخانة السلطانية . وان فى زمن السلام تكفى ثمانى عشر ألفا من الرجال لخدمة مصر الداخلية وأنه لا يسوغ تجاوز هذا العدد الا

فى حالة ما اذا اقتضت الاحوال فى اوقات الحرب بازدياد عدد قوات مصر البرية والبحرية فانها قوات معدة لخدمة الباب العالى وان مدة خدمة العسكرية يراعى فى ترتيبها قواعد العدل وعوائد الاهلين وان رايات العساكر المصرية لا يجب أن تختلف عما تستعمله منها الجنود العثمانية ونشاناتها لا يجب ان تختلف عما تستعمله الجنود العثمانية وكذا لا ينبغي ان تختلف النشانات وعلامتهم صابطان البرية المصرية ولارايات السفن المصرية عما كانت مسعملة منها فى الاستانة العلية وأن من اختصاص ولاية مصر ترقية الصابطان البرية والبحرية حتى رتبة اميرالاي وان مافاق من الترقيات هذه الرتبة راجع الأمر فيه للادارة السلطانية فهى تصدر أوامرها بهذا الخصوص وار لا تستطيع ولاية مصر أن تنشئ سفينة واحدة بدون إذن خصوصى تصدره اليها الحضرة السلطانية .

فبعد أن قدمت ألفاً من النشكرات على ماشملنى من الاحسانات الملوكية السامية اشتغلت بان تسلبت الخط الشريف الهميونى بما لاق به من شعائر الاحترام والشرف وقد رافقه موكب عظيم من محل إقامته مهيب افندى حتى سراى الولاية فى حالة ما لمحته واصلا سعيت لاستقباله بملء المنة وفريد النبيل فتلقته بيدي ورفعته باحترام نحو شفى وبعد أن علق الوزير المشار اليه الوسام الشريف المحسن على به على صدرى فض الخط الشريف على الجمهور أمام كل العلماء ورؤساء الأديان والقضاة وعبيد الباب العالى فاعرب الكل عن امتنانهم وبسطوا أكف الادعية بخلود السلطنة العثمانية وأطالة أيام الحضرة الشاهانية ولكي يشترك جميع رعايا السلطنة السنية بالسروور التي سببته هذه البسرى السعيدة ولكي تعم الدعايات بدوام السلطنة السنية أمرت باطلاق المدافع مرات عديدة فى الاسكندرية من الطوابى والقلاع ومن السفن مع رفع الرايات عليها وكذلك قد أطلقت المدافع فى مصر وباقي المدن دلالة على الابتهاج . نعم أتى لو صرفت قواى جميعها فى سبيل معرفة الاحسانات

الملوكية والتشكر إلى الحضرة الشاهانية لم تكن تشكراني هذه وامتناني لتوازي مقدار الانعامات السلطانية التي شملتني غير أنني أتناجي وأعد نفسي سعيدا إذا تمكنت من تكريس أيامي الباقية من حياتي لخدمة الذات الشاهانية ومن المحقق أنني أكون قد قمت في ذلك بواجب مقدس استحق معه السعادة في الدنيا والآخرة فأقوم بأمانة واستقامة في تنفيذ الشروط المشروحة في فرمان الهميون في الآنف الذكر وأولادي وذريتي من بعدى يجدون في ذلك قاعدة عمومية يسيرون على موجهها ليكونوا من التوابع الخاضعين للباب العالي وتكون منيتهم الوحيدة كمنيتي ألا وهي ابذل ما في وسعهم ليستحق في كل زمان ومكان من انعامات السلطنة السنية تلك هي الشعائر التي قادني لتسطير وضعيتي هذه بمناسبة رجوع مهيب إلى الاستانة العلية لبتشرف بتسليمها لدولتكم فاذا وصلت أتوسل اليكم أن تلتمسوا إلى مداومة انعطاف الحضرة الشاهانية على ولولم أكن مستحقا هذه النعمة مع مداومة ما عودتموه على دولتكم من التعطف لنحوى واستمرار التفاتكم فانها عريضة عندي وثيمة .

(فيليب جلاد - قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ١٠٣ —

— ١٢ —

فرمان

مرسل لسمو اسماعيل باشا تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية
وكفلت فيه بعض حقوق معلومة مؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الموافق ١٢
محرم الحرام سنة ١٢٨٣

حيث أننى قد أطاعت على طلبك المرفوع للاعتاب السنية الذى أوضحت
فيه أن تعديل قاعدة التوارث المقررة فى فرمان الشاهانى المؤرخ فى شهر
ربيع الآخر سنة ١٢٤٣ ومقدم إلى حدى محمد على باشا حالة تقييده ولاية
مصر بطريقة التوارث المشمول ذلك فرمان بخطى الهمايوى وإن انتقال
الولاية بطريق الأثر من الأب إلى الابن من صلته بحسب ترتيب البكورية
هما امران مناسبان لحسن إدارة مصر ونمو سعادة أدايلها وحيث أننى أقدر
من جهة أخرى مساعيك وبذلك قصارى جهدى من يوم تقليدك ولاية مصر
فى سبيل الوصول إلى هذه الغاية حق قدرها وحيث أن مصر هى مقاطعه
من مقاطعات مملكتى الأكثر أهميه وحيث إنك ما برحت حتى الآن تهرن
على أمانتك وخلوصك نحو ذاتى المملوكية ولما كان من مرادى أن اظهر لك
بنوع سنى ساطع عظم ثقتى التامة بك قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل
ولاية مصر مع ما هو تابع اليها من الأراضى وكامل ما حقاتها وقائم مقاميتى
سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك المذكور بطريق الارث بالصورة نفسها
إلى أكبر أولاد ذريتك فإذا اخلى منصب الولاية من والى ولم يترك والى
المتوفى ولدا ذكرًا ينتقل الارث حينئذ إلى أكبر إخوته وإن لم يكن له إخوة
فإلى أكبر أولاد كبير إخوته المتوفين المذكور . هذا قانون التوارث الواجب
اتباعه من الآن فصاعد فى مصر وفضلا على ما ذكر فإن الشروط المينة فى
الفرمان الآنف الذكر نبقى ولن تزل دائما أبدا نافذة المفعول كما فى الماضى

ومن المقتضى مراعاة كل شرط منها لأنه في مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها وقد ثبتت أيضا كافة المسموحات الممنوحة أخيرا من لدن حكومتى السلطانية للولايات المصرية متعلقة بما ذويتها في أن ترفع عدد حيوتها حتى الثلاثين ألف رجل وفي أن تستمر نقودها مختلفة في العيار عن نقود السلطنة العثمانية وفي أن تمنح رتب حكومتها الشاهانية حتى الرتبة الثانية وكذلك تثبيت القاعدة الممنوع بموجبها وراثته أو لادنات ولاية مصر المذكور فتبقى مرعية كما في الماضي أما الخراج الذى قدمته ولاية مصر للخزينة الملوكية العامرة وقدره ثمانون ألفا من الألباس فقد يرفع إلى مائة وخمسين ألفا من الألباس فيبدأ بدفعها من شهر محرم الحرام سنة ١٢٨٣ بواقع الليرة العثمانية مائة قرش أى سبع مائة وخمسين ألف من الليرات العثمانية ستويا وحيث صدرت إرادتى الشاهانية هذا على قصد تنفيذ صورتها المشروحة أعلاه فنحدر هذا الفرمان الملوكي متوجا بخطى الشريف الهمايونى وتسلم . ويدعى من جهتك أن تستعمل ما انطويت عليه من الصدق والاستقامة وما حزته من الدراية بأحوال مصر فى سبيل الاعتناء بإدارة ولايتك فتجتهد بان تكفل لساكنها تمام الراحة والأمانى مع معرفة قدر احساناتى الملوكية التى نالتك منى بواسطة نمسلك بمراعاة الشروط المقررة أعلاه .

(فيليب جلاد - قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

— ١٠٥ —

— ١٣ —

فرمان

الفرمان الصادر من الحضرة السلطانية الجليلة إلى حضرة الخديوى
الأخفم وذلك في تأكيد سائر الفرمانات التي اعطيت سابقا إلى من تولوا
الخديوية المصرية وبإضافة امتيازات جديدة وذلك في غرة جمادى الأولى سنة
١٢٩٠ (٢٧ يونية ١٨٧٣)

... فمن المعلوم لديكم أنكم استدعيتكم من جميع الخطوط الهمايونية والأوامر
الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث
إلى عهدة وإلى مصر الأسبق محمد على باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت
تعديل توارث الخديوية المصرية أو بخصوص إعطاء بعض امتيازات حسبا
استوجبها موضع الخديوية وأمرجة الأهالي وطبائعها الخصوصية وجعلها
فرمانا واحدا مع التعديلات اللازمة في أحكامها والتفصيلات المقتضية في
عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائما مقام الفرمانات السابقة
وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولا بها ومرعية الاجراء على الدوام
والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا الجليلة الملوكية ، وهانحن
نذكر ونبين لكم أحكامهم على الوجه الآتي .

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار
تعيينها بالفرمان العالى الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من شهور
سنة ١٢٥٧ الموشح أعلاه بالخط الهمايوني وتبديلها بأصول حصر الوراثه
الخديوية في أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير
تخصيص مسند الخديوية الجليل وتوجيهه الى أكبر أولاد الخديو المذكور
وبعده إلى أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم
الذكوري على الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا

لاستكمال سعادة أحوال أهلها و...كانها . هذا مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الحميلة المصرية في استنصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الجسيمة ورفاهية أهلها وحصول وتوقا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلا محل أن يكون دليلا باهرا على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتى بيانها ، وهى أن خديوية مصر الجالية وملحقاتها وجهاتها المعلومة الحارية إدارتها بمعرفتها مع ماضى إلحاقها بها أخبرا من فائدتهمى سوا كن ومصوع وملحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديوبا على الأقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بان لا يكون للخديوي ولد ذكر يصير توجيهها إلى أكبر إخوته الذكور وإذا لم يوجد له أخ بقيد الحياة فإلى أكبر أولاد الأخ الأكبر ، وهكذا تتخذ هذه الأصول فانونا مستمرا وقاعدة مرعية أبدية فى توارث الخديوية المصرية ، ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الإناث أصلا .

ولأجل تأمين توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل الوصاية المقتضية فى إدارة أمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذى هو أكبر أولادكم الذكور صغيرا وصيبا بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة ، فى الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنية بنوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق الصبى إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليه هو وختم أيضا اثنان من الأمراء المصرية المسأورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الإشهاد ، وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام الإدارة فى الحال ، وبعده ذلك تعرض

الكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على ذلك الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال ويبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ ، وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور تتشكل هيئة الوصاية من الدوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم ، ويصير انتخاب وصى فى الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره ، وهو أنه فى تلك الساعة تصير المذاكرة والمدولة ما بين هؤلاء الدوات فى حق انتخاب وصى منهم فإذا حصل انفاقهم أو اتفاق أكرثية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك الذات وصيا على الخديوية ، وإذا اختلفت الآراء بان رغب نصفهم فى تعيين ذات والنصف الآخر فى تعيين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة فى الذكر من تلك المأموريات ، أعنى المأمور على المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب المحرر آنفا من الداخلية إلى آخره وتتشكل هيئة الوصاية من الدوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضبطة من طرفهم الى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها فى الصورة الأولى ، أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك فى الصورة الثانية ، أعنى فيما إذا كان انتخاب الرصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها فى تلك الدة ، وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية فى ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقيين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفى الوصى فى تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفة السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذى

نصب وصيا وبمجرد بلوغ الخديو الصبي إلى سن الثماني عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه ، وهذا حسب ماتقرر لدينا واقضته إرادتنا الملوكية ، ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالي والسكان وراحتهم من أهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة المالكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدة على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الإمتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الإمتيازات المعطاة قديما وحديثا من طرف الدولة العلية إلى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفا عن سلف وتلك السكيفية هي أنه لما كان إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها المالكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من المواد العائدة على الحكومة المصرية والمتعلقة بها ومن المعلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معمرورها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إخراجاتها 'عمومية بالأحوال والمواقع وأمزجة الأهالي وطبائعهم فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى أعمال قوانين ونظامات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لاجل تسهيل تمشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الأهالي مع الأجانب وترقى وتوسع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية فى حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم اخلال معاهدات الدولة العلية البوليتقية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة فى الأمور المالية قد صار اعطاء المأذونية التام له فى عقد استقراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما

للاستقراض بشرط أن يكون باسم الحكومة المصرية وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو الأمر المهم والمعنى به زيادة عن كل شئ من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة فى تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها بنسبة الحلات الرمن والموقع وكذا فى تسخير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب الايجاب واللزوم وكذا أبقيا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق إعطاء رتبة من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكوكات الجارى ضربها بمصر نكون باسمنا الملوكة وأن تكون اعلام وصناجق العساكر البرية والبحرية الموجودة فى الخطة المصرية كالاعلام وصناجق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن زرع أى مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان لاغيرها من السفن الحربية فانها جائز إنشاءؤها بلا استئذان ولأجل إعلان المواد المشروحة أعلاه وتأيدها أصدرنا لكم أمرنا هذا الجليل القدر من ديواننا الهمايوني بمقتضى إرادتنا الملوكية وصار نوشيخ أعلاه بخطنا الهمايوني واعطاؤه لكم متمما ومكملا ومعدلا وهصرح بالخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس وترتيب وراثته الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى إدارة الأوامر المملوكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الاحكام المندرجة بهذا فرمان الجديد نافذة وبافية ومرعية الاحراء على ممر الزمان وقائمه مقام أحكام فرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملوكية فيلزم أن تعلموا قدر لطف عنايتنا الملوكية وأداء شكرها بصرف جل هممكم فى حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية امنية الأهالى المنوطة بها استحصال راحتهم على حسب ما جباكم عليه من الشيم المرغوبة والغيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من

الوقوف والمعلومات في أحوال تلك الحوالى والاقطار وأن نراعوا اجراء
الشروط المقررة في هذا الفرمان الجديد وأداء المائه وخمسين ألف كيسمة التى
هى ويركو مصر المقطوع سنويا بأوقاتها وزمانها إلى خزينتنا الجميلة الشاهانية
على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك تحريرا فى سنة ١٢٩٠ .

إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار . الجزء الثانى
وفيليب جلاد . قاموس الإدارة والقضاء المجلد الخامس

- ١١١ -

- ١٤ -

خط

شريف مرسل إلى سمو اسماعيل باشا بخصوص مرسى زيلع

مؤرخ ٢٧ جمادى الأول ١٢٩٢ الموافق يوليو ١٨٧٥

ولما كنا مقدرين ما قدمتموه وما لم تزالوا تقدموه في كل حين من
البراهين على خلوصكم وصدق أمانتكم نحو ذاتنا الشاهانية حق قدرها ولما كنا
راضين عن التنظيمات التي أجريتموها في مصر وهي جزء مهم من ممالكنا
المحروسة ولما كانت التنظيمات المذكورة منطبقه على رغائبنا ومقاصدنا الشاهانية
وحيث أننا راغبون في إزدياد الإيرادات الناتجة من مرسى زيلع لأنه أهل
بالتفتنا الملوكي فبناء على ذلك قررت سدتنا الملوكية تسكلة للتحسينات
المتمة حتى الآن بان تعهد اليكم حكومه هذا المرسى الواقع على شواطئ
افريقية على بعد من سنجق حديدة الذي كان المرسى المذكور تابعا اليه ولقاء
هذا التنازل يتوجب عليكم أن تدفعوا سنويا لخزينتنا العامرة السلطانية خمس
عشرة ألف ليرة عثمانية . والله مسئول لتسكيل مساعيتكم بالنجاح .

(فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء المجلد الخامس)

الحمد لله وحده والعسلوة والسلام على من لا نبي بعده

اقول وانما محمد بن علي أمير بلاد الديار تحت طاعة الله ورسوله ثم تحت طاعة الامن الاجل فخر الاسلام والمسلمين فاصبر شرفه سبل المسلمين كما قل جيو ش المصروفة جهاد وصف ماشته ربح الله صدقه وامضى عزاهم الذين هم تحت العز برا الاكرم والوزمرا المكر ذرى الفتوحات المسعدة في كل آن والمزاجيا التي ينبغي بعقود هسها جبه الزمان مولانا الخلد توى اسماعيل بن مولانا ابراهيم لازانت كواكب سمودرة لاهورة المطالع ومواكب ججوزده قاهره الصلاح طالعنا تحتنا ارضي صحته وسلا مني قابلا مسلما انا واهل طاعته ومملكتي كما ذكره فني ذكر منته وارجموا من الله تعالى ان جده بم العصور لند الخلد بوجه ورتبنا فان كونه تحت طاعة المكرمة الخلد بوجه لا امن على نصوب ومالي وعلالي واتمني من السعادة الخلد بويه مكافاة لصداقتي لها ان يصمد رطافنا كوج ان الامارة لي ولذريتي من بعد ي ههنا ماد متصادحا انا وذريتي والله يوفيني لطلبنا تنهولي بقصتي الخلد بوى الاضطر وارجموا لها الباشا ان لغرض لهذا الخلد بوى الاضطر

١
٢
٣
٤

الامير محمد بن علي
بن عبد الشكور
امير هر



بكر رضا الزويج
قصور عثمان
بالاهدم ومكة
منه بانه

- ١٥ -

خطاب

الأمير محمد بن علي بن عبد الشكور أمير هرز

إلى محمد رؤوف باشا في ٧ رمضان ١٢٩٢ - ٧ أكتوبر ١٨٧٥

الحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده

أقول وأنا محمد بن علي أمير بلاد الهرز تحت طاعة الله ورسوله ثم تحت طاعة الآخر الأجل نجر الاسلام والمسلمين ناصر شريعته سيد المرسلين كافل جيوش المنصورة محمد رؤوف باشه رفع الله قدره واهمى عزائه الذي هو تحت العزيز الأكرم والوزير المكرم ذوى الفترحات المتجددة في كل آن والذرايا التي يتحلى بعقود حسناتها جيد الزمان مولانا الخديوى اسماعيل بن مولانا ابراهيم لازلت كواكب سموده زاهرة المطالع ومواكب جنوده قاهرة الطاليع طائعا مختارا في صحتي وسلامتي قابلا مسليا أنا وأهل طاعتي ومملكتي كما ذكرته ولن ذكرك وأرجو من الله تعالى أن يديم الصولة الخديوية ورغبتي أن أكون تحت طاعة الحكومة الخديوية لأأمن على نفسي ومالي وعيالي ورائتي من السعادة الخديوية مكانة لصدائقي لها أن يصدر لي فرمانا كريم ان الامارة لي ولندرتي من بعدى هذا مادمت صادقا أنا وذريتي والله يوفقني لطلبات ولى نعمتي الخديوى الأعظم وأرجوكم أيها الباشا أن تعرض هذا للخديوى الأعظم .

(الأمير محمد بن علي بن عبد الشكور أمير هرز)

صورة

المعاهدة مع بريطانيا العظمى بخصوص سواحل السومال

٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧

أنه لما أراد كل من حكومة دولة الانكليز والحكومة الخديوية المصرية عقد اتفاق ما بينهما بخصوص إقرار دولة الانكليز على تسلط الحكومة الخديوية بالنسبة لتبعيتها إلى الدولة العلية على سواحل بلاد السومال لغاية رأس حقون رخصت حكومة دولة الانكليز جناب المسيو فيشان قنصل جنرال الدولة المشار إليها بالقطر المصري والحكومة الخديوية المصرية دولتو شريف باشا ناظر خارجيتها بعقد الشروط الآتية وهي .

بند ١

مع حفظ وابقاء الاشتراطات المنوه عنها بالبند الخامس من هذه المقالة تتعهد الحكومة الخديوية بأنه من تاريخ تنفيذ هذه الشروط ومن تاريخ إقرار حكومة دولة الانكليز رسمياً على تسلط الحكومة المصرية على أراضي سواحل السومال تبقى مينى بوطار ومينة بربرة بصفة ميتين ممتازين اذا لم يكن سبق اتخاذ التدابير اللازمة لغاية الآن لذلك وكذلك تتعهد الحكومة الخديوية بالا تعطي في هاتين الميتين أى احتكار أو أى التزام كان لأحد ما ولا ترخص باجراء شىء مما يعطل حركة التجارة فيهما وأن لا تأخذ عوائد كارك على البضائع الواردة إليها زيادة عن خمسة فى المائة وعلى البضائع الصادرة إلى جهتي تاجورة وزيلع وكذلك فى سائر مين سواحل بلاد السومال زيادة عما هو جارى أخذه فى مينى بوطار وبربرة وبشرط أن يكون تبعه دولة الانكليز وتجارها وسفنها معاملين كتبعه دولة ممتازة فى جميع جهات تلك البلاد التى تدخل تحت تسلط الحكومة المصرية .

بنـد ٢

يتعهد حضرة خديو مصر الأنخم عن نفسه وعن يخلفه بأن لايرخص باعطاء أى قطعة كانت من هذه البلاد التى تدخل فى حوزة حكومته بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية .

بنـد ٣

يكون لدولة الانكليز الحق فى تعيين مأمورى قنصليات فى جميع المين والجهات الموجودة على ساحل البلاد المذكورة ويكون مأمورو القنصليات السابق ذكرهم متمتعين بجميع الامتيازات والمعافاة وسائر المزايا المعطاة والتى يمكن اعطاؤها إلى سائر مأمورى قنصليات أى دولة بمتازة ولا يسوغ تعيين مأمورى قنصليات من أهالى تلك البلاد أو من أهالى البلاد المجاورة لها .

بنـد ٤

أما من خصوص تجارة الرقيق وأمور الضبط والربط فى بحرية تلك البلاد فالحكومة الخديوية تتعهد بمنع تصدير رقيق من الجهات المذكورة وتمنع تجارته كما فى سائر أقطارها وأن تلاحظ أمور الضبط والربط فيها لغاية بربرة وكذلك ليس على الحكومة الخديوية من الآن لغاية ماتنظم أمور إدارتها فى جميع الجهات من بربرة إلى رأس حفون سوى أن تلتزم باجراء جميع ما فى إمكانها لمنع تجارة الرقيق وحفظ أمور الضبط والربط وقد قبلت الحكومة الخديوية أن نكون سفن الانكليز أيضاً مأمورة بملاحظة منع تجارة الرقيق وأن تضبط وترسل إلى المجالس المختصة بهذا الأمر جميع السفن التى تراها مشغلة بهذه التجارة أو تكون مشبوهة بالاشتغال بهذه التجارة فى جميع السواحل الموجودة بالسومال التابعة للقطر المصرى .

بند ٥

تعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ عند ما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الأنكليز تعهداً رسمياً تاماً بأن لا تعطى بأى وجه كان إلى أى دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلاد السومال أو من سائر البلاد التى أدخلت فى حوزة الحكومة المصرية وصارت جزء من ممالك الدولة العلية المعطاة إلى الحكومة المصرية أو أى قطعة من القطر المصرى أو من البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أى دولة كانت أجنبية وعلى ذلك صار عقد هذه الشروط ووضع كل من الطرفين امضاء

تحريراً بسكندرية فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ .

امضاء	امضاء
قشيان	شريف

(اسماعيل سرهنك - حقائق الأخبار عن دول البحار الجزء الثانى) .

— ١١٧ —

— ١٧ —

معاهدة الرقيق مع بريطانيا العظمى

في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧

لما كان من أقمى آمال كل من حكومتى جناب ملكة بريطانيا العظمى وايرلانده المتحدة وحضرة خديو مصر التعاون فى أبطال منع بيع الرقيق بالكلية وكنا قد صمما على عقد معاهدة للوصول لهذا الغرض حصل الرضا والاتفاق بين الواضعين إمضاءهم أدناه المأذونين بهذا الشأن على تدوين البنود الآتية وهى .

بند ١

حيث أنه سائق صدور لأئحة من الحكومة الخديوية بمنع بيع الرقيق السودانى والحبشى فى الجهات التابعة لها فتتعهد الحكومة المشار إليها بأن تمنع منعاً كلياً من الآن فصاعداً ادخال العبيد السودانين والحبشيين باراضى القطر المصرى وملحقاته سواء كان بطريق البر أو البحور المارة من تلك الأراضى وبأن تعاقب بأشد الجزاء على مقتضى القوانين المصرية الجارى العمل بها أو بموجب ما سيأتى بيانه بهذه المعاهدة كل من وجد متعاطياً بيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره وكذلك تتعهد بأن تمنع اخراج الرقيق السودانى أو الحبشى إلى خارج القطر المصرى وملحقاته منعاً مطلقاً ما لم تحقق وتثبت صحة عقته أو حريته ولا بد أن يذكر بورقة العنق أو بالباسبور الذى يعطى لأولئك السودانين أو الحبشيين من طرف الحكومة المصرية قبل خروجهم بأنهم أحرار ويمسكتهم أن يتولوا أمر أنفسهم كيف شاؤوا بلا قيد أو شرط ما

بند ٢

كل شخص يوجد بأرض مصر أو بحدودها أو بالجهات التابعة لها بوسط

أفريقيا متعاملا ببيع الرقيق السودانى أو الحبشى مباشرة أو بواسطة غيره تعتبره الحكومة المصرية هو ومن يكون مشتركا معه بمنزلة السارقين القاتلين فإن كان من تبعتهما يحاكم أمام مجلس عسكرى والاتحال حالاً محاكمته على المجالس المختصة بذلك وترسل لها المحاضر المحررة من الجهة العليا من جهات الحكومة المصرية فى المحل الذى ثبت فيه حصول التجارة وكافة الأوراق والمستندات الدالة على جنحته للحكم فيها بمقتضى قوانين الحكومة التى يكون تابعا لها مادامت هذه القوانين تجيز ذلك وما يوحد من الرقيق السودانى أو الحبشى بأيدي أى تاجر كان يصير أعطائه حريته ومعاملته بمقتضى المدون ببند ٣ الآتى والذيل المؤشر عليه بحرف (ا) المتمم لهذه المعاهدة .

بند ٣

نظرا لكون إعادة الرقيق السودانين أو الحبشيين لبلادهم بالنانى سواء كانوا منزعين من أيدي المتجرين فيهم أو معتوقين يتعذر حصولها وينشأ منها إما هلاكهم من التعب أو من الفاقة أو وقوعهم فى رقبسة الرق ثانيا تستمر الحكومة بان تجرى معهم الإجراءات السابق اتخاذها بمعرفتها فى حق الرقيق ومنذ كورة فى الذيل المؤشر بحرف (ا) المحكى عنه .

بند ٤

تستعمل الحكومة المصرية سطوتها على قدر الاستطاعة لمنع مايجرى من المقاتلات بين قبائل أفريقيا الوسطى بقصد الاستيلاء على الرقيق وبيعهم وتتعهد بأن تعامل معاملة القاتلين كل من يوجد متعاطيا ببيع الأولاد أو جلبها فان كان المرتكبون لذلك من تبعة الحكومة المصرية تصير محاكمتهم أمام مجلس عسكرى والاتحال محاكمتهم على المجالس المختصة بالحكم وترسل لها المحاضر والأوراق والمستندات للفصل فى الدعوى بمقتضى قانون بلادهم كما هو مذكور ببند (٢) .

بنـد ٥

تتعهد الحكومة المصرية بنشر أمر خصوصى يرفق بهذه المعاهدة ويكون من مقتضاه منع بيع الرقيق بالسكينة فى أرض مصر من ابتداء تاريخ يتحدد بالأمر المشار اليه وتخصيص نوع الجزاء الذى يترتب على من يخالف منطوقها.

بنـد ٦

لأجل زيادة الوثوق من منع بيع الرقيق السودانى والحبشى بالبحر الأحمر ترضى الحكومة المصرية بأن السفن الانجليزية تجرى التفتيش والبحث والقبض عند اللزوم على أى مركب تكون متعاطية تجارة الرقيق من السودان أو الحبش وتسليمها لاحد مراكز الحكومة المصرية القريب من محل الواقعة أو للمركز الاوفق لأجل الحكم على تلك المركب بما يلزم وكذلك يصير ضبط أى مركب مصرية تتحقق فيها شبهة وجود رقيق للمبيع أو تكون تعاطت بيع الرقيق فى أنشاء سفريتها واجراء التفتيش وضبط الرقيق يكونان بخليج عدن وفى ساحلى بلاد العرب وبالجبهة الشرقية من أفريقيا وبمياه سواحل مصر والجهات التابعة لها ما يوجد من الرقيق سودانى أو حبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الانجليزية وهى تتعهد بإجراء ما يقتضى لحصوله على تمام الحرية أما المركب وشحناتها وطقم بحريتها فيصير تسليمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة المصرية لمحل الواقعة أو للمركز اللائق لأجل توقيع الحكم عليها بما يلزم فاذا لم يتسير لقبودان المركب الانجليزية تسليم ما يكون صار ضبطه من الرقيق لمحل تابع لحكومة الانجليز أو اذا دعت الضرورة فى مصلحة الرقيق سودانى أو حبشى لتسليمهم للحكومة المصرية فالحكومة المشار إليها تتعهد بناء على طلب قبودان المركب الانجليزى أو الضابط الذى يستنبه لذلك أن تقبل الرقيق سودانى أو حبشى وتعطيهم حريتهم وتمنعهم عين الامتيازات التى تمنحها للرقيق السودانى أو الحبشى المضبوط بمعرفة جهاتها كذلك تقبل الحكومة

الانجليزية من جهتها بأن أى مركب انجليزية سائرة ببنديرة انجليزية فى البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى ساحل بلاد العرب أو فى المياه الداخلة بالقطر المصرى أو فى الجهات التابعة لهم توجد متعاطية التجارة فى الرقيق سودانى أو حبشى يصير تفتيشها وحجزها وضبطها بمعرفة الحكومة المصرية انما المركب بشحناتها وطقم بحريتها يصير تسليمها لأقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية له لأجل توقيع الحكم عليها وما يصير ضبطه من الرقيق سودانى أو حبشى تعطى لهم الحريز بمعرفة الحكومة المصرية وتبقى متولية أمره اذا حكم بعدم صحة الحجز أو الضبط أو اقامه الدعوى من المجلس المختص بالحكم فالحكومة التابعة لها المركب التى أجرت ذلك تكون ملزمة بأن تعطى تعويضا لائفا بحسب الاحوال لحكومة المركب التى صار ضبطها أو اقامة الدعوى عليها .

بند ٧

يكون اجراء العمل بمقتضى هذه المعاهدة فى القطر المصرى لحد أصوان من تاريخ توقيع الامضاء عليها وفى ملحقات الحكومة المصرية بافريقيا العليا وبسواحل البحر الأحمر من بعد مضى ثلاثة شهور من ذلك التاريخ بناء عليه فقد تحررت هذه المعاهدة بتاريخ ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ وتوقعت عليها إمضاء واختام الواضعين أسماءهم فيه أدناه .

الامضاء

الامضاء

فيثيان

شريف

(اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار الجزء الثانى)

— ١٢١ —

— ١٨ —

صورة

نسخة ذيل للمعاهدة التي عقدت بين حكومة بريطانيا العظمى وبين الحكومة المصرية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ بشأن إبطال تجارة الرقيق

أن الجارى لحد الآن هو أن الضبطية هي المناطه بكل مايتعلق بالرقيق من نحو عتقهم وتربية الاطفال منهم وما ينسب له ذلك فمن الآن يترتب بكل من محافظتى مصر واسكندرية قلم مخصوص لهذا العرض ويباط بكل مايتعلق بالرقيق في المدينتين المذكورتين من نحو عتقهم وغيره أما في الأقاليم فالقسم الذى يترتب لذلك يكون تحت ملاحظة مفتشى العموم ويكون للقلم المذكور دفتر يتقيد به بغاية التفصيل جميع الوقائع التى تختص بالرقيق المعتوق فى حاله ما إذا تقدمت شكوى من بعض القنصلات أو من أفراد العامة فعلى القلم المذكور أخذ الاستعلامات اللازمة عن تلك الشكوى فإذا ظهر من الاستعلام أحقتها ترسل القضية للجهة اختصاصها لكي يحرى فيها مقضى الأصول المقررة للعتق أما ان كانت الشكوى مقدمه من نفس العبد فعلى القلم بعد نبوت شكواه أن يعطيه ورقة عتق من دفتر قسيمة يكون مخصصا لهذا الشأن وكل من أخذ من معتوقه ورقة عتقه أو منعه أو اشترك فى منعه من الحرية بوسائل اعتصابية أو غشبية يعامل معاملة من اتجر فى الرقيق على الحكومة أن تقوم بتوارمات العبيد والمعتوقين فالذكور منهم يستخدمون بحسب الأحوال أو بحسب اختيارهم إما فى الزراعة أو فى الخدمة المنزلية أو فى العسكرية والانات يستخدمن إما فى محلات للحكومة أو فى منارل معتبرة أما الاطفال منهم فيسمنر إدخالهم أن كانوا ذكورا فى مدارس أو فى معامل الحكومة وإن كان أناتا فيدخل فى المدارس المخصصة للانات هذا وكل مايتعلق بتربية هؤلاء الاطفال يكون محولا للملاحظة والتفات محافظتى مصر والاسكندرية الواجب على كل منهما

الخبرة مع نظارة المعارف في شأن ما يستحسن اجراؤه في حقهم من التربية
الذكور الذين يوجدون بالأرياف بصبر وضعهم بمعرفة مفتشى الأقاليم في
مكاتب البنادر أما الأناث فيصيرارسالهن لمصر والمعتوق من الرقيق الموجود
بالسودان يصير استخدامهم برغبتهم أما بالزراعة أو بالخدمة المنزلية أو
بالعسكرية تحرر هذا التذييل بالاسكندرية في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ للعمل
بمقتضاه من تاريخ إجراء العمل بموجب المعاهدة الأصلية .

الامضاء

الامضاء

فيثيان

شريف

(اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار في دول البحار الجزء الثاني)

وفاق

بين حكومة جلالة ملك الانجليز وحكومة الجنب العالى خديو مصر
بشأن إدارة السودان فى المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة
الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد
حكومتا جلالة ملك الانجليز والجنب العالى الخديوى ،

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة
الأقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه
الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال
الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة
على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى
الآف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث إنه نراى من جملة وجوه أصريية إلحاق وادى حلعا وسواكن
إداريا بالأقاليم المفتوحة المجاورة لهما .

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بمالهما من
التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(المادة الأولى)

تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى
الدرجة الثانية والعشرين فى خطوط العرض وهى :

أولا - الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢ أو

ثانيا - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان

الآخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو
ثالثا - الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(المادة الثانية)

يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصري فقط .

(المادة الثالثة)

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(المادة الرابعة)

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجنب العالى الخديوى .

(المادة الخامسة)

لايسرى على السودان أو على جزء منه شيء مامن القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(المادة السادسة)

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(المادة السابعة)

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

(المادة الثامنة)

فما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(المادة التاسعة)

يعتبر السودان بأجمعه ، ما عدا مدينة سواكن ، تحت الأحكام العرفية وذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(المادة العاشرة)

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصلات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(المادة الحادية عشرة)

منوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالإجراءات اللازمة اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(المادة الثانية عشرة)

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها
تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير ١٨٩٩

الإمضاءات : (كرومر) (بطرس غالى)

حيث تقرر في المادة الثامنة من الوفاق المعقود بيننا في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة المحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ما عدا مدينة سواكن وحيث إنه لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في أى وقت من الأوقات وقد تراءى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصاً لما يترتب عليه من النفقات وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات بين أهلها قد ألحق بهم ضرر آجسياً فيكون حينئذ من الصواب إجراء المساواة بين تلك المدينة وباقي السودان .

وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراءى لنا تعديل الوفاق المشار إليه . فبما لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلك قد حصل التراضى والاتفاق بيننا على ما هو آت .

— ١٢٧ —

(المادة الأولى)

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩
التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذي تقرر في
ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل .

تحريرا بمصر في ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩

إمضاء إمضاء

(بطرس غالى) (كرومر)

(مجلس الشيوخ - قانون رقم ٦٠ سنة ١٩٣٦)

مصنّاد البحث

اكتفينا بذكر ما أشارت اليه هوامش البحث من الأوراق الحكومية وكتابات المعاصرين وبحوث المؤرخين ، فأغفلنا عددا كبيرا من المراجع التي تناول الموضوع من شتى نواحيه ولا يقسع المقام لذكرها . والأوراق الحكومية منها ما هو منشور ونهنا ما يزال مودعا في دور محفوظات الدول سواء في القاهرة أو في لندن وباريس وفيينا وواشنطن . وبما يجب ذكره أنه يوجد بمصر اى عابدين صورة كاملة من الوثائق الأمريكية مأخوذة بالقوتسات من واشنطن . ولذلك أدخلنا هذه الوثائق ضمن [الوثائق] الموحدة بالسراى العامة . وقد ذكرنا عند الاشارة الى المحفوظات المصرية نمرة الدفتر ورقم الوثيقة وفعانا ذلك عند ذكر الوثائق الأمريكية فأثبتنا نمرة الملحد ورقم الوثيقة ، ثم اتبعنا هذه الطريقة نفسها عند الاشارة الى الوثائق الانجليزية والفرنسية والنسوية . ونشر ريليه قطاوى بك الوثائق الروسية الموجودة ضمن محفوظات قنصلية روسيا العامة في مصر وقد أثبتنا هذه تحت اسمه ضمن الوثائق الأخرى المطبوعة .

وثائق غير منشورة

١ — المحفوظات المصرية — سراى عابدين،

ا — دفاتر المعنية (تركى)

ب — دفاتر ومحافظ المعنية (عربى)

ج — المراسلات الفرنسية — والأرقام المقيدة هي نمرة الدوسيهات كالتى : -

71/1 — 71/7. Correspond. Gordon Pacha (1873 — 1878).

72/1 Soudan et Afrique Equatoriale (Doss. général)

73/2 Soudan et Afrique Orientale (Doss. général)

73/3 Conflit avec l'Abyssinie.

73/5 Corresp. Munzinger.

9/1 Corresp. Rstib Pacha.

د — الوثائق الأمريكية [Abdin — American]

Egyptian Despatches from the Consulate General of the U. S. A. in Egypt to the Department of State. Washington (1849—1879).

ه — المحفوظات الانجليزية — وزارة الخارجية (لندن)

Public Record Office « F. O. »

F. O. 84. Slave Trade, Turkey (Egypt) 1862—1885.

F. O. 78. Turkey (Egypt) Consular and Diplomatic Corresp. 1837—1844

F. O. 78. (3185—3189) Turkey (Egypt) Claims to Sovereignty in Red Sea, Africa and Arabia and Somali Coast (1815—1877)

F. O. 65/932. Russia.

F. O. 244/112. Germany 1851.

F. O. 78/381. Turkey. Report on Egypt and Candia by (Dr.) John Bowring. March. 1839 « Also published in 1840 »

٣. — الوثائق الفرنسية — وزارة الخارجية (باريس)

Correspond. Politique—Egypte (Années 1829—1870)

٤. — الوثائق النمساوية — وزارة الخارجية (فيينا)

٥. — Archiv.

A. Egypte.

1. General Consulat Zu Alexandrien und Cairo (1828—1881)

B. Turquie

2. Constantinople Rapports Expéditions Varia 1865—1866—1871

3. Rapports politiques de Constantinople 1820—1879.

وثائق مطبوعة

1. Actes Diplomatiques et Firmans Imperiaux relatifs a' l'Egypte (1804—1879) Caïre 1880.
2. Blue Books—Parliamentary Sessional Papers (1863—1890)
 Egypt No 1. (1878) Convention between the British And Egyptian Governments for the Suppression of the Slave Trade London 1878.
 Egypt No 3. (1891) Report on the Administration and Condition of Egypt and the Progress of Reforms. Dated March 29, 1891.
 Egypt No. 4 (1879), Firmans granted by the Sultans to the Viceroy of Egypt 1841—1873. With Correspond. relating thereto. London 1879.
 Egypt No. 5 (1887) Reports by Sir H. Drummond Wolf.
 Egypt No. 11 (1883). Report on the Sudan by Lieut-Colonel Stewart. Dated Khartoum 9.2.1883.
 Parliam. Sess. Papers. Class A. Corresp. Respecting Sir Bartle Frère's Mission to the East Coast of Africa 1872—1873.
 Parliam. Sess. Papers. Class B. [Enclos. No. 116.]. Report on the Slave Trade existing in the Consular District of Jeddah (1870).
3. Cattani, R. Le Regne de Mohamed Aly d'Après Les Archives Russes En Egypte. Tome III. Roma 1936.
4. Correspondence Respecting Abyssinia 1846—1868. London 1868.
5. Documents Diplomatiques Français (1871—1914). 1^{re} Ser. (1871—1900) Paris 1930.
6. Driault, E. La Formation de l'Empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan (1814—1823). Corresp. des Consuls de France En Egypte. Caïre 1927.
7. Journal Officiel. Documents Parlementaires (1894).
8. Recueil Des Documents Officiels.. Rapport du Comte de Dufferin au Comte Granville (6.2.1883).— [Dufferin].
9. Recueil de Firmans Impériaux Ottomans Adressés aux Valis et aux Khedives d'Egypte. Caïre 1934. Nahoum.

10. Report on the Egyptian Provinces of the Sudan, Red Sea, and Equator.
Compiled in the Intelligence Branch Office. (Revised) 1884. London 1884.

المراجع الافرنجية

1. Abbate, Le Dr. De l'Afrique Centrale, ou Voyage De S. A. Mohammed Saïd Pacha Dans ses Provinces De Soudan. Paris 1858.
2. Allen, B. Gordon and the Sudan. London 1931.
3. Arminjon, P. La Situation Economique Et Financière de l'Egypte et le Soudan Egyptien Paris 1911.
4. Arthur, Sir George. Life of Lord Kitchener (vol. I) London 1921.
5. Biovés, A. Un Grand aventurier du XIX^e Siècle-Gordon Pacha. Paris 1907.
6. Brun-Rollet. Le Nil Blanc et le Soudan. Paris 1855.
7. Buchta, R. The True Story of the Rebellion in the Soudan. London. 1885.
8. Cadalvene et Breuvery. L'Egypte et la Nubie. Paris 1841.
9. Chaillé-Long. Central Africa. London 1876.
10. Churchill, W.S. The River War. London 1929.
11. Cocheris J. Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan. (Juridique et Politique) Paris 1902.
12. Colvin, Sir Auckland. The Making of Modern Egypt. London. 1906.
13. Combes. E. Voyage En Egypte, en Nubie etc. Paris 1846.
14. Crabités. P. The Winning of the Sudan. London. 1934.
15. Cromer, The Earl of. Modern Egypt. London 1908.
16. Delebecque, J. Gordon Et Le Drame De Khartoum. Paris 1935.
17. Dicey, E. The Story of the Khedivate. London 1902.
18. Douin, G. Histoire du Regne De Khedive Ismail. t III. 1^{re} Part. Cairo 1936.
19. Emily, Médecin-Général. Mission Marchand. 1896-1899. Paris 1935.
20. Ensor. F. S. Incidents on a Journey Through Nubia to Darfoor. London 1881.
21. Fitzmaurice, Lord Edmond. The Life of Granville etc. London 1905.
22. Freycinet. C. de. La Question d'Egypte. Paris 1905.
23. Gessi, R. Seven Years in the Sudan. London 1892.
24. Giffen. M.B. Fashoda : The Incident and its Diplomatic Setting. Chicago Press 1930.
25. Gilbert, P. l'Afrique Inconnue. Paris 1862.
26. Gielchen, Count. With the Mission to Menelik 1897. London 1898.
27. Hake, E. The Journals of Major-Gen. C. G. Gordon at Khartoum. London 1885.

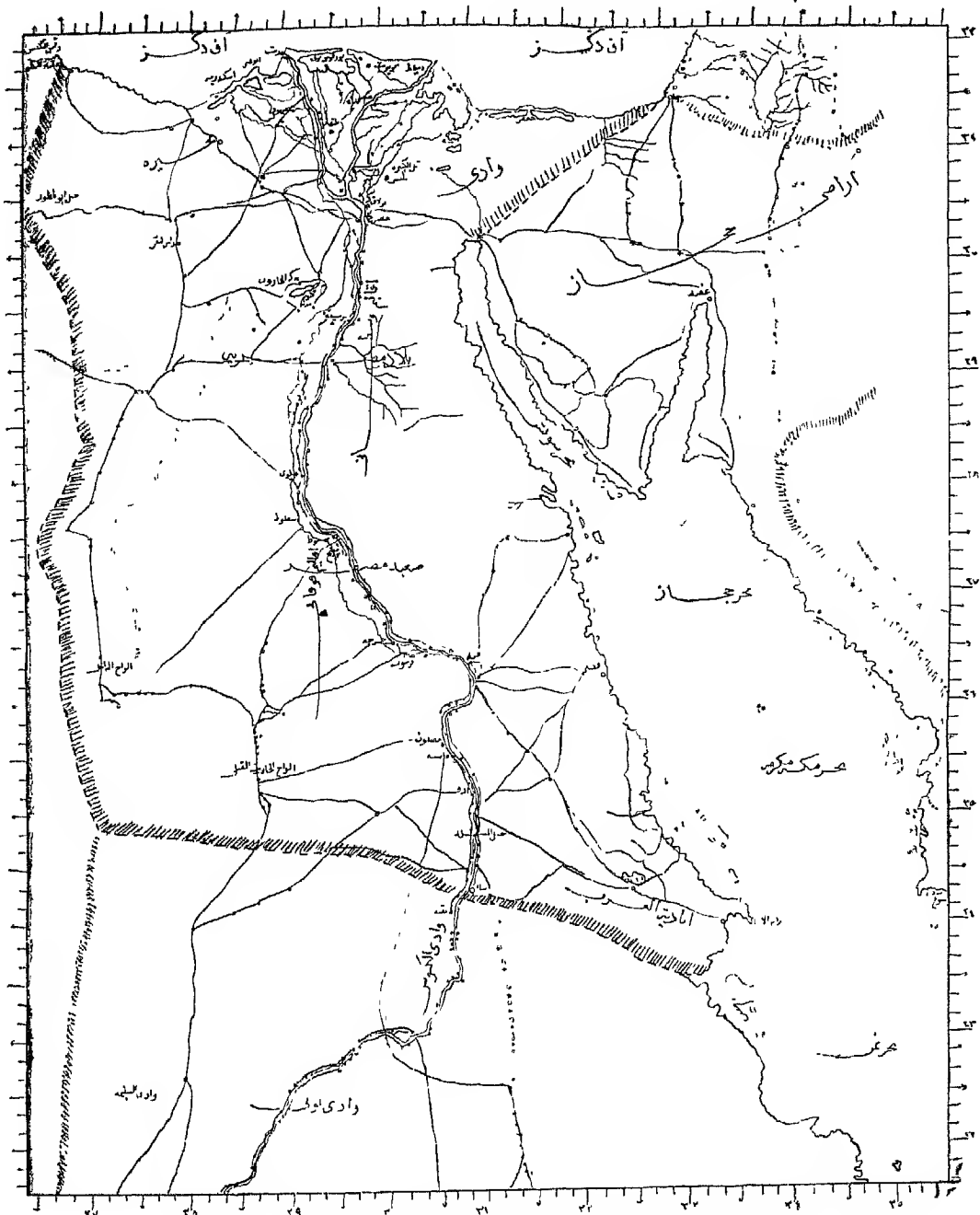
28. Hamont. P. N., *L'Egypte sous Mehemet Ali*, Paris 1845.
29. Hill. G. B. *Colonel Gordon in Central Africa 1874-1879*. London 1881.
30. Hoskins. G. A. *A Winter in Upper and Lower Egypt*. London 1863.
31. Jnnker, W. *Travels in Africa During the Years 1875-1878*, London 1890.
32. Krapf, J. L. *Travel, researches*, London 1890.
33. Low. S. *Egypt in Transition*. With an Introd. by the Earl of Cromer. London 1914.
34. Lejean, G. *Voyage aux Deux Nils*. Paris 1865-1870.
35. Lepsius, Dr. Richard. *Letters from Egypt, Ethiopia...* London 1853.
36. Lesseps, F. de. *Souvenirs d'un Voyage au Soudan*. (La Nouvelle Revue. 6^e An. t. XXVI.) Paris 1884.
37. Mac Michael, Sir H. *The Anglo-Egyptian Sudan*. London 1935.
38. Madden, R. R. *Travels in Turkey, Egypt, Nubia...* London 1820.
39. Markham, C. R. *A History of the Abyssinian Expedition*. London 1869.
40. Melly, G. *Khartoum and the Blue and White Niles*. London 1851.
41. Mengin, F. *Histoire de l'Egypte sous le gouvern. de Mohammed Aly...* Paris 1823.
42. Morley, J. *The Life of William Ewart Gladstone* London 1903.
43. Munzinger, W. *Ostafrikanische Studien*. Schaffhausen 1864.
44. Myers, A. B. R. *Life with the Harman Arabs...* London 1876.
45. Peel, W. *A Ride Through the Nubian Desert*. London 1852.
46. Penna, H. *l'Egypte et le Soudan Egyptien*. Paris 1895.
47. Petherick, J. *Egypt, the Sudan and Central Africa*. London 1861.
48. Puckler-Muskau. *Egypt Under Mehemet Ali*. London 1845.
49. Rivoyre. D. de. *Aux Pays du Soudan, Bogos, Mensah, Souakin*. Paris, 1885.
50. Robinson. A. E. *Nimr, the Last King of Shendi*. (Sudan Notes and Records vol. VIII. No 2) Khartoum. 1923.
51. — The Conquest of the Soudan by the Wali of Egypt .. (1820-1824). London «?»
52. Robinson. C. A. *The Rulers of the Soudan* (Africa Society Journal vol. 26 London 1927.
53. Ruppell. Dr. E. *Beisen in Nubia, Kordofan und dem peträtschen Arabien*. Frankfort am Main 1838.
54. Russeger, von Joseph. *Reisen in Europa, Asien und Afrika, 1835 bis 1841*. (vol. 2) Stuttgart 1841.
55. Russell H. *The Ruin of the Sudan* London 1892.
56. Russell M. *Nubia and Abyssinia*. Edinburgh. 1833.

57. Sabry, M. l Empire Egyptien sous Ismail. Paris 1933.
58. Sartorius, E. Three Months in the Sudan. London 1885.
59. Shukry, M. F. The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863-1879). Cairo 1938.
60. Slatin, R. Fire and Sword in the Sudan. London. 1898.
61. Tounsy, le Cheykh Moh. Ibn. Omar El. Voyage au Ouâday. Paris 1851.
62. Waddington, G, and Hanbury, B. Journal of a visit. London 1827.
63. Werne, F. Expedition Zur Entdeckung der Quellen des Weissen Nil. Berlin 1848.
- 64.—Feldzug von Sennar nach Taka, Basa und Beni Amer... Stuttgart 1851.
- 65 Zetland, The Marquess of. Lord Cromer. London. 1923.

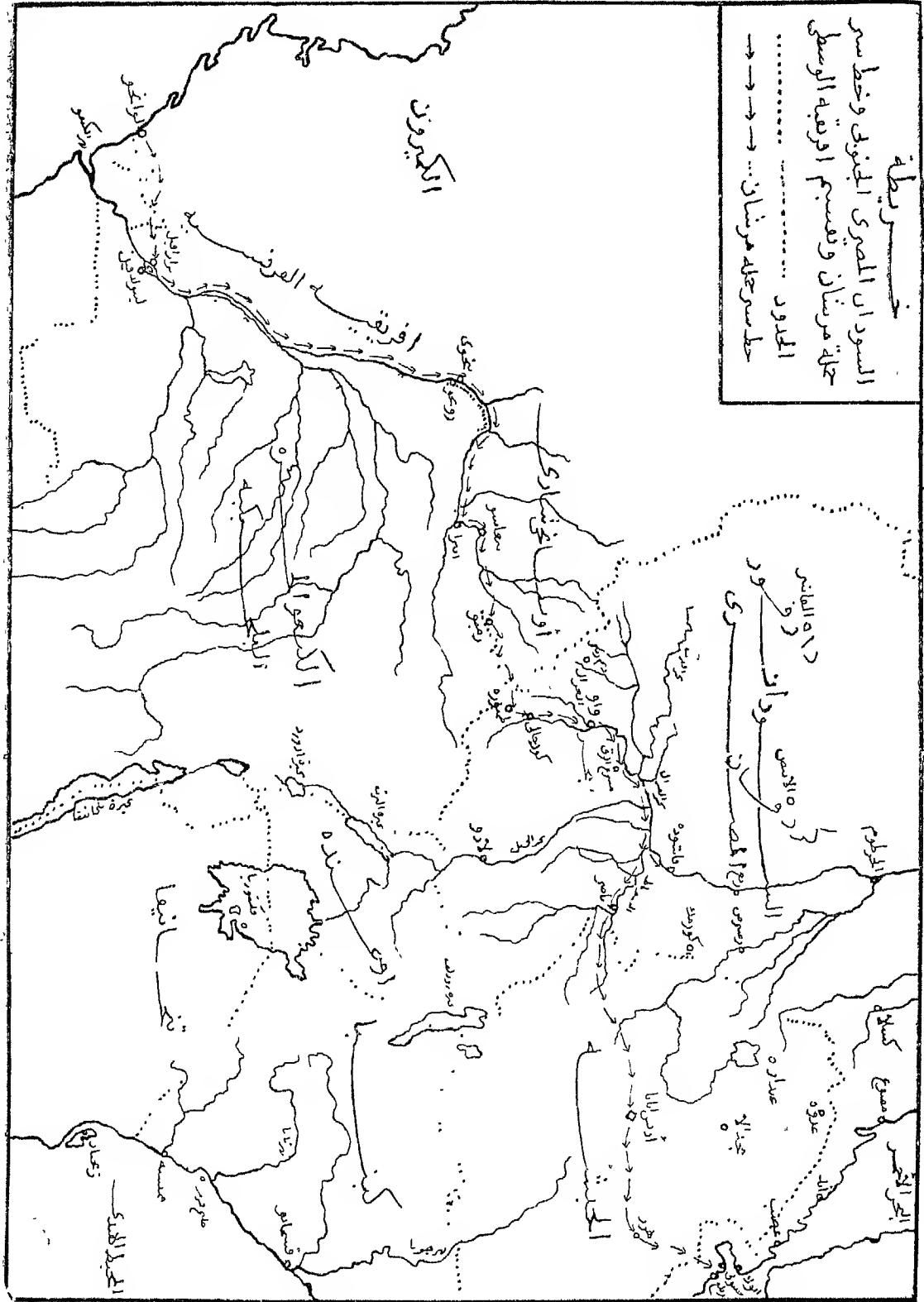
المراجع العربية

- ١ — أمين سامى ،اشا — تفويم النيل . عصر عباس حلمى ،اشا الأول ومحمد سعيد باشا (المجلد الأول من الجزء الثالث) القاهرة ١٩٣٦ .
- ٢ — تاريخ مدينة سنار (دار الكتب المصرية ، مخطوط رقم ١٨ تاريخ م) .
- ٣ — تاريخ ملوك السودان وأقاليمه إلى حكم الحديوى اسماعيل (دار الكتب المصرية تاريخ ٢٥٤٧) صورة شمسية عن النسخة الموجودة فى المكتبة الأهلية بباريس .
- ٤ — جرجس حنين . كتاب الأتليان والضرائب فى القطر المصرى . القاهرة ١٩٠٤ .
- ٥ — رفاعة رافع الطمطاوى . كتاب مناهج الألباب المصرية فى مباحج الآداب العصرية . القاهرة ١٣٣٠ هـ (١٩٠٤) .
- ٦ — سليم نقاش . مصر المصريين . الاسكندرية ١٨٨٤ (الجزء السادس) .
- ٧ — مجاس الشيوخ . قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى . القاهرة ١٩٣٧ .
- ٨ — خليل صبحى . تاريخ الحياة اليابية من عهد ساكن الجنان محمد على باشا . الجزء الخامس . القاهرة ١٩٣٩ .
- ٩ — محمد فؤاد شكرى . الأمباطورية الافريقية . صفحة من تاريخ مكاشفة الرق والبنغاسة فى السودان — (كتاب اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته) وزارة المعارف . القاهرة ١٩٤٥ .
- ١٠ — نعم شقير . تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته فى ثلاثة أجزاء . القاهرة ١٩٠٣ .
- ١١ — الوقائع المصرية

البريطانيه المحيطة بالعمارة الساهك الصادر من دولة ساكني الحيات المحيطة بالساكني في ٣٣ هـ ١٨٩١



١٠ سلك المكيوراني في الزياره سلك مسير المكيوراني اشتار ورايت الله سيد علي باسا مرصوده بومعه اولاد من بونت ارساله من بلان حرايله ميه رهاك صورتي اياهان ميه لسياده سركه حاكمه رسم اوله سندن



تصويب

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٣	٢٠	رأيهم	دأهم
٤	٤	وروافده	روافده
٧	٢٠	بأوطانهم	بأوطانهم كما تبين
١٠	٩	جاويزش	جاويزش
١٠	١٧	تقييدا	تغيرا
١٥	١٩	آثر	آثر
٢٠	١٢	دارفور	درفور
٢٢	٥	حصل	حصل على
٢٤	٦	فعيته	فتبته
٥٧	١	Dfuferin	Dufferin

دار الفكر العربي

شارع القصر العيني (عمارة مارسيني) بالقاهرة تليفون ٥٦٤٦٧

أصدرت

- ١ — الطاقة الروحية : تأليف برجسون تعريب سامي الدروبي ٣٢
- ٢ — الميراث : للأستاذين معوض محمد ومصطفى محمد ومحمد سعيد ٢٠
- ٣ — الأزهر : للأستاذين عبد الحميد يونس وعثمان توفيق ١٨
- ٤ — السلام الاجتماعي : للأستاذ عبد المجيد نافع المحامي ٣٠
- ٥ — الأخلاق بلا إلزام ولا جزاء :
تأليف ج. م. جويو تعريب الأستاذ سامي الدروبي ٣٥
- ٦ — رحلاتي في مشارق الأرض ومغاربها : للأستاذ محمد ثابت ٢٢
- ٧ — أمهات المؤمنين وأخوات الشهداء : للسيدة وداد سكاكيني ١٥
- ٨ — أقاصيص : لكبار الكتاب الانجليز المعاصرين
- ٩ — تعريب الأستاذين محمد بدران وإدوارد رياض ١٢
- ١٠ — الكبرياء والهووى : تعريب الأستاذ محمد بدران ١٥
- ١١ — نشأة اللغة عند الانسان والطنل : للدكتور على عبد الواحد وفى ٢٠
- ١٢ — الحركة الفكرية فى مصر : للدكتور عبد المظيف حمزة ٥٠
- ١٣ — الأدب المصرى الإسلامى : للدكتور محمد كامل حسين ٢٥
- ١٤ — الكميته بن زيد : للأستاذ عبد المتعال الصعدي ٢٠
- ١٥ — التعب : للأستاذ أبو مدين الشافعى ٢٠
- ١٦ — المجالس المستنصرية : للدكتور محمد كامل حسين ٢٥
- ١٧ — مصر والسيادة على السودان : للدكتور محمد فؤاد شكرى ٢٠
- ١٨ — العالم المفقود : للأستاذين محمد بدران وأحمد حلى ١٢
- ١٩ — اللهجات العربية : للدكتور ابراهيم أنيس ٢٥

